جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيمات الإدارية والسياسية
ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تحديات الأمن الإنساني

من منظور التنمية المستدامة "مقاربة نظرية"

أطروحة لنيل شهادة **دكتوراه علوم** في ميدان **الحقوق والعلوم السياسية**

تخصص: تنظيمات إدارية وسياسية

من إعداد الطالب:
بواشري رفيق

الإشراف:
أ.د العقون جلول

لجنة المناقشة:

اسم ولقم الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د فاتح شيباني	رئيسا	جامعة الجزائر 3
أ.د العقون جلول	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 3
د اعباسن زهية	مناقشا	جامعة الجزائر 3
أ.د شاقوري عبد القادر	مناقشا	جامعة الشلف
د عبد الحق بوسعيد	مناقشا	جامعة الجلفة
أ.د سي حمدي عبد المؤمن	مناقشا	جامعة برج بوعريرج

السنة الجامعية: 2025-2026

إهداء

أهدي هذا العمل البحثي العلمي إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في دعمي وتحفيزي على قيامه

شكر وعرفان

لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذه الأطروحة المتواضعة في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، خِدمةً للعلم والوطن، كما أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة على ما يبذلونه من جهود من أجل تقييم وتقويم هذا البحث العلمي.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور المشرف العقون جلول على صبره وتوجيهاته القيمة من أجل الرقي بهذا البحث شكلا ومضمونا

مقدمة

يعد موضوع الأمن الإنساني من أهم المواضيع التي شغلت الحقول الأكاديمية والعلمية القانونية منها والسياسية، بصفتها رؤية تضمن التزاوج بين فكرة الأمن والتنمية بأبعادها، فبعد أن كان مفهوم الأمن يرتكز أساسا على أمن الدولة، أصبح يأخذ سياقا أخر في توجيه النظرة نحو الانسان عند بروز تهديدات جديدة متنامية تبلورت عن التحديات الناتجة عن بعض الظواهر كالفقر والمجاعة وظاهرة الإرهاب والهجرة، والّتي تعرف في حقل الدراسات الأمنية بالتهديدات اللاتماثلية أو اللادولاتية التي لا تعترف بالحدود السيادية للدول، وعليه فإن مفهوم الأمن الإنساني أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بمجالات متنوعة كالأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن المعرفي والأمن الشخصي، وأصبح بذلك مفهوم الأمن الإنساني يمثل المحور الأساس في مفهومَي الأمن القومي والتنمية المستدامة، مشكلا بذلك نقطة التحول للمنظور التقليدي الذي يركز أساسا على التعامل المنفرد مع أنشطة الدولة، وانتقل إلى الاهتمام بالعنصر البشري انطلاقاً من كونه الوسيلة والغاية في تحقيق التنمية، وعند ارتباط النقاش بين موضوع الأمن الإنساني ورؤية التنمية المستدامة فقد يعتبر ذلك انعكاسا للتطور النظري الذي ينجلي عن مفهومي الأمن والتنمية، وفي هذا السياق يمكن اعتبار مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة تتصف بالشمولية انطلاقا من محورية الفرد لمسألة الأمن بشموليته. في الوقت الذي تتسم فيه رؤية التنمية المستدامة بشموليتها لجميع الأبعاد التي تمثل النطاقات الحاضنة لتحديات الأمن الانساني، انطلاقا من تأمين قدرات الإنسان في التعاطي مع مطالبه الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ضمن منظور متوازن و متكامل تشكل فيه جدلية النمو الاقتصادي و البيئة التحدي الأعمق الذي يتهدد حياة الإنسان وينذر بتنامي الظواهر التي تمثل التحديات الكبرى للأمن الانساني في مناطق غير متكافئة في العالم نظرا لعدم التحكم في تصريف الثروة والموارد، و هنا تصبح تحديات الأمن الانساني

بكل أبعادها و مظاهرها لا تتعدى نطاق أبعاد التنمية المستدامة، من منطلق أن تحقيق الأمن يمر حتما عبر تحقيق التنمية، و أن التنمية في حد ذاتها محورها الانسان.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة من أهمية الإنسان وحياته وتلبية متطلباته وحقوقه، فباعتبار أن هذا البحث محوره الأساسي الإنسان وما قد يمسه من تهديدات وتحديات طوال حياته ليس فقط في الوقت الراهن، بل حتى تلك التي تمس فروعه في الأجيال القادمة تجعلنا نولي أهمية بالغة لدراسة كيفية تحقيق أمن وتنمية إنسانية بصفة مستدامة والجهود الدولية والوطنية لتكريسهما مع التوفيق بين هذه المفاهيم على المستوى النظري.

حيث أن الجانب المعياري والعضوي والقانوني على المستوى الدولي أصبح يتسم بتغليب منطق الإنسان على منطق الدولة، فأمن الإنسان أصبح أولوية على أمن الدولة وبات من مسؤولية المجتمع الدولي وليس فقط من مسؤولية الدولة، فظهور مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة مع تداخل أبعادها وأهدافها وسبل تحقيقها أضفى أهمية كبرى لهذا الموضوع من أجل دراسته والتحقق أيضا من النوايا الحقيقية على المستوى الدولي وراء إرساء وبلورة هذه المفاهيم إن كانت حقيقية فعلا تهتم بالإنسان أم الغرض منها التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

حيث أن التوفيق بين احترام المبادئ الدولية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى التدخل الإنساني الداخلي أضفى لهذا البحث أهمية كبرى لمعرفة كيفية التوفيق بين هذه المبادئ خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان وتكاملها وعدم تجزئتها.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا إلى الإلمام والإحاطة بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الإنساني والتنمية المستدامة من أجل الوصول إلى مفهوم شامل للمفاهيم المتنوعة لتتماشى والتغيرات والتطورات الجديدة التي يعرفها العالم.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أسس ومعايير وأهداف كل مفهوم والبحث إن كانت متداخلة أم متكاملة أم لكل مفهوم غرض وأسس مختلفة تهتم كل منها بطريقة خاصة بالإنسان. أي أن بحثنا هذا يسعى أيضا إلى تبيان على المستوى النظري مدى الترابط والتداخل بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

حيث من أجل الوصول إلى ذلك، فإننا سنقوم بالبحث عن الإطار المفاهيمي وما تم تحقيقه عالميا على مستوى القواعد والإجراءات والنصوص والطرق والاستراتيجيات مع التطرق إلى مختلف التحديات التي تواجه الأمن الإنساني بصفة خاصة ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

عدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي والأمن السياسي. إذ يُنظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه الأمن المُركِز على الفرد، وهو يركز أكثر فأكثر على الحاجات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية للفرد، أي في أن يكون الإنسان بمأمن من الحرمان الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مقبولة، وضمان الأداء للحقوق الإنسانية الأساسية، فهو إذا، مفهوم يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية وليس التهديد كمالا يحصره في نطاق الدولة ،بل يتعلق بالأمن الشامل على المستوى العالمي، مستوجبا التعاون وليس التصادم بين مختلف الفواعل على الساحة العالمية، وهو ما يميز منظور الأمن الانساني بخاصية الشمولية

و تجاوز المفهوم لحصرية الدولة الوطنية أو النطاقات الاقليمية سعيا لبناء مسار الانسان العالمي بخلفية كوسموبوليتانية، غير أن التنمية المستدامة كمنظور لا يمكن تجسيده إلا بالارتكاز على البعد الاقتصادي كأساس لتحقيق مطالب التنمية المستدامة التي تؤسس لإرساء و تحقيق مطالب الأمن الانساني بدورها، غير أن البارز في ذلك أن السعي و الاستجابة إلى تحقيق مطالب ذات طابع كلاني بقدرات متباينة اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا لا سيما ما تعلق بقاعدة الثروة و الموارد يحتاج إلى بناء مقاربة توافقية بين منظور الأمن الانساني ومنظور التنمية المستدامة، و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار التنمية المستدامة إطارا نظريا لمعالجة تحديات الأمن الإنساني؟**

ويمكن إدراج هذه الأسئلة الفرعية على محور الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- ماهي علاقة الترابط بين منظور الأمن الإنساني ومنظور التنمية المستدامة؟
- ما هو محور الارتباط والارتكاز في تجسيد وتحقيق الأهداف التي يسعى كلا المنظورين إلى تجسيدها؟
- ما هي أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الانساني والتنمية المستدامة وتعيق سبل تحقيقها؟

ومن خلال طرح هذه الاشكالية المحورية: يمكن أن نؤسس للفرضيات التالية:

- كلما تحقق الأمن الإنساني تحققت التنمية المستدامة.
- تبرز محددات الأمن الانساني في نطاقات التنمية المستدامة من خلال مضامين التهديدات الأمنية التي تستهدف الإنسان والتي تمثل في نفس الوقت التحديات الواجب تجاوزها من خلال أبعاد التنمية المستدامة وصولا الى تحقيق أهدافها.
- تمثل تهديدات الأمن الانساني في صورة مطابقة لتحديات التنمية المستدامة محور الترابط بين المنظورين والتي يقف فيها الانسان على محور ازدواجية الأمن والتنمية.

مبررات اختيار الموضوع:

1-المبررات الشخصية: وتتمثل فيما يلي:

- الصدى الواسع و الجدل القائم حول موضوع الأمن الإنساني و التنمية المستديمة و الذي أثار في شخصي الاهتمام البالغ بالموضوعين، و لأن هناك تشابه كبير في بناء المسارين سواء ما تعلق بالجانب التاريخي وعدم تجاوزية الطرح التقليدي لمفهوم الأمن التقليدي بالنسبة لأطروحة الأمن الإنساني، أو ما تعلق بإخفاق الفكر التنموي في تجاوز التحدي القائم بين التناقض الصارخ بين مسار الاقتصاد ومطالب الإسراع من وتيرة النمو من جهة و حالة الاهتلاك البيئي بالنسبة للتنمية المستدامة، و هو ما يبرز التداخل بين الموضوعين و الذي أثار اهتمامي.

2-المبررات الموضوعية :

- تباين الدراسات على مدى توفرها في هذا الموضوع وخاصة فيما يتعلق بعملية الربط بين تحديات الامن الانساني والتنمية المستدامة.
- الإطار التحليلي من خلال اعتماد المنظور في سياق شامل (النظام الدولي) وإغفال وضع الرؤية في السياقات الوطنية، مما ترتب عنه اعتماد نشاط المنظمات الدولية كأداة تحليلية لتأصيل الرؤية وإغفال القطاعات الحكومية من أجل إرساء هاته الرؤى ضمن البرامج وصنع السياسات على المستوى المحلي، باعتماد إطار تحليلي استرجاعي توفيقي.

وبما أن كلا الموضوعين سواء تعلق الأمر بالأمن الانساني أو التنمية المستدامة ترتبا أساسا عن الدواعي البيئية والاختلالات الناجمة عن نموذج الاقتصاد الرأسمالي، كظاهرة مرضية يجب معالجتها ضمن رؤية تتكشف عن أسباب الاستدامة للوضع البيئي لكفالة الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ومنه التأسيس لاستتباب الأمن الإنساني.

ومن باب أولى أن يكون علاج الظاهرة ذو حدين: بحيث يندرج العلاج الأول ضمن الإطار الدولي وما يعكسه من جهود رامية في هذا المجال من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية والبرامج والسياسات والإجراءات والآليات المسخرة في ذلك، بينما يندرج الثاني ضمن إطار الدولة الوطنية، في كون المطالب التنموية تنعكس عما يحققه النمو الاقتصادي في كل دولة ولا يمكن للدعم والمساندة الدولية أن تفي بتحقيق مطالب التنمية محليا.

حدود الدراسة البحثية:

تتميز مشكلة البحث بالعمق الزمني و الشمولية نظرا لخصوصية الدراسة من ناحية اتصالها بالسوابق التاريخية و ما تخللها من إثراء في الأدبيات الفكرية التي تتعلق بمفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية المستدامة، ثم ما طرأ عليهما من إعادة صياغة للفهم، لا سيما فيما يتصل بعلاقة الأمن الإنساني ومفهوم التنمية المستدامة وما نتج عنه من جدل أدى إلى ظهور أطروحات فكرية اختلفت تبعا للاختلاف الإيديولوجي تارة، و تبعا للمصلحة تارة أخرى، مثلما اختلفت مكانيا في سبل المعالجة من خلال التوجه العالمي حينا، و التوجه الإقليمي و الوطني أحيانا أخرى، و ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى التباين بين أهداف الدول في سبيل هذه الرؤى من جانب، ومن جانب آخر إلى أحادية الطرح والذي غالبا ما ينافي الأهداف التي يسعى إليها الضعفاء لصالح ما يزيد من نفع الأقوياء.

ومن خلال هذا فإن إمكانية الإلمام بالدراسة في موضوع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة لا يمكن أن يتأسس إلا على ضوء الأطر الايتيمولوجية والمفاهيمية السابقة والتي تعود بنا إلى ما بعد الحرب الباردة بالنسبة لما يتعلق بموضوع الأمن الإنساني، وإلى سنوات السبعينيات أين بدأت الإرهاصات حول تشكيل رؤيا تجانب الصدام بين النمو الاقتصادي والبيئة والتي أسست لمفهوم التنمية المستدامة فيما بعد، والذي شكل محور التحول في الفكر التنموي ولم يكن ذلك

بتاريخ صدور تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، بل بالعودة إلى مؤتمر استوكهولم سنة 1972 أين شهد مخاض تجلت عنه بعض الرؤى والتي أسست إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة وما ترتب عن هذه الرؤية من جدل إلى يومنا هذا.

ولعل أهم خاصية في الدراسات النظرية هي المجال المفتوح لحدود الدراسة وطغيان التجريد، لإعطاء مجال أوسع لتوظيف الفهم، ومحاولة استنباط التحولات الكبرى في الأدبيات الفكرية.

أدبيات الدراسة:

إن موضوعنا هذا تحت عنوان "تحديات الأمن الإنساني من منظور التنمية المستدامة – مقاربة نظرية – عرف بعض دراسات سابقة اهتمت بهذا الموضوع لكن من زوايا مختلفة وأهداف ومناهج متباينة ومناهج.

فنجد مثلا كتاب للدكتورة سميرة سلام بجامعة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عباس لغرور معنون بـ: " تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة" الذي صدر عن دار الحامد للنشر والتوزيع بدولة الأردن سنة 2018 والذي اهتم بجانب بحثنا المتعلق بتحديات الأمن الإنساني لكن مع التركيز وربطه بظاهرة العولمة، إذ قدم تأصيلا نظريا لمفهوم الأمن الإنساني مع تحديد أهم أبعاده وخصائصه مبينا التطور التاريخي مع تمييزه عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة أو العلاقة مع إبراز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني وكذا الاستراتيجيات اللازمة التي يجب على الدول داخليا وعلى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية القيام بإعدادها وتنفيذها من أجل تذليل هذه التحديات.

كما نجد كتاب للدكتور عبير بسيوني رضوان المعنون بـ: "الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية" والصادر عن دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع في دولة مصر العربية عام 2011، والذي تناول فيه المفهوم النظري للباحثين الأكاديميين والهيئات الدولية منذ تبنيها له من طرف

الأمم المتحدة ومختلف المنظمات حتى الأمنية منها مع نظرة مقارنة مع الفكر الإسلامي والسعي لإبراز أهم المشكلات التي تعيق تحديد هذا المفهوم على المستوى العملي والنظري.

كما نجد بعض الكتب تناولت الأمن الإنساني مع التركيز على بُعد واحد من أبعاده:

- فعلى صعيد بُعد الأمن الغذائي نجد كتاب للدكتورة فاطمة بكدي والأستاذ الدكتور رابح حمدي باشا تحت عنوان: "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" الصادر عن مركز الكتاب الأكاديمي بدولة الأردن سنة 2016 قد ركز على الأمن الغذائي كبُعد أساسي وجوهري لتحقيق الأمن الإنساني مع سعي الباحثيْن على ربط هذا المفهوم مع مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هذا الدراسة رغم جزئيتها بالمقارنة مع موضوعنا إلا أنها تولي أهمية بالغة إلى الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة والزراعة وبكل ما هو متصل بالتنمية الريفية وصولا إلى تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي للإنسان وتصدير هذا الموارد الزراعية.
- أما على مستوى الأمن الاقتصادي، فنجد كتاب الباحث عبد الله حسين أبو القمصان المعنون بـ: "الأمن الاقتصادي والتنمية" والصادر في دولة فلسطين عن مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع عام 2023، فقد ركز على الجانب الاقتصادي لتحقيق أمن اقتصادي كبُعد من أبعاد الأمن الإنساني مع ربط هذا البُعد مع مفهوم التنمية في ظل اقتصاد عالمي يتسم بمتطلبات ورهانات حديثة ومتسارعة، فتوصل الباحث إلى تكامل وشمولية مفاهيم الأمن الاقتصادي والتنمية ومفاهيم أخرى ذات علاقة بينهما، حيث سعى هذا الباحث إلى توضيح كيف للأمن الاقتصادي أن يحقق أمن واستقرار اجتماعيين وسياسيين لحفظ الكرامة الإنسانية وتحقيق متطلبات واحتياجات الإنسان كلها، فالتنمية باعتبارها تسعى إلى تجسيد رفاهية المجتمع وترقية موارد الإنسان على جميع الأصعدة

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها جعل المجتمع الدولي يهتم بهذا البُعد في العصر الحالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة قادرة على مواجهة التحديات الحالية.

- أما على مستوى بُعد الأمن البيئي، فنجد كتاب للدكتور أستاذ العلوم الجنائية بأكاديمية شرطة دبي، طارق إبراهيم الدسوقي عطيه تحت عنوان: "الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة" الصادر عن دار الجامعة الجديدة في دولة مصر في سنة 2015، والذي قام فيه بتبيان مفاهيم الأمن الغذائي وتحديات تحقيقه وكذا المشكلات البيئية التي تعرقل وتحد من تحقيقه كالتلوث البيئي والمائي والهوائي والتعداد السكاني والصراعات على الموارد وغيرها مع تقديم بعض الاقتراحات من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام.

كما نجد بعد البحوث العلمية في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 والتي اهتمت بالأمن الإنساني وربط هذا المفهوم مع تحديات التنمية المستدامة، نذكر منها، أطروحة دكتوراه علوم تخصص دراسات افريقية بقسم الدراسات الدولية، للطالب عمر خلف الله، الموسم الجامعي 2020-2021، والتي أبرز فيها أهم التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية وحتى الثقافية التي تعرقل تحقيق الأمن الإنساني وهذا من منظور التحديات التي تواجه التنمية المستدامة وتأثير ذلك على المستوى الدولي والداخلي في الوقت الراهن والمستقبلي مع إبراز الجانب النظري لكل مفهوم وعلاقته بالآخر.

أما من جانب المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية، فنجد عدد معتبر منها اهتم بإشكالية تحديد مفهوم الأمن الإنساني وتحدياته من منظور التنمية المستدامة إلا أن التي اهتمت منها بالجانب النظري فهي قليلة، حيث نجدها تركز على مناطق معينة مثلا كالمنطقة العربية أو دولة

معينة أو على جانب واحد من أبعاد الأمن الإنساني، فعلى سبيل المثال، نجد مقال للباحثيْن محمد الشريف أقضي ولزهر وناسي تحت عنوان: "واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية" منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية بالجزائر سنة 2020، حيث تطرقت هذه الدراسة العلمية التي ركزت على العالم العربي إلى الاهتمام بأبعاد وقيم الأمن الإنساني العربي.

الإطار النظري:

اعتمدنا في الإطار النظري على نظرية مركب الأمن الإقليمي وهي نظرية في العلاقات الدولية تحلل الأمن على مستوى إقليمي الذي يقع بين المستوى الوطني والعالمي، ويُعرَف المركب الأمني بأنه "مجموعة من الدول تقتسم المخاوف الأمنية مع بعضها البعض لدرجة أنه لا يمكن فصل مشاكلها الأمنية الوطنية عن بعضها البعض"، بحكم الترابط والتداخل في منظومة البيئة الشاملة، ويعتمد التحليل على فكرة التفاعل والترابط الإقليمي، حيث تترابط وتتشابك التهديدات مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة، والنزاعات المذهبية والصراعات الطائفية، مما يتطلب حلولاً جماعية بين الأطراف، ما يخلق "مركبات أمنية هجينة" تجمع بين الأمن القومي والمجتمعي على حد سواء. وتظهر مقاربة الأمن الإنساني في هذا السياق أكثر شمولية من حيث مستوياتها التحليلية نظرا لشمولية البعد البيئي لكافة الأبعاد التي الأخرى ضمن ما يعرف بمنظومة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحاضنة لفكرة الأمن المجتمعي، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن البعد البيئي كذلك يمثل البعد الرئيسي لرؤية التنمية المستدامة مما يؤكد فكرة الأمن وفكرة التنمية يقعان كلاهما على محورية الانسان كوسيلة وغاية لأجل إرسائهما.

ومن منطلق تحليلي آخر ضمن سياق النظرية تبرز لنا جملة التحديات التي تنطوي تحت مسمى تهديدات الأمن الإنساني ، كالفقر والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، والإرهاب، والتطرف والصراعات المذهبية والطائفية، في صورة الظواهر التي لا تتقيد بالمعالم الحدودية القومية للدول، مما يجعل من التهديد لا يستهدف الدولة بقدر ما يستهدف الإنسان في إطار أوسع من الحدود القومية، كما يتأكد لنا من سياق المعالجات النظرية أن منظور التنمية المستدامة يضع لنا من خلال البعد البيئي أطر تحليلية متباينة بين المشكلات الوطنية والإقليمية والدولية، والتي تتمايز من حيث المعالجة والمواجهة في كل إطار من هذه الأطر، وهو ما يجعل فكرة المركب الأمني الهجين سبيل من سبل المواجهة.

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على نظرية "اقتراب تحليل النظم" لديفيد ايستون، باعتبار أن الأمن الإنساني نسق والتنمية المستدامة نسق وبحثنا كيف يمكن لهذين النسقيْن أن يتفاعلان في نظام بيئي كل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وغيرها.

الإطار المنهجي:

للإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بها وتقدير الفرضيات المطروحة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

- المنهج التحليلي الوصفي: تتطلب خصوصية الموضوع وصفا وتحديدا لمختلف المعلومات المرتبطة بالأمن الإنساني وكذا التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل مضمون مختلف الوثائق المعتمد عليها في هذه الدراسة كالاتفاقيات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والنصوص الخاصة ببعض الدول.

- المنهج الاستقرائي: ويكون ذلك باستقراء مختلف المعلومات الواردة في الدراسات والكتب العربية وكذا الأجنبية، المرتبطة بالأمن الإنسان وتحدياته والتنمية المستدامة، إضافة إلى الاطلاع على مختلف التقارير التي أصدرتها هيئات دولية أو محلية.
- المنهج المقارن: وذلك عن طريق المقارنة بين مختلف الحقبات الزمنية وبين مختلف الظروف ومقارنة كذلك الخطط والاستراتيجيات المتعاقبة والتي تسعى لمواجهة تحديات الأمن الإنساني وإرسائه وتحقيق التنمية المستدامة.
- المنهج التاريخي: من خلال تطرقنا لنشأة وتطور مفهوم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في سياقهما التاريخين مع إبراز التطورات والظروف والدوافع التي صاحبتها.
- المنهج القانوني: كما قامت دراستنا بالاعتماد من أجل فهم ظاهرة الأمن الإنساني والتنمية المستدامة وتحدياتهما، على النصوص القانونية خاصة على المستوى الدولي عبر لإبراز أهم مواد المواثيق والإعلانات العلمية الدولية، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا من أجل تحليل مدى إلزامية إدراج وتبني هذه المفاهيم خاصة على المستوى الداخلي للدول وكذا مدى توفر الآليات الدولية لإرساء قواعد الأمن الإنساني في الوقت الحاضر والمستقبلي ولتجسيد أبعادها السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والمجتمعية وغيرها من الأبعاد.

الإطار الإيتيمولوجي:

الأمن: أول ظهور لمفهوم الأمن كان متعلق بالجانب الروحي: spirituel، فالأمن باللاتينية هو securitas مركبة من: sine و curae إذ كان يُعتبر الأمن أنه غياب الإحساس بالاضطراب

أو القلق وباللاتينية يسمى بـ ataraxia. حيث أعطى المعجم الأكاديمي الفرنسي وإلى غاية سنة 1832 معنى واحد للأمن: "الثقة، طمأنينة الروح. Confiance, tranquillité d'esprit"، إلا أنه منذ القرن التاسع عشر أصبح معنى الأمن في المعاجم الفرنسية غياب الأخطار أو الحماية الموضوعية ضد التهديدات المحتملة. إلا أن هذا المفهوم تطور ليصبح مرتبط بالدولة، حيث أصبح أمن الدولة وديمومة سيادتها وقوتها يضمن الحقوق الأساسية والسلام الداخلي من خلال قدراتها المادية (الأمنية، العسكرية، المالية) على توفيرها. في الأخير توسع مفهوم الأمن ليرسو على مصطلح الأمن الإنساني[1].

فالمدلول العام للأمن سواء على الصعيد النظري أو العملي، يدل على الطمأنينة والسلام وتجلي مظاهر الحياة بشكل مستمر ودائم بدون أي مهددات أو أخطار[2].

الأمن الإنساني:

حاول العديد من فقهاء القانون الدولي إعطاء مفاهيم للأمن الإنساني ومنهم الفقيه بول هينبيكر Paul Heinbecker الذي عرفه على أنه ذلك المدلول من الأمن الذي يُعنى بالأفراد والمجتمعات وليس الدول ويؤكد على أن أمن الدولة لوحده ليس كافيا وإن كان ضروريا لتحقيق بقاء الفرد والجماعة ولكن أمن الأفراد أهم وهو عامل جوهري في تكريس الأمن على المستوى العالمي، كما أنه إطار مُكمل لأمن الدولة وليس بديلا له ولا يمكنه الحلول محله[3].

---

[1] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P P 52 – 55.

[2] مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي – مقاربات نظرية –، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2017، ص 15.

[3] إبراهيم محمد عبد الباقي الخطيب، دور الأمن في تحقيق الغايات الإنمائية في الجمهورية اليمنية، مقال، مجلس الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، المجلد 14، العدد 10، اليمن، 2016، ص 102.

إذ يتمحور تعريف الأمن الإنساني حول حماية الجوانب الحيوية لحياة الإنسان بأساليب تُجسد الحقوق والحريات الأساسية اللصيقة والمرتبطة بالإنسان من أجل تحقيق أمنه وسلامته وتحرره من الخوف والحاجة مع تلبية حاجياته للعيش الكريم والآمن وإبعاده عن كل التهديدات التي تواجهه[4].

الأمن القومي:

هو ذلك الأمن الذي يرتبط بالدولة القومية، فالتحولات والتغيرات التي عرفتها أنظمة الحكم وجعلتها أنظمة مؤسسية بدل الأنظمة الشخصية انعكست على مضمون الأمن بحيث أصبح يقوم على مقومات سياسية وكذا مؤسسية يرتبط بالدولة وبكل عناصرها وأركانها[5].

التنمية:

التنمية Development يُراد بها تطوير أساليب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، الثقافية، الصحية والبيئية لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان مع العمل على ترقيتها[6].

فالتنمية هي تلك العملية التي تتسم بالتنظيم وتهدف إلى تحقيق تقدم على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في إطار متوازن من أجل رفع مستوى معيشة الفرد في الزمن الحالي مع اتصافها بالاستمرارية والديناميكية لتمكين الأجيال اللاحقة[7].

التنمية المستدامة:

[4] مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، مقال، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 7، العدد 21، الجزائر، 2015، ص 28.

[5] هاشمي بريقل، الجامعة والتنمية الاجتماعية – دراسة نظرية – الطبعة الأولى، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 22.

[6] مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 9.

[7] هاشمي بريقل، مرجع سابق، ص 131.

استخدام الموارد والثروات الطبيعية الأساسية بعقلانية وعدم إهدارها، لتلبية احتياجات الإنسان في الوقت الحاضر مع تمكين الأجيال المستقبلية[8].

حيث أن تلبية الاحتياجات في الوقت الراهن يجب أن يتم باستخدامها العقلاني بهدف تمكين الأجيال القادمة[9]، وذلك بوضع برامج طويلة الأمد ولا يتحقق ذلك إلا بموازنة ديناميكية بين التنمية في كل المجالات من ناحية، وبين استغلال الثروات والموارد وحماية النظام البيئي من ناحية أخرى[10].

البيئة:

البيئة هي مكان عيش الإنسان بما تحتويه من كائنات على اختلافاتها، وهي تؤثر وتتأثر بمختلف العوامل، حتى أن هذه العناصر تتفاعل مع بعضها لتصل إلى توازن يصطلح عليه التوازن البيئي.

إن النظام البيئي هو مساحة ما من الطبيعة بكل ما تحتويه من مختلف الكائنات[11].

هندسة الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتحقق من الفرضيات، فإنه قد قمنا بتحديد الجانب النظري لمفاهيم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة سعيا للوصول إلى إبراز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في ظل ما يُعرف بمفهوم التنمية المستدامة، لذا فإن بحثنا هذا تم تقسيمه إلى بابيْن، حيث تناول كل باب فصليْن بدءا من هذه المقدمة التي تمهد بصفة عامة للعناصر التي سيتناولها هذا البحث وصولا إلى خاتمة مع إبراز أهم الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات المتعلقة بموضوعنا هذا.

---

[8] مجيد ملوك السامرائي، مرجع سابق، ص 9.

[9] حسين نغم هادي، علم النفس البيئي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 35.

[10] شيماء سعيد دخيل العربي، اقتصاديات الطاقة النووية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للنشر، ألمانيا، 2024، ص 41.

[11] حسين نغم هادي، مرجع سابق، 2019، ص ص 15 و 24.

حيث تطرق الباب الأول في فصله الأول إلى الجانب النظري للأمن الإنساني من خلال تحديد مفاهيمه المختلفة مع إبراز جانبها التاريخي وأبعادها وخصوصياتها ومميزاتها وختمنا هذا الباب من خلال فصله الثاني يبرز عوامل وطرق إرسائه في ظل العلاقات الدولية من أجل البحث عن مدى توافق هذه التعاريف ومقارنتها مع المفاهيم المتقاربة وإن كان هناك إجماع دولي عليها أو لا.

أما الباب الثاني فقد خصصناه للتنمية المستدامة باعتبار أن موضوع بحثنا يسعى إلى تحديد تحديات الأمن الإنساني في ظل مفهوم التنمية المستدامة، وعليه فمن اللازم تخصيص باب للتطرق في فصله الأول إلى تحديد الإطار المفاهيمي النظري للتنمية المستدامة تمهيدا للفصل الثاني من هذا الباب الثاني لإجراء مقارنة بين المفهومين: الأمن الإنساني والتنمية المستدامة من خلال إبراز كل من أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها واستراتيجيات تحقيقها وهذا بعد أن درسنا نفس العناصر في الباب الأول بالنسبة للأمن الإنساني.

بعد ذلك وختاما للباب الثاني، فقد خصصنا فصلا ثانيا مهما لإبراز العلاقة بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية المستدامة وتأثير كل منهما على تحقيق أمن وتنمية الإنسان وتذليل التحديات خاصة تلك المعاصرة منها.

الباب الأول: مقاربة نظرية للأمن الإنساني

يُعد مفهوم الأمن Security من المفاهيم المعقدة والصعبة من حيث الدراسة ومحاولة التحليل السياسي لها، وذلك لتغير المفهوم من حيث مضمونه ومعانيه، ويرجع ذلك أساسا إلى مختلف التهديدات والتحديات التي تواجهه سواء ارتبط ذلك بأمن الإنسان والأفراد أو أمن الدولة أو حتى الأمن الدولي، حيث تصدر هذا المفهوم أغلب الدراسات في المجالات الأمنية وكذا السياسية لعدة دول، حيث تجاوز مدلول الأمن اقتصاره على توفير الوسائل العسكرية وأصبح يشمل عدة أصعدة وبشكل أوسع وأشمل[12].

لقد انعكست التغيرات الدولية الحاصلة اليوم على مفهوم الأمن بصفة عامة مما دفع إلى اختلاف المفاهيم الأمنية على مستوى العلاقات الدولية، بحيث أصبح المفهوم التقليدي للأمن غير قادر على مجابهة مختلف القضايا الجديدة والتهديدات الحديثة، إذ لم تعد القوة العسكرية صالحة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الحديثة، لذلك ظهر مصطلح جديد وأكثر اتساع وهو الأمن الإنساني كمصطلح شامل لمفهوم الأمن يرتبط مباشرة بالأمن البشري والقائم أساسا على عدة عوامل لتجسيد هذا المفهوم منها: كفالة الحقوق والحريات، حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، المحافظة على البيئة وحمايتها، العمل على تنويع الاقتصاد ومصادر التنمية الاقتصادية، توفير الغذاء وكذا ترقية الصحة لأفراد المجتمع وغيرها من العوامل التي ترتبط مباشرة بالأمن الإنساني[13].

---

[12] سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2017، ص 73.

[13] عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص 09.

الأكيد أن العالم يشهد العديد من التهديدات والتحديات التي لم تألفها البشرية قبلا، فمن الخوف من توتر العلاقات بين الدول الكبرى وغيرها من الدول، إلى هاجس التوترات داخل الدولة الواحدة والتي أثرت عليها بشكل مباشر تطور أنظمة الاتصالات والمعلومات بصفة كبيرة، وذلك في ظل غزو وسائل التواصل الاجتماعي وتيسير استخدامها، وإشكالات الرقابة عليها، مما أثر وانعكس على الأمن الاجتماعي بصفة مباشرة، ضف إلى ذلك تغير في الأوضاع المالية التي تمس بالأمن الاقتصادي، وكذا التغيرات البيئية المهددة للأمن البيئي بسبب تغير المناخ وارتفاع توقعات حصول كوارث طبيعية، وصولا إلى المخاوف من التهديدات النووية.

كل ما ذكر سابقا من تهديدات وتحديات تدفع إلى ضرورة الاهتمام بشكل كبير بنظام الأمن الإنساني، وذلك بإيجاد آليات تمكن من مجابهة تلك التحديات والتهديدات، وتحقيق الأمن الإنساني[14].

فظهور مصطلح الأمن الإنساني له علاقة مباشرة بظاهرة العولمة، ذلك أن سياسة الاقتصاد الحر أو الانفتاح على الاقتصاد العالمي مثلا أوجدت عدة أنظمة جديدة سيما تلك المتعلقة بالأسواق المالية أثرت على عدة قضايا مجتمعية وكان لها انعكاس على الاستقرار السياسي، ذلك أن زيادة الاهتمام بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان انعكس على مضمون مصطلح الأمن الإنساني بحيث أصبح جزءا من منظومة حقوق الإنسان، وارتبط بمبادئ عدة كمبدأ حماية الدولة لرعاياها. هذا لا يجعل مفهوم الأمن الإنساني وتحقيقه حكرا على الدولة فقط، بل قد أولت عدة منظمات دولية وإقليمية اهتماما كبيرا بمفهوم الأمن الإنساني، وهو ما أكده استحداث وحدة للأمن الإنساني في الأمم المتحدة سنة 2004، وسبقه قبل ذلك إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني في مارس من سنة 1999، وكذا تخصيص منظمة الأمم المتحدة

[14] حبيب عبد الله محمد الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، سنة 2017، ص ص 11 – 12.

للتعليم والعلوم والثقافة اليونيسكو مجلدات خاصة بدراسات الأمن الإنساني، كما أولت المنظمات الأمنية اهتمام بمفهوم الأمن الإنساني كاتخاذ منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) البعد الإنساني كمحور من محاور عمل المنظمة، هدفه الأساسي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما سعى الاتحاد الأوربي عن طريق سياساته الأمنية والدفاعية الأوربية إلى الاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني[15].

غير أن الانتقال في مفهوم الأمن والخروج عن التركيز على الدولة إلى التركيز بصفة أكبر على العنصر البشري الإنساني، جعل مفهوم الأمن الإنساني مفهوم متغير ومتحرك يرتبط بعدة تعريفات ويقوم على عدة أسس ومبادئ، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال فصول هذا الباب.

[15] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمسألة الأمن الإنساني:

عقب انتهاء الحرب الباردة تم حدوث الكثير من التحولات مست العديد من المفاهيم على رأسها مفهوم الأمن وهذا بعد تضاعف[16]:

- التحديات الخارجية التي واجهت الدول: من إرهاب دولي وتلوث بيئي وهجرة ونزوح السكان وتصدع النظام المالي العالمي وانتشار الأمراض وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها، حيث أن كل هذه التحديات أدت إلى محاصرة المفهوم التقليدي للأمن.
- التحديات الداخلية التي واجهت الدول: من انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية وغيرها.

إذ انبثق مفهوم الأمن الإنساني من هذه التحولات التي طرأت في العالم، فرغم اختلاف التعاريف الممنوحة له من حيث نطاقها، فإن عاملها المشترك هو الإنسان وليس الدولة.

وعليه طرأت نقلة في مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي القائم على الطابع العسكري إلى مفهوم أكثر شمولية يجمع العديد من المجالات منها سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، عقائدية وحتى بيئية، وهو تحول فرضته التحديات والتهديدات الجديدة التي عرفها العالم على رأسها تنامي ظاهرة العولمة[17].

فالأمن مطلب مرتبط بالإنسان بالفطرة، وهو ضرورة إنسانية مستمرة، لذلك وجب العمل على إيجاد نظام يكفل حماية أمن الإنسان بصفة شاملة، وعلى مختلف المستويات سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي أو العالمي، ذلك أن الإنسان وُجد ليعيش في سلام وأمن، وهو يجسد حق

[16] UNDP, Regional Bureau for Arab States: Challenges to Human Security in the Arab Countries, Arab Human Development Report 2009, NY, USA, 2009, P 19.

[17] بن علال بن رحو سهام وآخرون، تداعيات ثورات الربيع العربي على الأمن الإنساني في المنطقة العربية نماذج مختارة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2020، ص 11.

الإنسان الأول وهو حقه في الحياة. غير أن حق هذا الإنسان لا يقتصر على أمنه على نفسه وحياته فقط، بل يتعداه إلى الأمن على دينه وثقافته وهويته ومعتقداته وكذا مصادر رزقه، ذلك أن الأمن الإنساني يقوم على تكامل جملة من العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق أمن إنساني شامل[18].

[18] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني:

الأمن من الركائز الجوهرية لوجود أي مجتمع واستمراره، ذلك أن الإنسان بفطرته بحاجة إلى الأمن كحاجته للهواء وللماء وللغذاء وهو أهم ما يبني عليه الإنسان حياته، باعتباره وجها أساسيا لاستقرارها. كما يعد الأمن من مظاهر السيادة، وهو مضمون شامل لكل جوانب الحياة الإنسانية من عقيدة وثقافة وفكر وسياسة واقتصاد وبيئة وغيرها[19].

فلقد أدت زيادة العلاقات والتواصل بين دول وشعوب العالم نتيجة التطور التكنولوجي العالمي الحالي، إلى زيادة في المعارف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، واستنباط أوجه للتشابه وأخرى للاختلافات، وهو ما خلف تصارع الهويات، انعكس مباشرة على العلاقات الدولية، إذ شهدت السنوات الأخيرة تركيزا على مجموعة جديدة من القضايا منها ما يتعلق بالتغيرات المناخية وتلوث البيئة والقضايا المرتبطة باللاجئين، وقضايا الأمن الجوي والبحري وقضايا عالمية أخرى، حيث لم يصبح بإمكان الدولة اليوم أن تسعى لوحدها من أجل تحقيق أمنها، حيث أن التهديدات الحديثة للدولة لم تعد التهديدات الخارجية بل أصبحت تلك التهديدات التي تنشأ داخل حدود الدولة نفسها، وهي تهديدات تتسم بالتعقيد لارتباطها بالمجتمع الداخلي للدولة، لذلك أصبح لزاما الخروج بمفهوم جديد للأمن يختلف عن المفاهيم السابقة التي كانت تربط الأمن بالسلم الدولي وهو أمن الدولة من التهديدات الخارجية التي تصدر عن دولة أو دول أخرى، ويكون مفهوم يغلب فيه الإنسان على الجماعة، أي الانتقال من مفهوم الأمن الجماعي إلى مفهوم الأمن الإنساني، حيث تحولت النظرة لمفهوم السلم الدولي الذي كان يقتصر على حماية أمن الدول من الغزو الخارجي لدول أخرى، حيث أصبح التوجه إلى ضرورة تراجع الأولوية الممنوحة للدول والجماعة الوطنية وزيادة الاهتمام بالإنسان على الجماعة لاتصال أمن الإنسان اتصالات كبيرا

[19] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 25.

بمجال الحريات الأساسية، لترسخ فكرة عدم إمكانية تجزئة الأمن والتنمية الاقتصادية والحريات الأساسية[20].

لذلك توجه المجتمع الدولي إلى تجسيد مفهوم جديد وأكثر شمولية لمصطلح الأمن، بإشراك عدة منظمات غير حكومية وحكومات وكذا أعضاء المجتمع المدني، وهو ما سمي بالأمن الإنساني والذي يعني بصفة عامة ضمان حماية لأساسيات الحياة الإنسانية بسبل ووسائل تطور الحريات الإنسانية وتعمل على ترقيتها، وبذلك يكون شاملا لحماية الإنسان من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، وترسيخ حلول عديدة تتمحور أساسا حول الإنسان، وذلك بتكامل الجهود بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

فقد أصبح الأمن الإنساني اليوم منهجية جديدة في التفكير يتماشى والتهديدات والتحديات المعاصرة بمختلف أنواعها وأشكالها كالجوع والفقر والنزاعات المسلحة والأوضاع الصحية والأمراض والأوبئة ومستوى المعيشة، لذلك نشير إلى أن الأمن الإنساني وتحقيقه يتطلب تكامل وتعاون عدة قطاعات من أجل تحقيق أمن شامل للإنسان.

إن الأمن الإنساني[21]:

- كمصطلح: حديث النشأة بعد أن تم إضفاء الطابع الرسمي لعناصره وأبعاد الأساسية في أربعينيات القرن العشرين في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف.

[20] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص ص 22 – 23.

[21] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, P 335.

- كفكرة: فرغم حداثة نشأته، فيرجع إلى سنة 1860 منذ تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث ظهرت أولى الاهتمامات بالإنسان وأمنه.

رغم أن مقاربة الأمن الإنساني تبلورت بعد الحرب الباردة، فإنه خلال هذه الحرب وبالتحديد في سنة 1966 فقد قام بلاتز بتقديم نظرته حول الأمن الفردي Individual Security في كتاب له تحت عنوان: "الأمن الإنساني بعض التأملات" والتي اعتبرت قفزة نوعية وتحد للفكر الأمني التقليدي الذي ارتكز في تلك الفترة على أمن الدولة، حيث شكلت دراسته بداية التركيز الأكاديمي على المواضيع الأمنية الإنسانية ومشاكلها باعتبار أن الأمن أصبح مفهوما يشمل حقل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات والجماعات وليس أمن الدولة فقط، إلا أن أفكاره لم تلق الدعم نظرا لبيئة الحرب الباردة والصراعات التي كانت آنذاك بين الدول المتنافسة[22].

حاليا صار الأمن الإنساني يأخذ حيزا واسعا في جداول الأعمال الخاصة بالمنظمات الحكومية سواء الدولية أو الإقليمية وكذا المنظمات غير الحكومية، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1945 الذي ركز على تجسيد مجموعة من القواعد التي تضمن حماية حقوق الإنسان وتعمل على تجسيد مفهوم الأمن الإنساني، ثم تلتها العديد من المساعي لترسيخ هذا المفهوم الجديد كاللجنة المستقلة للتنمية الدولية واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، التي أوردت في تقاريرها ضرورة الاهتمام بأمن الفرد وتحقيق حلول فعالة لمشاكله. فهذا المفهوم الجديد يسعى لنقل أولوية الاهتمام من حماية الدولة وأمنها وسلامتها إلى حماية الناس على إقليمها، فأصبح بذاك أمن الإنسان مسؤولية تقع على الجماعة الدولية ككل، وكان تقرير التنمية البشرية لعام 1994 المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدافع الحقيقي لترسيخ هذا المفهوم الجديد

[22] عمار بالة، المقاربات الأمنية النقدية من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2025، ص 107.

والذي تضمن في فصله الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني وآثار ذلك على المجتمعات مع الوقت الحالي.

المطلب الأول: مقاربة نظرية لتعريف الأمن الإنساني:

إن الأمن الإنساني من المسائل التي حُظيت باهتمام كبير على المستوى الدولي والداخلي للدول، فاهتمت القوانين المحلية وحتى الدولية بالأمن الإنساني وذلك بوضع عدة أدوات تعمل على تحقيق إنساني[23].

أصبح الإنسان أو الفرد الجوهر الأساسي لموضوع الأمن، حيث انتقل اقتصار مفهوم الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد في مفهوم أكثر شمولية، وهو ما أكده تراجع الدولة خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وما أنتجته من تحديات[24].

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني:

يتمحور المعنى العام للأمن حول الطمأنينة والسلام واستمرارية مظاهر الحياة وديمومتها على مستوى الفرد وكذا الجماعة من خلال ترسيخ مقوماتها بعيدا عن كل التهديدات والتحديات. إذ يعتبر الأمن من الركائز الأساسية لوجود أي مجتمع واستمراره وأكبر دليل على ذلك، قول الله تعالى في سورة قريش: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

فالأمن الإنساني من خلال حاجة الإنسان للأكل والشراب وكل ما يلزمه لبناء حياته، يعتبر شرطا يضمن استقرار الحياة، كما يعد من أهم مظاهر سيادة القانون[25].

---

[23] محمد رشيد، واقع الأمن الإنساني في ظل ظروف كوفيد-19، مقال، مجلة ريحان للنشر العلمي، مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد 11، سوريا، 2021، ص 4.

[24] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 36.

[25] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن المعلوماتي – النظام القانوني لحماية المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص29.

التعريف اللغوي:

تحمل كلمة الأمن العديد من المعاني، أمن (الأمان) و(الأمانة)، والأمن ضد الخوف، وهو توفير السكينة والاستقرار للفرد وللجماعة[26].

أما التعريف الاصطلاحي:

أصبح المفهوم العصري للأمن أكثر شمولية بحيث باء يشمل كافة التوازنات التي إذا اختلت إحداها انعكست على الإنسان وطمأنينته واستقراره[27].

فالأمن الإنساني أصبح يتفرع إلى عدة فروع أهمها:

- أمن إنساني بيئي:

رغم أنه مصطلح حديث العهد إلا أنه أخذ مكانة هامة ضمانا وتجسيدا لحماية البيئة الدولية، فهو ركيزة أساسية لضمان استقرار الناس ورفاهيتهم واطمئنانهم حاضرا ومستقبلا، والمقصود به توفير أمن الناس من جملة المخاطر سواء التي ترتبها الطبيعة أو التي قد يحدثها الإنسان إما بإهماله أو نتيجة حادث أو سوء تنظيم وتسيير، كما عرف بأنه ضرورة المحافظة على محيط فيزيائي آمن للمجتمع وتلبية مختلف احتياجات الإنسان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عرفه آخرون بأنه الحفاظ على الظروف البيئية سواء الطبيعية أو البشرية من أجل ترقية نشاطات الإنسان وضمان استقراره[28].

- أمن إنساني اقتصادي واجتماعي:

ويدخل في مفهومه الأمن الغذائي وكل آليات الحماية من الفقر والجوع والمرض والبطالة.

---

[26] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، ص 28.
[27] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، ص 28.
[28] طلال بدر عبد الله الحمداني، الأمن البيئي الدولي، طبعة أولى، دار وليد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 25 – 26.

- أمن إنساني سياسي ومدني:

ويدخل في إطار كل الحقوق المدنية والسياسية التي تكفل للإنسان وتضمن أمنه واستقراره.

- أمن إنساني ثقافي:

يضمن حماية اختلاف الثقافات وتعددها، وحق كل مواطن في ممارسة هذه الثقافات والتمتع بها[29].

ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن التعاريف المعطاة للأمن الإنساني جاءت بتركيز هام على الإنسان الفرد وجعله كأولوية أكثر من الدولة، وذلك بقيام مفهوم الأمن الإنساني على عدة عوامل تحقق هذا الأمن للإنسان وهي: ضمان حماية البيئة والمحافظة عليها، تكريس حقوق وحريات الأفراد، كفالة حقوق الفئات الفقيرة والضعيفة وإيجاد وسائل وآليات تحسن أوضاعها وتمكنها من حقوقها كاملة، العمل على تنويع مصادر الاقتصاد ووضع خطط فعالة للقضاء على كل أشكال الجوع وسوء التغذية والفقر وترقية قطاعي الصحة والتعليم وضمانه للجميع، وهو ما أكده تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي خص الأمن الإنساني بجملة من الخصائص منها:

- اتصاف الأمن الإنساني بصفة العالمية كونه حق للإنسان في كل مكان.
- يقوم الأمن الإنساني على عناصر كل منها يكمل الآخر.
- يكون تحقيق الأمن الإنساني أكثر فعالية إذا تمحور اهتمامه بالفرد[30].

وبذلك يكون هذا التقرير قد بنى الأمن الإنساني على أساسين هامين:

---

[29] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 36.
[30] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 26.

أولهما ضمان الحرية من الحاجة وثانيهما الحرية من الخوف وضمان الحياة الكريمة.

كما جاء في تقرير سنة 2009 للتنمية الإنسانية العربية تحت عنوان: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" تعريفا للأمن الإنساني باعتباره تغلب الإنسان وتحرره من التحديات والتهديدات الكبيرة التي تحيط به والتي قد تعرض حياته أو حريته للخطر[31]، فانعدام الأمن يعد عائقا أساسيا وكبيرا أمام التنمية حسب ما أشار إليه هذا التقرير لسنة 2009 فضعف أجهزة الأمن وانتشار الفساد فيها وفي قطاع العدالة يعزز من انتشار اللاأمن في المجتمع من خلال تفشي الجرائم والخوف مما ينعكس سلبا على استثمارات الإنسان وحصوله على الخدمات العمومية للخروج من دائرة الفقر والحاجة[32].

وبهذا يكون حسب هذا التقرير، ارتكاز مفهوم الأمن الإنساني قائما على عدة عوامل جوهرية لا يمكن فصلها وإنما كل عامل يكمل الآخر، فالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن البيئي كلها عوامل جوهرية من العوامل التي يقوم عليها أمن الإنسان وكلها عوامل متكاملة تهدف أساسا إلى حماية الأشخاص من مختلف التهديدات والأخطار، لذلك قامت مقومات الأمن الإنساني على عدة سياسات تجسد تحقيق الأمن البشري منها: حماية الأفراد من النزاعات المسلحة وكذا مجابهة ظاهرة انتشار الأسلحة، وتوسيع وتنويع مصادر التجارة والاقتصاد، والعمل على ضمان مستوى معيشي لائق للأفراد، منح الأولوية لمجالات الصحة والتعليم كضمان أساسي لاستقرار الفرد وتقدمه وازدهاره، حماية هوية وثقافات الأفراد وانتماءاتهم، وذلك لقيام مفهوم

[31] UNDP, Regional Bureau for Arab States, ibid, P 17.

[32] United Nations, The security sector and human security. An Overview of the Arab Security Sector Amidst Political Transition, article, Economic and Social Commission for Western Asia, Chapter IV, Vol. 2013, Lebanon, 2013, P 14.

الأمن الإنساني على مبدأ أساسي وهدف جوهري وهو توفير تنمية بشرية متوازنة لتحقيق أمن بشري وإنساني طويل مدى[33].

مع الإشارة إلى اختلاف التعاريف المعطاة لمفهوم الأمن الإنساني باعتباره تطورا حديثا على مستوى الأمن الدولي، حيث ترتبط جذور الأمن الإنساني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، والذي ركز فيه أساسا على الفرد ومختلف حاجاته، من أجل توفير أمن للإنسان في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات سواء على المستوى الاقتصادي وذلك بضمان حياة مقبولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أو على مستوى الغذاء والبيئة والصحة والتعليم[34].

حيث أنه من أهم المبادرات التي قامت بهذا هذه المنظمة من خلال برنامجها التنموي هو عملها على إبراز مصطلح الأمن الإنساني كمفهوم حديث سنة 1994 في تقريرها العالمي والخاص بالتنمية الإنسانية Rapport mondial sur le développement humain، بحيث قامت بتوسعة مفهوم الأمن الذي كان يقتصر على حماية الأفراد خلال النزاعات المسلحة إلى الحماية من المهددات البيئية والفقر والمرض والقمع القائم على الهوية والاتجار بالبشر[35].

ومنه فإن هذا التقرير قد أعطى تعريفا للأمن الإنساني مفاده قيام الإنسان بتحقيق تحرره من كل ما يمس أمنه وتخلصه من كل مسببات الخوف والحاجة، مع التركيز على الفرد باعتباره إنسانا وعلى ضرورة توفير متطلباته الأساسية بشكل أولي والمحافظة على كرامته وتوفير الرفاهية له في حياته وصون كرامته[36]، وبهذا يُراد من هذا التركيز على الفرد إبعاده عن المعنى التقليدي

---

[33] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص ص 27 – 29.

[34] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص 57.

[35] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P 59.

[36] Bruno Lartigue, DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE ET SÉCURITÉ HUMAINE, article, Éditions Choiseul, « Géoéconomie », N° 56, DOI 10.3917/geoec.056.0097, 2011, P P 1 – 2

للأمن الذي كان يرتبط أساسا بحماية الفرد من الهجمات الخارجية العابرة للحدود وأصبح المفهوم الحديث للأمن الإنساني اليوم يرتكز على ضرورة توفير أمن للإنسان في كل الجوانب التي تمس حياته قبل الحديث عن توفير أمن دولي للدول[37].

وعليه في ختام أشغاله، فقد قام هذا التقرير بتكريس مؤسساتي للأمن الإنساني من خلال إعلان ترابط interdépendance وغير قابلية مفهوم الأمن الإنساني للتجزئة l'indivisibilité du concept de la sécurité humaine[38].

كما أنه خلال سنتيْ 1997 و1998، ظهرت مبادرتيْن دوليتيْن من أجل البدء بالتركيز على الإنسان وأمنه وحمايته وتمثلت في حملة حظر زرع الألغام المضادة للأفراد ونزع ما تم وضعه وحملة من أجل تأسيس محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية لردع الدول في ممارسة القمع والقتل والإبادة لسكانها[39].

من جهة أخرى، فلقد تم تناول تعريف صريح للأمن الإنساني من طرف لجنة الأمن الإنساني Human Security Commission في تقريرها لسنة 2003 أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"[40].

أولا: التعريف الواسع للأمن الإنساني Broad Definition:

إن التحولات الجذرية التي مست الساحة الدولية أظهرت تهديدات جديدة غير تلك الأمنية التقليدية مثل الحروب والتي مست الأفراد بصفة مباشرة، حيث تغيرت هذه التهديدات ولم تعد

---

[37] محمد رشيد، مرجع سابق، ص 4.

[38] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P 59.

[39] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, P 336.

[40] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص 57.

قاصرة على التهديدات والأخطار العسكرية وإنما تعدت هذه التهديدات إلى أخطار أكبر وأوسع منها كالفقر، الجريمة المنظمة وظهور الأمراض والأوبئة الجديدة، والتلوث البيئي، وغيرها[41].

مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن تساير هذه التحولات وتتماشى مع مختلف التهديدات الحديثة، حيث أصبح لموضوع الأمن أهمية بالغة لارتباطه المباشر بالإنسان ووجود وحياته، لذلك توسع مفهوم الأمن ليصبح أكثر شمولية لكل ما يرتبط بالإنسان، غير أنه تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف واحد أو متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني كونه مفهوم حديث ظهر مع التطورات المعاصرة، غير أنه يمكن إرجاع جذوره إلى كل ما يرتبط بحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الدولي[42].

إن المقاربة الموسعة لمفهوم الأمن تقوم على الإنسان أو الفرد هو الذي يجب حفظ أمنه والاهتمام به وليس الدولة، ومن أهم المدارس التي سارت في هذا الاتجاه هي مدرسة كوبنهاجن التي تُعتبر من المدارس الهامة التي أسهمت كثيرا في كل الدراسات المتعلقة بالأمن والتي طالبت بتوسيع مفهوم الأمن وتعميقه أكثر وربط الأمن بعدة قطاعات منها الأمن السياسي والأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي وكذا الأمن البيئي، ليتوسع من أجل أن يشمل أمن الإنسان وتحرره من الفقر والحاجة والعوز[43].

فقد عُرف الأمن الإنساني كمصطلح جديد بعد نهاية الحرب الباردة حيث اتسمت تلك الفترة بإعادة النظر في المقاربات النظرية لمفاهيم الأمن مما خلق بيئة دولية اتجهت نحو التركيز على أهمية الإنسان سواء على مستوى الاهتمام الأكاديمي أو المؤسساتي خاصة بعد ما تكبده العالم

[41] UNDP, Regional Bureau for Arab States, ibid, P 19.

[42] سميرة سلام، تحديات الأمن الإنسان في عصر العولمة، طبعة أولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 20.

[43] سهام زروال، دور الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 2، باتنة، 2020، ص 491.

من خسائر في الأرواح البشرية[44]، وقد وُضعت عدة تعاريف تشمل مفاهيم واسعة للأمن الإنساني منها:

1. تعريف وزير الخارجية الكندي السابق للويد اكسورد Lloyd Axworthy:

حيث عمل هذا الوزير على نشر populariser هذا المفهوم من خلال جعله قاعدة لسياسته الخارجية، وقد قام بالمشاركة في إنشاء وتطوير شبكة الأمن البشري Réseau de sécurité humaine، التي ضمت نحو عشر دول أعضاء[45].

إذ عرف الوزير الأمن الإنساني باعتباره حماية للأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف وهي وضعية تمتاز بغياب الحقوق الأساسية للأشخاص في أمنها وحياتهم، بمعنى أن يكون الفرد بعيدا عن الحرمان وأن يتمكن من الاستمتاع بحقوقه الأساسية[46].

إذن، فإن هذا الوزير قد قدم تعريفا للأمن الإنساني متوافقا مع التعريف الذي تبناه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في سنة 1994، والذي حسب مضمونه هو الحماية من التهديدات الدائمة من مرض ومجاعة وقمع ومن أي حدث عنيف يمكن أن يوقف الحياة اليومية للإنسان أو يعطل تنظيمها سواء في البيوت أو في أماكن العمل وغيرها. فسحب الوزير، فإنه رغم تحسن أوضاع الدول الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن أمن أفرادها اتجه نحو التدهور، ومن هنا ظهرت فكرة إلزامية الاهتمام بأمن الإنسان[47].

---

[44] عمار بالة، مرجع سابق، ص 107.

[45] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P P 59 – 60.

[46] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 21.

[47] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, P 333.

فحسب التعريف السابق نستخلص قيام الأمن الإنساني أساسا على ضمان الأمن ضد الحرمان وضمان الحقوق الأساسية للفرد، ذلك أن الشعوب أصبحت هي محور الاهتمام الدولي وأن كفالة سلامة وأمن الإنسانية تضمن استقرار وتحقق الأمن الإنساني.

2. تعريف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان:

جاء في تقرير للأمم المتحدة لسنة 2000 تحت عنوان: "نحن الشعوب" دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، حيث أعطى الأمين العام للأمم المتحدة مفهوما للأمن الإنساني يقوم أساسا على أن أمن الإنسان يتعدى الصراعات العنيفة ليضم كل من حقوق الإنسان والحكم الراشد والحق في التعليم والرعاية الصحية والعدالة في توفير الفرص والخيارات لكل فرد، والعمل على الحد من الفقر وإرساء قواعد لنمو اقتصادي شامل، والتحرر من الخوف وكفالة حرية للأجيال القادمة وحقها في أن تكون لها بيئة صحية تكرس دعائم الأمن الإنساني[48].

3. تعريف لجنة الأمن الإنساني:

عُرف الأمن الإنساني في تقرير لجنة الأمن الإنساني لسنة 2003 أنه "حماية الجوهر الحيوي noyau vital لحياة جميع البشر ضد التهديدات الأكثر خطورة والمتكررة، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"[49].

فهذا التعريف يُراد به ضمان الحماية لجملة الحقوق والحريات الأساسية للفرد، وإبعادها عن كل التهديدات والتحديات والأوضاع الصعبة.

[48] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 24.

[49] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P 61.

مع الإشارة إلى أن المقصود من هذا التعريف هو ضمان الحد الأدنى للعيش الكريم وكفالته، وأن كل تهديد يمس الإنسان مهما كان نوعه يعتبر تهديدا للأمن الإنساني.

4. تعريف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009:

يحظى مفهوم الأمن الإنساني في الدول العربية ببعض الخصوصية وذلك راجع أساسا لطبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمواطن في مختلف الأنظمة العربية، وكان أهمها ما صدر في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 المخصص أساسا لمناقشة تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية إضافة إلى إنشاء الأردن لمركز إقليمي للأمن الإنساني، حيث جاء في التقرير أن الأمن الإنساني يقوم أساسا على تحرر الإنسان من التهديدات الكبيرة والمنتشرة والتي تمتد زمنيا والواسعة النطاق التي تعترض حياة الإنسان وحريته وتشكل خطرا عليها[50].

5. تعريف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية الإنسانية العربية لسنة 2022:

لقد اعتمد هذا التقرير، على التقرير الخاص حول الأمن الإنساني برنامج الأمم المتحدة لسنة 2022 في تعريفه للأمن الإنساني والذي مفاده أنه تحرر الإنسان من الخوف Fear ومن الحاجة Want ومن الإهانة Indignity. فالتركيز على أمن الإنسان هو الاهتمام بما هو أبعد من حماية الدولة القومية إلى حماية الاحتياجات الأساسية للإنسان بما تحفظ سلامته الجسدية وكرامته. كما ربط هذا التقرير الأمن الإنساني والتنمية[51].

ثانيا: التعريف الضيق للأمن الإنساني Narrow Definition:

[50] UNDP, Regional Bureau for Arab States, ibid, P 17.
[51] UNDP, Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, Arab Human Development 2022, 2022, P 26.

إن أغلبية التعاريف المعطاة للأمن الإنساني جد واسعة وذلك في محاولة لإرساء هذا المفهوم على مستوى عالمي، غير أنه لم يعرف انتشارا كبيرا وذلك بسبب اتساع هذا المفهوم وتضمنه لعدة أبعاد وعناصر، لذلك جاءت عدة محاولات لإعطاء تعاريف ضيقة للأمن الإنساني تقوم أساسا على حماية الإنسان من مختلف التهديدات خاصة تلك المتعلقة بالعنف والناتجة عن الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو النزاعات المسلحة وغيرها، ومن هذه التعاريف نجد:

أ- تعريف الأستاذ آستري شورك Astri SHURKE:

يقول الأستاذ شورك أن أساس عدم الشعور بالأمن هو ما يتعرض له الإنسان من عنف لذلك فإن الأمن الإنساني هو: " الحماية القصوى للضعفاء، وهم ثلاثة أنواع: ضحايا الحرب والنزاعات الداخلية، ومن يعيشون في أسوء الحالات ويواجهون كوارث اجتماعية واقتصادية، وفي الأخير ضحايا الكوارث الطبيعية"[52].

ب- تعريف تقرير الأمن الإنساني لسنة 2006:

من جهته، فإن هذا التقرير قد قدم تعريفا للأمن الإنساني على أنه: "*حماية الأفراد والمجتمعات من أي شكل من أشكال العنف السياسي، وأن التعريف الملائم للأمن الإنساني يشمل كل أنواع العنف الجماعي التي تهدد الأفراد والمجتمعات في صحتها ومعيشتها*"[53].

هذا وقد جاءت تعاريف أخرى للأمن الإنساني تتفق في أن الأمن الإنساني يقوم أساسا على التحرر من الخوف والحاجة Besoin أو زوال Disparition الخوف بحيث يصبح قادرا على مجابهة كل التهديدات والاعتداءات التي تمس سلامة وحياة الأفراد سواء فيما يخص الحياة أو

[52] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 33.
[53] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 33.

الصحة أو العيش أو السلامة الجسدية والكرامة الإنسانية[54]، ويكون تحقيق الأمن الإنساني بالحد من اللجوء إلى القوة والعنف، وتفعيل دور القانون الدولي الإنساني ومكافحة كل أشكال انتشار الأسلحة، وإصلاح شامل لمختلف القطاعات الصحية والأمنية والتعليمية من أجل إرساء قواعد فعالة لتفعيل الأمن الإنساني[55].

في الأخير يجب التنويه هنا إلى أن مفهوم الأمن الإنساني نشأ من خلال جداول أعمال وتقارير وإعلانات رسمية تُوجَه أساسا إلى كبار المنظمات والهيئات الدولية والتي تُستخدم كمرجع للمنظمات الإنسانية غير الحكومية لتبرير أعمالها، فلا يوجد إعلان للأمن الإنساني كالإعلان الذي يخص حقوق الإنسان، فهذه النصوص تتمثل أساسا في: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، وخطاب للويد اكسورد الذي ألقاه في سنة 1999 وتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة بشأن مسؤولية الحماية لعام 2001، وتقرير لجنة الأمن البشري لعام 2003، وغيرها كما رأيناهم، حيث لا تُعتبر هذه النصوص أعمالا مؤلفة، بل هي تقارير مكتوبة يتم تقديمها من طرف أكاديميين وخبراء يعملون غالبا في إطار منظمات دولية[56].

الفرع الثاني: تمييز مصطلح الأمن الإنساني عن غيره من المصطلحات:

إن تحديد مختلف المفاهيم المتشابهة وتمييزها من حيث المصطلح أمر بالغ الأهمية من أجل إلمام أكثر بموضوع الدراسة وفك أي تشابه أو تداخل قد يتبادر إلى الذهن بسبب تقارب معاني بعض المصطلحات خاصة تلك المتعلقة بالأمن.

أولا: تمييز الأمن الإنساني عن الأمن البيئي:

[54] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P61.

[55] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 34.

[56] Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008, P 60.

إن تمييز الأمن الإنساني عن الأمن البيئي يبدأ أولا من تقارب اصطلاحي، حيث أن هدف كل منهما هو كفالة حقوق الإنسان وحمايتها والمحافظة عليها، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في التطبيق، ذلك أن الأمن البيئي يتجسد أساسا في قواعد الحماية الدولية للبيئة والتي تضمنها عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تقوم أساسا على ضمان حماية للكوكب ككل وكذا الكائنات التي تعيش فيه، وأهمها الإنسان باعتباره نظام بيئي كل عنصر فيه يكمل الآخر سواء إنسان أو حيوان أو نبات. حيث أن مصلح الأمن البيئي يعتبر مصطلح قديم وسبق في الظهور على مصطلح الأمن الإنساني، حيث تعود جذور مصطلح الأمن البيئي إلى سنة 1977 حيث أُستخدم في التقارير العسكرية وغيرها من البروتوكولات التي تتعلق بالكوارث والحروب، في حين ظهور مصطلح الأمن الإنساني كمصطلح كان في سنة 1994. كما أن مصطلح الأمن البيئي أشمل من حيث الحماية من مصطلح الأمن الإنساني على اعتبار أن هذا الأخير يرتكز على الإنسان كمحور أساسي له، عكس الأمن البيئي الذي يرتكز على عناصر بيئية متعددة حية وغير حية وبالتالي فهو أكبر شمولية من خلال ارتكازه على عناصر الكوكب[57].

كما أن الأمن البيئي يعد بمثابة قاعدة قانونية دولية حيث توجد أكثر من خمسمائة اتفاقية دولية مرتبطة بالبيئة على خلاف الأمن الإنساني الذي يقوم على عدة أبعاد منها البعد البيئي، إلا أنه مفهوم حديث نسبيا لم يرق لمصاف القاعدة القانونية الدولية بسبب ارتباط مفهوم الأمن الإنساني بالفرد والإنسان وإعطاء الأولوية للإنسان وجعله المحور الأساسي واستبعاد عدة عناصر وكائنات مرتبطة بالإنسان ويعتبر استقرارها وضمان حمايتها من استقراره وأمنه، لذلك يعتبر الأمن البيئي باعتباره بعدا من أبعاد الأمن الإنساني من أهم الأبعاد التي يرتكز عليها الأمن

[57] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص ص 57 – 58.

الإنساني وجوهره، كون تحقيق الأمن الإنساني واستقراره بالدرجة الأولى يقوم على تجسيد أمن بيئي يتسم بالديمومة والاستمرارية[58].

ثانيا: تمييز الأمن الإنساني عن الأمن الجماعي:

إن التمييز بين مصطلحي الأمن الإنساني والأمن الجماعي مهم جدا نتيجة لاختلاف وتطور التهديدات والتحديات الدولية في العصر الحالي، حيث أن مفهوم الأمن الجماعي يقوم أساسا على نظام دولي أساسه التضامن والتعاون بين مختلف الدول، لذلك عرفه البعض بأنه ذلك النظام الذي يرتكز على المصالح المشتركة للدول من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين من ناحية، وعلى وجوب تضامن بين هذه الدول من أجل إرساء قواعد السلم من ناحية أخرى[59].

فقد أجمع فقهاء القانون على اعتبار الأمن الجماعي عبارة عن قاعدة قانونية تتضمن منعا للعدوان بكل أشكاله والقضاء على كل ما يهدد السلم والأمن الدوليين، فالأمن الجماعي يرتكز أساسا على أمن الدول باعتبارها الوحدات السياسية الجوهرية التي يقوم عليها التنظيم الدولي، على خلاف الأمن الإنساني الذي يرتكز أساسا على الإنسان أو الفرد وجعله أولوية في الحماية وترتيب الحقوق لمواجهة التهديدات الحديثة التي يعرفها العالم والتي تمس بالفرد أكثر من الجماعة وهي تعتبر تهديدات تدخل في مجال الأمن الإنساني كالانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير، إلى غير ذلك.

ثالثا: تمييز الأمن الإنساني عن الأمن القومي:

تقوم العلاقات الدولية أساسا على اعتبار أن الدولة هي الوحدة الجوهرية والأساسية التي تقوم عليها المنظومة الدولية، لكونها شخص رئيسي من أشخاص القانون الدولي، ولذلك فإن التركيز

[58] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص 61.
[59] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص 65.

على أمن الدولة في حدود إقليمها يساهم في أمن مجتمعي دولي وكذا في أمن الشعوب، مع الإشارة إلى أن مصطلح الأمن القومي هو مصطلح قديم يتزامن مع ظهور الدولة كوحدة سياسية، ويعود بذلك إلى القرن 17 وبالتحديد إلى معاهدة وستفاليا لسنة 1648 التي كرست الدولة الوطنية أو مفهوم الدولة الأمة، حيث ارتبط مفهوم الأمن القومي بسعي الدولة إلى توفير الحماية والاستقرار الوطني والقومي على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجابهة كل التهديدات داخلية أو خارجية وعلى المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وذلك بجعل الدولة وحمايتها أولوية حيث يرتكز هذا المفهوم على وجوب بقاء الدولة وضمان حمايتها من كل أشكال العدوان الذي قد يهددها، بمعنى أن الأمن القومي يقوم أساسا على الحفاظ على كيان الدولة وذلك بالحفاظ على وحدة أراضيها وحماية حدودها وإقليمها من أي اعتداء، أي يرتكز على تحقيق الأمن الداخلي وضمان سلامة الدولة من التهديدات[60].

إذا مما سبق، يتضح أن مفهوم الأمن بداية قام بتغليب منطق الدولة على منطق الإنسان، بحيث سعى لكفالة سيادة الدولة وسلطانها وحمايتها من أي اعتداء أو عدوان أو تهديد عسكري من دول خارجية، وفي هذا جاء أرنولد وولفر Arnold Walfers بتعريف الأمن حيث ربطه بجملة التهديدات لما تم اكتسابه من قيم، كالسيادة والإقليم، لذا يكون لزاما على الدولة تجهيز أدواتها وسائلها العسكرية لتحقيق أمنها وهو ما يدخل في نطاق الأمن القومي National Security[61].

وبذلك يكون فيه اختلاف لمفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإنساني الذي يرتكز أساسا على أمن الفرد أو الإنسان وجعله أولوية، وعلى ترسيخ المبادئ السائدة في العالم حاليا حول

[60] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص ص 63 – 64.
[61] سهام زروال، مرجع سابق، ص 490.

تفعيل فكرة المصير المشترك لدول العالم وشعوبها لمجابهة التهديدات الحديثة التي تمس الإنسان مباشرة كالبيئة والأمراض والكوارث الطبيعية[62].

وعليه، فإن أمن الدولة يختلف عن الأمن الإنساني، فأمن الدولة رغم ضرورته، لا يسهم حتما في تحقيق الأمن الإنساني، إذن فعلى الدولة أن تقوم باحتواء التهديدات والتحديات الأمنية العصرية التي تمسها وتمس الأمن الإنساني في ظل عالم متصل ومُعولَم وذلك من خلال وضع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى توفير أمن سكانها وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية داخلها وخارجها[63].

الفرع الثالث: مفاهيم مقترنة بالأمن الإنساني:

ارتبطت بمفهوم الأمن الإنساني عدة مفاهيم منها:

أولا: حقوق الإنسان:

إن مضمون حقوق الإنسان يختلف عن غيره من الحقوق التي تكفلها الدول في قوانينها، ذلك أن حقوق الإنسان لا تشمل إنسان معين وإنما هي حقوق يُراعى فيها الإنسان بصفة عامة، أي باعتباره إنسان، فهي حقوق تُقرر للإنسان بصفته إنسانا فقط أي قبل أن يعتبر عضوا في دولة أو وطنيا لها، فحقوق الإنسان هي جملة الحقوق التي تهدف إلى الحفاظ على الإنسان وحمايته على مستوى كل المجالات سواء اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، مع الإشارة إلى أن إرساء قواعد حماية حقوق الإنسان هي ظاهرة حديثة نسبيا في القانون الدولي العام، كون الحماية في القديم وفي بدايتها كانت من اختصاص كل دولة وليس هنالك مجال لتدخل المجتمع الدولي، غير أنه ومع بداية القرن العشرين برزت بعض النظريات التي تسمح بتدخل دولة ما في شؤون دولة

[62] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص ص 63 – 64.
[63] عمار بالة، مرجع سابق، ص 114.

أخرى من أجل الدفاع عن الإنسانية في حالة وجود تعدي صارخ على الأقليات أو غيرها في هذه الدولة، وبذلك كان هذا المبدأ من أولى المبادئ التي جسدت مظاهر حقوق الإنسان وكذا الأقليات، ومع قيام الدولة الاشتراكية الأولى في 1869، جاء الإعلان عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم ظهرت عصبة الأمم التي جاء في عهدها ترسيخ حماية للأقليات ولحقوق الإنسان، وكان ذلك بمثابة الانطلاقة نحو تفعيل وإقرار حقوق الإنسان على المستوى الدولي[64]. وبذلك سعت العصبة إلى وضع نطام خاص بحقوق الأقليات بموجب عدة معاهدات تلتزم فيها بحماية الأقليات والتي لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بناءا على موافقة مجلس العصبة مع تمكين الأقليات من تقديم شكاوى لمجلس العصبة ومنح اختصاص لمحكمة العدل الدولية الدائمة من أجل تسوية المنازعات في تلك المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالأقليات، غير أن هذا النظام لم ينجح وفشل بسبب التمييز بين الدول وارتفاع حالات التدخل ومجالاتها ما أدى لقيام الحرب العالمية الثانية، ثم بعدها برزت الأمم المتحدة وميثاقها الذي أكد في بدايته على تأكيد شعوب الأمم المتحدة على الحقوق الأساسية للإنسان وكل ما يضمن كرامة الفرد، كما تضمنت المادة الأولى من الميثاق على سعي الأمم المتحدة وعملها على احترام حقوق الإنسان وحرياتها الأساسية لكل الناس وبدون أي تمييز قائم على أساس الجنس أو اللغة أو الدين، وأوكل تنفيذ هذه النصوص للجنة حقوق الإنسان التي أصدرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم تلتها بعد ذلك الاتفاقيتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبعد ذلك أصبحت هذه اللجنة هي مجلس حقوق الإنسان سنة 2006 وذلك بتوسيع صلاحياتها وقدراتها[65].

[64] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 60.
[65] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 61.

فمن أهم خصائص حقوق الإنسان وارتباطها بمفهوم الأمن الإنساني هو قيام هذه الحقوق في مضمونها على توفير الحقوق لكل البشر وبدون استثناء مع تقييد هذه الحقوق بجملة من القيود، منها:

تمتع الفرد وغيره بالحقوق نفسها دون احتكارها من فئة دون أخرى، تقييد الحقوق بجملة من العوامل كالأخلاق العامة والنظام العام، تقييد الحقوق في بعض الحالات الخاصة والطارئة، اختلاف الحقوق وتباينها من حقوق فردية يتمتع بها الفرد باعتباره إنسان مثل الحق في الحياة والكرامة والحرية والتعبير عن الرأي والصحة والتعليم والحد الأدنى للعيش وغيرها، وبين الحقوق الجماعية التي ترتكز على الجماعات والشعوب منها، حق تقرير المصير بحيث لكل شعب حق في اختيار نظامه السياسي، وكذا الحق في الأمن والسلم الدوليين، والحق في التنمية عل مستوى كل الأصعدة سواء تنمية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، إلى جانب الحق في بيئة متوازنة تقوم على عدة ركائز ودعائم منها البيئة الصحية والبيئة التعليمية[66].

إن إعلان فيينا لسنة 1993 والذي أقر بعالمية وعولمة حقوق الإنسان وعدم تجزئتها وترابطها لجميع البشر أدى إلى جعل كل من الأمن الإنساني وحقوق الإنسان الواحد يعزز الآخر، فحقوق الإنسان تؤدي إلى تقديم الحقوق التي ينبغي على أمن الإنسان أن يعززها، وأمن الإنسان يسهم في تحقيق هذه الحقوق المُعرضَة للانتهاك وتجسيدها وحمايتها[67].

فالترابط إذن بين مفهومي الأمن الإنساني وحقوق الإنسان هو ترابط قوي، ذلك أن المفهوم الواسع للأمن الإنساني يقوم أساسا على ضمان حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها، ويهدف كذلك إلى تحديد التهديدات التي تشكل خطرا، وعليه فإن نفاذ الأمن الإنساني وتحقيقه يكون كنتيجة حتمية لتجسيد حقوق الإنسان وتكريسها، مع الإشارة إلى أن احترام وفعالية قواعد

[66] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 63.
[67] عمار بالة، مرجع سابق، ص 115.

حقوق الإنسان تُرتب الإحساس بالأمن، ومن هنا يثور تساؤل حول مدى إمكانية حلول مفهوم الأمن الإنساني محل مفهوم حقوق الإنسان؟[68]

الحقيقة أن هناك عدة أوجه للتشابه بين مفهومي حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فالأمن الإنساني بداية هو حق وبالتحديد هو الحق في الأمن للفرد أي البشر، وبذلك فهو يدخل فعليا في مجال حقوق الإنسان، وكذلك فإن كفالة وحماية واحترام حقوق الإنسان تولد بالضرورة شعورا بالأمن للإنسان، وبذلك تتحقق حتمية أن تجسيد حقوق الإنسان تحقق الأمن الإنساني، ولكن من جهة أخرى، هذا المفهوم معناه أنه في حالة غياب الأمن أو تذبذبه، فإن حقوق الإنسان كذلك قد تغيب وتتذبذب، وبذلك يتم التأكيد على أنه ثمة ارتباط وثيق بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، كما أن الأمن الإنساني يرتبط بحقوق الإنسان وحريات البشر وتوفير الحماية لهم من مختلف التهديدات عن طريق احترام حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان وحريات الأفراد لا يمكن أن تُمارس إلا في إطار الاستقرار والأمن، وهذا ما يجسد عدم إمكانية الانفصال بين حقوق الإنسان والأمن الإنسان indissociable، باعتبارها مفاهيم تكمل بعضها[69].

غير أن هذا التكامل في المفاهيم لا ينفي وجود أوجه اختلاف في المفهومين ولو كانت بسيطة بحيث لا تجعل المفهوم واحدا، بل هناك تباين مثلا، يقوم مفهوم الإنسان على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجب توفيرها للأفراد، على خلاف الأمن الإنساني الذي يدخل في مفهومه إعطاء أولوية لهذه الحقوق كالحق في الشعور بالأمان والتحرر من الخوف كأولوية عن باقي الحقوق[70].

ثانيا: أمن الدولة:

---

[68] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 79.
[69] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 80 – 81.
[70] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 82.

بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، فلقد شهد العالم تحسن الوضع الأمني للدول ككيانات فيما بينها بعد أن عانت من المواجهة والتنافس بين القوى العظمى، وفي مقابل ذلك تدهور الجانب الأمني لسكانها من خلال نشوب الحروب الأهلية، تنامي ظاهرة الإرهاب، إبادات جماعية، ظهور الجرائم العنيفة وتهريب المخدرات مع تفشي الأوبئة وتدهور للبيئة وهذا ما فند فرضية القول أن أمن الإنسان مصدره الوحيد هو أمن الدول. فرغم أن الهدف من أمن الدولة هو الحفاظ وصون أمن وسلامة السكان والأراضي والسيادة السياسية والإقليمية ضد أي عدوان أو خطر خارجي وأن خطر الحروب خاصة الحديثة منها مع التطور التكنولوجي وانتشار الأسلحة الأكثر فتكا بالإنسان وبالبيئة، لا يُمكن أن يُستهان به لما له من انعكاسات جد سلبية على أمن الإنسان، فإن الحروب الأهلية الداخلية في الدولة القائمة بين فصائل غير نظامية مختلفة عقائديا أو عرقيا وكذا حرب العصابات واللصوصية والمافيا تشكل تهديدا صارخا لأمن الإنسان عند فقدان الدولة بسط سلطتها وأمنها على السكان في ظل تزايد توفر الأسواق المفتوحة والتجارة الخارجية وثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال[71].

ولفهم أكثر مدلول أمن الدولة والأمن الإنساني، فلقد لخص تقرير سنة 2009 للتنمية الإنسانية العربية تحت عنوان: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" الاختلافات بين أمن الدولة والأمن الإنساني كما يلي[72]:

- من حيث مصدر التهديد: بالنسبة للدولة، عموما فمصدره عسكري، أما بالنسبة للإنسان فمصادره متعددة إذ تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة بذاتها.

[71] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, P 334.
[72] UNDP, Regional Bureau for Arab States, ibid, P 19.

- من حيث موقع التهديد: بالنسبة للدولة، فإن الجهات التي تهدد أمن الدولة تتواجد عموما في خارج حدود الدولة المعنية أي دولا أخرى أو منظمات دولية أو جمعوية معارضة مقرها في تلك الدول، أما بالنسبة للإنسان، فأمنه يتهدد داخليا وخارجيا.
- من حيث هدف التهديد: بالنسبة للدولة، فهدفه هو المساس بسلطات وسيادة الدولة وبسطها على أراضيها، أما بالنسبة للإنسان فهدفه هو حياته أو استقراره أو طمأنينته أو حريته أو كلها.

كما جاء في هذا التقرير جدول تحت رقم 1-1، وضع فيه مقارنة بين أمن الدولة والأمن الإنساني من حيث هدف الحماية والتهديدات المحتملة، كما يلي[73]:

أمن الدول في مقابل الأمن الإنساني			
شكل الأمن	**المرجع**	**هدف الحماية**	**التهديدات المحتملة**
الأمن التقليدي	الدولة	أمن الدولة وسلامتها	الحروب بين الدول والتدخلات الأجنبية، الانتشار النووي والاضطرابات المدنية
الأمن الإنساني	الفرد	حرية الفرد وسلامته	انتهاك حقوق الإنسان، استنزاف البيئة، الفقر المرض، النزاعات والقمع والعنف

إذن، يمكننا التفرقة بين أمن الدولة والأمن الإنساني من أربعة زوايا[74]:

- أمن الدول مرجعه هو الدولة أما الأمن الإنساني فمرجعه هو الفرد.
- التهديدات التي تمس أمن الإنسان ليس تلك التهديدات المعروفة سابقا التي كانت تمس أمن الدولة.

[73] UNDP, Regional Bureau for Arab States, ibid, P 19.

[74] عمار بالة، مرجع سابق، ص 115.

- الهيئات والجهات المهتمة بأمن الإنسان أوسع نطاقا من الدولة والحكومة نفسها.
- أمن الإنسان ليس هدفه فقط حماية الإنسان بل يتعداه إلى ضرورة تمكينه من الدفاع على نفسه.

وعليه، نلاحظ بأنه يوجد اختلاف بين مفهومي أمن الدولة وأمن الإنسان من حيث الأطراف التي تعني بالأمن، وكذا التهديدات الحديثة ومضمون أو موضوع الحماية، ذلك أن أمن الإنسان يرتكز على الإنسان ويقوم أساسا على موضوع حماية الفرد وسلامته وحريته، ومجابهة كل التهديدات التي قد تمسه من مرض وفقر وكوارث بيئية وانتهاكات ومساس بحقوق الإنسان والنزاعات المسلحة وغيرها، وبذلك نجد أن مفهومي أمن الإنسان وأمن الدولة مفهومين يكمل أحدهما الآخر في إطار دولة قوية تقوم أساسا على الحكم الراشد وتكون أجهزتها مستقلة، فكلما تحققت عوامل أمن الإنسان، انعكست بالضرورة على أمن الدولة[75]. حيث يمكن للحكم الراشد من إظهار وتوفير الوسائل التي تسمح للإنسان من التمتع بحقوقه وممارستها[76].

يبغي الإشارة إلى وجود اختلافات بين مفهومي أمن الدولة وأمن الإنسان من حيث الهدف من الأمن، ذلك أن أمن الدولة يقوم على الدولة وكل ما يجسد ويحمي سيادتها وحدودها أولا، وكذا شعبها من التهديدات الخارجية بصفة أساسية، أما أمن الإنسان يهدف إلى أمن الفرد كبشر بالدرجة الأولى وتكون التهديدات في هذه الحالة ذات مجال واسع تشمل التهديدات الداخلية وكذا التهديدات الخارجية العابرة للحدود، وبذلك يكون مفهوم أمن الإنسان أوسع وشامل من حيث

[75] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 58.
[76] حليمة حقاني، مكافحة الإرهاب ومنطق الأمن الإنساني، مقال، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 2015، العدد 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 86.

مجال التهديدات والتي تشمل التهديدات العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والصحية والثقافية والداخلية والخارجية[77].

ثالثا: العولمة:

ارتبط المفهوم الحديث للأمن الإنساني بظاهرة العولمة، التي كانت سببا في الانفتاح العالمي وذلك بفتح الحدود في إطار السوق الحر وتحرير الاقتصاد العالمي من تجارة دولية وتكريس التنافسية وتوسيع نطاقها من سوق السلع والخدمات إلى سوق التوظيف والمال[78].

لقد ساهمت العولمة بشكل كبير في تقريب الشعوب والأفراد بتجاوزها للحدود، وجعلت بذلك العالم قرية واحدة، حيث قصرت المسافات وازدهرت والمبادلات، غير أن هذا الانفتاح رتب انعكاسات على الفرد والدولة منها تزايد النزاعات وزيادة المشاكل الاقتصادية والبيئية، حيث أن المبادئ التي تقوم عليها العولمة والقائمة أساسا على الخصخصة، وكذا تحرير السوق، وفتح الباب للمنافسة وجلب الاستثمارات الأجنبية وتحرير قطاع الخدمات، قد حققت عدة فوائد على مستوى الاقتصاد العالمي، غير أنها انعكست بعدة أخطار على صعيد الأمن الإنساني، وهو ما أكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1999 تحت عنوان: "عولمة ذات وجه إنساني Globalization with Human Face"[79].

فالعولمة حقيقة تمنح دفعة قوية لتحقيق التطور والتقدم الإنساني على كافة المستويات بسبب ما تتميز به من سرعة في نقل المعارف وكذا التكنولوجيات الحديثة وفت الأسواق وتحريرها وحرية حركة رؤوس الأموال وكذا مختلف السلع والخدمات، غير أنها بالموازاة مع ذلك ترتب

---

[77] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 59.

[78] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، 2009، ص 171.

[79] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 61 – 62.

انعكاسات خطيرة على الأمن الإنساني في الوقت الراهن وهي انعكاسات تؤثر على كل الأفراد باختلاف مراكزهم ومواقعهم في مختلف الدول ودون تمييز بين الغنية والفقيرة منها ولذلك أورد هذا التقرير سبعة تحديات جوهرية تمس الأمن الإنساني في ظل العولمة، وهي[80]:

1- عدم استقرار وتذبذب الوضع المالي كما حدث في الأزمة العالمية المالية لسنة 2008.

2- تباين مداخيل الأفراد وعدم استقرارهم وظيفيا بسبب النظام التنافسي العالمي واتباع جملة من التدابير الوظيفية التي تفتقد بالأساس للضمانات الوظيفية.

3- تراجع وتقهقر المنظومة الصحية والمساس بالأمن الصحي، حيث أن حرية الانتقال بين مختلف الدول ويُسرِه سهل من انتشار عدة أمراض كالملاريا والإيدز وازدياد عدد المصابين بها بشكل متسارع.

4- تقويض مقومات الأمن الثقافي حيث تساعد ظاهرة العولمة على اندماج الثقافات والانتشار الواسع لمختلف الأفكار خاصة مع تطور وسائل الإعلام وتحولها نحو العالم الرقمي وهو ما دفع إلى انتقال الأفكار بكل سهولة من الدول المتقدمة الغنية إلى الدول النامية والفقيرة فيما يسمى بالثقافة الوافدة التي تهدد بشكل مباشر القيم والخصوصيات المحلية والثقافية الأصيلة للأفراد.

5- المساس بالأمن الشخصي بسبب الانتشاء المقلق والكبير للجرائم خاصة الجريمة المنظمة والتي صارت تعتمد بالدرجة الأولى على حداثة التكنولوجيات لتجاوز الحدود المحلية وصولا لمختلف دول العالم.

[80] الطاهر يعقر، علاوة بوزهار، تحديات الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد (دراسة مقارنة)، مقال، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2020، ص ص 359 – 361.

6- تقلص مستويات الأمن البيئي بسبب الانعكاسات الخطيرة لمختلف الابتكارات والصناعات وتأثيراتها الكبيرة على البيئة خاصة ما تعلق منها بالنفايات الصناعية والكيماوية للشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود.

7- تهديد للأمن السياسي والمجتمعي بانتشار مفاهيم ومعطيات جديدة تؤثر على الاستقرار السياسي والمجتمعي، وتحول طبيعة النزاعات ومسبباتها وأدواتها التي أثرت عليها ظاهرة العولمة.

المطلب الثاني: مميزات الأمن الإنساني وأبعاده:

حدد التقرير الخاص بالتنمية البشرية لعام 1994 والذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدة مميزات تخص الأمن الإنسان وكذا ترتب عدة أبعاد.

الفرع الأول: خصوصية الأمن الإنساني:

يرتكز الأمن الإنساني على عدة خصائي يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: شمولية وعالمية الأمن الإنساني:

يقوم مفهوم الأمن الإنساني على إعطاء الأولوية للفرد باعتباره بشر أي إنسان، دون الأخذ بالاعتبار لجنسيته أو انتمائه، أي تقرير حماية للفرد باعتباره إنسان، كون التهديدات الحديثة أصبحت تهدد الأفراد بصفة مباشرة كالخوف والفقر والجوع والأوبئة والأضرار البيئية وغيرها، والتي تعتبر كلها تهديدات تمس الإنسان ذلك أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم على تصور وجود نظام عالمي يؤسس للإنسانية العالمية ويتطلب تظافر عدة جهود إقليمية ودولية لإرساء هذا

النظام وتجسيده، حيث جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 أن الأمن الإنساني هو انشغال عالمي يتعلق بالفرد مهما كان وأينما تواجد[81].

ثانيا: تكامل مقومات الأمن الإنساني:

إن ركائز الأمن الإنساني متكاملة، يكمل كل منها الآخر، فلا يمكن تصور أمن إنساني إلا في عالم يكون فيه الإنسان حرا، بحيث يتحرر من الخوف أساسا ومن الحاجة ومن الفقر ومن التمييز وذلك في إطار تجسيد جملة من الحقوق الإنسانية للإنسان بدون أي تمييز وعلى قِدم المساواة في إطار كفالة مفهوم المواطنة والعالمية Universal Citizendhip.

بالإضافة إلى تأكيد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 على وجود عدة تهديدات للأمن الإنساني مما يتطلب ترابط وتكامل في مقومات الأمن الإنساني، كما أشارت إليها لجنة الأمن الإنساني لسنة 2003 في تقريرها النهائي أن الأمن الإنساني يتعهد بحفظ الحقوق الأساسية ضد التهديدات الحادة والشديدة وتوفير مستوى معيشي يليق بحياة الإنسان وكرامته[82].

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني:

يقوم الأمن الإنساني استنادا إلى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 على سبعة أبعاد وهي:

1) الأمن الاقتصادي (كفالة أدنى مداخيل)، 2) الأمن الغذائي (توفر الغذاء والحصول عليه بسهولة)، 3) الأمن الصحي (انخفاض أو القضاء على الأوبئة والعلل)، 4) الأمن البيئي (بيئة سليمة من تراب ومياه وهواء)، 5) الأمن الشخصي (التحرر من العنف المادي والمعنوي)، 6)

[81] Bruno Lartigue, DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE ET SÉCURITÉ HUMAINE, article, Éditions Choiseul, « Géoéconomie », N° 56, DOI 10.3917/geoec.056.0097, 2011, P P 98 – 100.

[82] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 41 – 42.

الأمن المجتمعي أو الجماعي (الخصوصية الثقافية وحمايتها)، 7) الأمن السياسي (ضمان الحقوق والحريات اللصيقة بالإنسان)[83].

أولا: الأمن الاقتصادي:

عرف البعض الأمن الاقتصادي بأنه: "التوافر المطرد والمصدر الموثوق للدخل لإدامة الحياة اليومية للفرد وأسرته من خلال تأمين الوظائف التي تجلب الدخل الأساسي"[84].

فالأمن الاقتصادي يتطلب ذكاءا اقتصاديا من خلال التمكن من توفير إمكانيات التنمية بسبب التغيرات التي تعرفها الأسواق واتساع دائرة النشاطات[85].

إذ يهدف الأمن الاقتصادي لتحقيق تحرر من الفقر ومن العوز، ويطمح أساسا إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد، وذلك بالسعي لتوزيع الثروات بشكل عادل، والحق في فرص العمل وتكافئها، مما يتوجب تدخل الدولة لتوجيه الموارد وتوزيعها بشكل عادل ومتوازن، وتوفير سبل للعيش الكريم، حيث أن الأزمات الاقتصادية أصبحت تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد وترتب عدم استقرار في الدول، فالفقر مثلا يمكن أن يؤدي إلى فوضى واستياء وقد يصل إلى حتى الاضطرابات على الصعيد السياسي وممكن حتى حروب مما قد يشكل تهديدا للأمن الإنساني[86].

---

[83] سلوى ابن جديد، من "التدخل الإنساني" إلى "مسؤولية الحماية"، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والبيئة، مجلد 2013، العدد 5، الجزائر، 2013، ص ص 202 – 203.

[84] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 44.

[85] باتريس مايير بيش، نقد الفهم الأوربي للأمن الإنساني، مقال، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، المجلد 1، المعهد العربي لحقوق الإنساني، تونس، 2003، ص 178.

[86] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 45.

لذا يجب على الدولة أن تعمل على تكريس نظام اقتصادي دولي قوي يقوم أساسا على العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص. ذلك أن الأمن الاقتصادي هو تجسيد حماية للفرد من الحاجة والعوز والفقر، مما يشعره بالأمان والطمأنينة وينهي مخاوفه من الحاجة المادية[87].

ثانيا: الأمن الغذائي[88]:

طُرح مصطلح الأمن الغذائي من قبل العديد من الباحثين والدارسين وكذا منظمات وهيئات دولية، كما تبنته عدة حكومات لارتباطه لمصطلحات أخرى منها الأمن الوطني والأمن المائي والأمن الاقتصادي، وغيرها.

يتضمن مصطلح الأمن الغذائي مصطلحيْن أساسيين وهما الأمن والغذاء، وهما مصطلحان يتأثر كل منهما بالآخر لقوله تعالى: "**فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**".

فمفهوم الأمن الغذائي كغيره من المفاهيم لم يُتفق فيه على تعريف واحد شامل، بل وُجدت عدة محاولات منها:

1- التعريف التقليدي للأمن الغذائي:

يقوم هذا التعريف على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك باعتماد الدولة على جملة مواردها وكذا إمكانياتها في توفير وإنتاج ما تحتاجه من غذاء محليا.

2- تعريف الأمن الغذائي من طرف الفاؤ:

[87] مصنوعة أحمد، الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، د م ن، جوان 2016، ص 71.

[88] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2016، ص ص 36 – 37.

يتوفر الأمن الغذائي عندما يتمتع كل الناس بموارد مادية واقتصادية تمكنهم من توفير كميات كافية من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية للعيش الكريم والصحي.

3-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

هو إنتاج الدولة أكبر قدر ممكن مما يلبي احتياجاتها من الغذاء بكميات متوازنة وباتباع سبل اقتصادية تتماشى وإمكانيات وقدرات الدولة ومراعاتها للميزة التنافسية مع منتجات أخرى أجنبية. فالأمن الغذائي عامة يُقصد به التحرر من الجوع، وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة تعريفا له بأنه: "حصول جميع الناس في جميع الأوقات بصورة مادية واجتماعية واقتصادية على الأغذية الكافية والآمنة والمغذية التي تلبي حاجياتهم"[89].

إذن، فمفهوم الأمن الغذائي يعتبر اصطلاح حديث ظهر بالتزامن مع التغيرات الجديدة التي يعرفها العالم، غير أنه بل يحظ بتعريف دقيق وذلك لارتباط مفهومه بمعناه اللغوي القائم أساسا على الشعور بالطمأنينة والتحرر من الخوف وتلبية الاحتياجات الغذائية لكل إنسان وفي كل وقت للعيش بصحة وسلامة، كما عُرف الأمن الغذائي عند البعض باعتباره آلية حركية تفاعلية هدفها تسهيل حصول الفرد على احتياجاته الغذائية ومتطلباته الأساسية[90].

من جهة المواثيق الدولية، فلقد نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وغيرها، وجاء كذلك في المادة 11 فقرة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم ويكفيه مع عائلته، إضافة إلى ذلك، حقه في الغذاء والملبس والمسكن.

---

[89] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 46.

[90] عباس أحمد الباز، وسائل تحقيق الأمن الغذائي والمائي من منظور إسلامي، مقال، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 28، العدد 6، الأردن، 2013، ص ص 242 – 244.

ولكن نشير إلى أن الأمن الغذائي لا يجد إشكال في متى توفر الغذاء من عدمه، ولكن في مدى إمكانية الحصول على الغذاء أي يرتبط بقدرة الفرد على الحصول على الغذاء وليس توفر الغذاء في الأسواق، لذلك غالبا ما يرتبط الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي، فكلما كان الفرد يعيش في ضيق اقتصادي كلما انعكس ذلك على غذائه وإمكانية حصوله عليه[91].

فللأمن الغذائي ركائز تتمثل أساسا في[92]:

- توفير مختلف المواد والسلع الغذائية اللازمة للفرد.
- وفرة السلع في الأسواق وعدم ندرتها.
- تمكن الإنسان من تلبية احتياجاته الغذائية وذلك بتحديد أسعار تتماشى وإمكانياته وقدراته.

ثالثا: الأمن الصحي:

يُقصد بالأمن الصحي حق الفرد في أن يكون في مأمن من كل التهديدات التي تمس الجانب الصحي له كالأوبئة والأمراض مع حقه في الحصول على الرعاية الصحية وكذا على الأدوية والعلاجات المناسبة، وهو ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 وكذا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، وذلك لأن الأمن الصحي يمس الفرد مباشرة ويهدد وجوده، وهذا ما ينعكس عل وجود الدولة، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الشخصية التي يتمتع بها كل فرد، وهو حق يتأثر بعدة عوامل منها: عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وحتى العوامل السياسية، فكلما استقر الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

---

[91] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 47.

[92] ريم بن زايد، واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، مقال، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 48.

للدولة، كلما انعكس ذلك على توفير منظومة صحية وأمن صحي يضمن للفرد على الأقل الحد الأدنى من الحماية وكذا الرعاية والعلاج من مختلف الأمراض خاصة تلك سريعة الانتشار، هذا ونص دستور منظمة الصحة العالمية الذي تم اعتماده سنتيْن بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن أحد أهم الحقوق اللصيقة بالفرد والرئيسية بالنسبة له، هو الحق في أن يكون له أعلى تكفل صحي وذلك بدون أي تمييز بسبب الدين أو العرق أو التوجه السياسي أو حتى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما تضمنت المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 على أن لكل إنسان حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، ولذلك يجب على الدول الأطراف أن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير لتمكين الفرد من هذه الحقوق وتمتعه بها[93].

تجدر الإشارة إلى أن موضوع الأمن الصحي أصبح إحدى مواضيع الأمن الدولي كذلك، حيث عقد مجلس الأمن الدولي سنة 2000 اجتماعا ناقش فيه التهديدات والتحديات التي يطرحها داء السيدا في افريقيا، وهو اهتمام جديد من قِبَل مجلس الأمن الدولي يتعدى اهتماماته التقليدية المتعلقة أساسا بالتهديدات العسكرية التي يعرفها النظام العالمي والإقليمي وتعداه إلى توسيع النقاشات ومضامين الأمن الدولي لتضم مجالات جديدة غير تقليدية منها البيئة والصحة[94].

رابعا: الأمن البيئي:

أثرت الأخطار الحديثة التي تحيط بالمجتمع والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ظهرت حديثا على الساحة العالمية بشكل مباشر وحتمي على الدول، مما فرض مراجعة السياسة والمنظومة المتعلقة بالأمن بما يتماشى وتلك الأخطار والمتغيرات، ومما لا شك فيه أن الأمن البيئي وما فرضته وبقوة

[93] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 49.
[94] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 50.

جملة المستجدات الدولية كالصراعات المسلحة واستعمال الأسلحة المحظورة وكذا اللجوء إلى أسلحة بيولوجية وحتى تهديدات نووية، يستدعي وضع جملة من المخططات لمجابهة التهديدات وحماية البيئة من مختلف الانتهاكات، فالأمن البيئي مصلح مركب من شقيْن وهو الأمن والبيئة وعلاقة الترابط بينها، فهو مصطلح حديث نسبيا يرجع ظهوره إلى الحوادث والتداعيات البيئية التي عرفتها عدة مناطق من العالم وما خلفته من تلوث وتغيرات بيئية كبيرة، فهذا المصطلح يقوم أساسا على ضرورة توفير بيئة تكون أكثر أمنا وأقل تلوثا، وهو شرط أساسي ليس لبقاء الفرد والمجتمع وتطوره فقط، بل يتعداه إلى حياة الأجيال القادمة وكذا مستقبلها، فهو مصطلح أُستحدث أساسا في سنوات التسعينات من قبل العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ثم ضمنته بعض المنظمات الدولية وكذا الهيئات التابعة للأمم المتحدة في تقاريرها، وأكدت أن المحافظة على أمن الدولة يتطلب المحافظة على الأمن البيئي كأحد ركائزه[95].

وبعدها تبنته مختلف التشريعات في قوانينها وذلك بإدراج جملة من النصوص القانونية تهدف أساسا إلى حماية البيئة والحفاظ على عناصرها ومحاربة كل أشكال الاعتداء عليها والعمل على إحداث التوازن بين عناصر النظام البيئي، وذلك بتحديد مختلف الأعمال التي تعتبر محظورة وتنعكس على البيئة والمحيط بكل عناصره من ماء وهواء وأرض وبمختلف تصنيفاتها، وذلك بتفعيل الآليات القانونية لتحديد هذه الأعمال المحظورة وبالمقابل فرض العقوبات التي تتناسب معها[96].

لذلك، فإن الأمن البيئي باعتباره يقوم أساسا على ضرورة المحافظة على المحيط المجتمعي البيئي والفيزيائي بعيدا عن كل الأخطار التي تجعل وجود الإنسان في خطر، وذلك بالحفاظ على كل الظروف البيئية التي تساعد على تطوير النشاط الإنساني، وكذا التحرر من كل أشكال المخاطر

[95] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، ص ص 49 – 50.
[96] طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، ص 51.

البيئية سواء الطبيعية أو البشرية التي يمكن أن تنعكس سلبا أولا على الأمن الوطني وكذا الأمن البيئي والتي تنعكس على الاستقرار بصفة عامة داخل الدول وخارجها[97].

خامسا: الأمن الشخصي:

يقوم الأمن الشخصي أساسا على درجة ومدى تمتع الفرد وكذا الجماعة وقدرتهم على ممارسة ثقافاتهم والتصريح بهوياتهم وحرية التعبير عنها دون خوف أو تمييز، وذلك بتبني تعددية ثقافية تسمح للفرد بممارسة ثقافاته ومعتقداته، والحفاظ على الموروث الثقافي للفرد والجماعة، وذلك بمساعدة الدولة التي يبسط حمايتها أساسا على مواطنيها وتخليصهم وحمايتهم من الضغوطات والتهديدات التي تمس أمنهم الثقافي، وبالتالي أمن مجتمعاتهم وقدرتها على المحافظة على هويتها وثقافتها وحماية ركائزها وخصوصياتها سواء اللغوية أو الدينية أو الثقافية بما في ذلك جملة العادات والتقاليد التي تميز كل مجتمع عن الآخر، كما يدخل في مضمون هذا الأمن أيضا، مجابهة ومحاربة كل الممارسات الردعية والقمعية التي تمس أفراد أو مجموعات بسبب ثقافاتهم أو انتماءاتهم، سواء كانت مادية أو معنوية، وهو ما أقرته جملة الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 في المادة 5 منه وكذا المادة 7 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وكذا عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية وإقليمية، بالإضافة إلى الدساتير الوطنية للدول منها المادة 34 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل[98] والتي تقابلها المادة 39 من دستور الجزائر الحالي 2020.

كما قدم تقرير برنامج الأمم الإنمائي في تقريره لسنة 2014 حصريا المؤشرات التي يتم بها قياس الأمن الشخصي والمتمثلة في عدد النازحين واللاجئين في بلد ما سواء القادمين من داخل البلد

---

[97] طلال بدر عبد الله الحمداني، مرجع سابق، ص 27.

[98] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 53 – 54.

أو من خارجه، عدد المشردين والأيتام الأطفال منهم، وعدد المحبوسين والعاطلين عن العمل بدون دخل لمدة طويلة ونسبة السعرات الحرارية لتقدير درجة العجز الغذائي وكذا عدد جرائم القتل ومبررات ضرب الزوج للزوجة[99].

سادسا: الأمن الاجتماعي:

يعتبر الأمن من الضرورات التي يحتاجها كل مجتمع ولذلك لابد من تحقيق الأسباب التي تجسد هذا الأمن بالعمل على بناء الركائز التي تقوم عليها عقيدة الإنسان أولا وسلوكه وكذا أخلاقه باعتبار أن الأمن لا يُبنى إلا بتهذيب النفس البشرية وكذا التحلي بالأخلاق التي تُعد وفي كل الأزمنة من مقومات أمن أي مجتمع[100].

لذا فإن الأمن الاجتماعي أو الأمن المجتمعي يقوم على إحساس وشعور الأفراد بانتمائهم بمجتمع ما يقوم على مجموعة من القيم وعلى عناصر هوية ثقافية تشعرهم بالأمن والطمأنينة، فالأمن الاجتماعي يتحقق بالفرد من جهة وبالدولة من جهة أخرى، إذ يتجسد دور الفرد في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال ضرورة بحثه عن عمل أو حرفة يكتسب منها قوته وبذلك يتحصل على مسكن يأويه وعلى ملبس له وعلى رعاية طبية له في حالة حاجته لها، وفي المقابل يأتي دور الدولة في تحقيق هذا الأمن وذلك كما يلي:

1- ضرورة توفير الدولة لفرص العمل التي تناسب كل شخص وبأجر مناسب مما يحقق التوازن بين الدخل والإنفاق.

---

[99] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2014، ص 202.

[100] إسماعيل محمد قرني، صديق سليمان نوزاد، مقاصد الإسلام في توفير الأمن للمجتمع، مقال، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 5، العراق، 2015، ص 113.

2- مساهمة الدولة في تحقيق أمن اجتماعي للفرد وذلك بتوفير مرافق ومؤسسات وهيئات تعمل على تحسين تقديم الخدمة وترقيتها كالضمان الاجتماعي والإسكان والأمن المائي والاتصالات وغيرها[101].

فالأمن الاجتماعي يقوم أساسا على تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الأفراد والجماعات، وذلك تفاديا لأي خلافات أو صراعات خاصة تلك العرقية منها والطائفية والتي تعتبر أكبر مهدد للأمن الاجتماعي، فالحرمان من الحقوق الأساسية للفرد والجماعة يؤدي بالضرورة إلى تراجع الشعور بالانتماء للمجتمع مما يؤثر سلبا على الأمن الاجتماعي، كما أن تمويل الدولة لمختلف المجالات الاجتماعية هو أولوية سياسية تهدف إلى تجسيد الحماية الاجتماعية للمواطنين وتبعدهم عن كل التهديدات والأخطار التي قد تقلص ارتباطهم لمجتمعهم وما قد ينجر عن ذلك من عدم استقرار وارتفاع حدة التوترات في الدولة[102].

سابعا: الأمن السياسي:

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تعريفا مباشرا للأمن السياسي باعتباره الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، مع ضمان تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية من دون قمع أو قهر أو تمييز أو عنف سياسي، كما اعتبرته المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو كحقه في الحياة[103].

حيث أن هذا التقرير سابق الذكر يعتبر الأمن السياسي يقوم على مؤشر يتمثل في مدى عدم احترام حقوق الإنسان يقاس من خلال نسب النزاعات الدينية، الاعتقالات السياسية، الاختفاءات

---

[101] أسامة السيد عبد السميع، الأمن الاجتماعي في الإسلام، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2009، ص ص 100 – 101.
[102] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 55.
[103] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 51.

بكل أشكالها، ممارسة التعذيب، التقييد على الصحافة، التمويل العسكري على حساب التمويل الإجمالي على قطاع الصحة والتعليم[104].

وبالتالي، فإن الأمن السياسي هو مفهوم يقوم على حماية وسلامة الفرد من مختلف الانتهاكات والتصرفات الخطيرة التي تنعكس وتؤثر بدورها وبشكل مفاجئ على بقية الأبعاد التي يرتكز عليها الأمن الإنساني، فالأمن السياسي يضمن أساسا حق الفرد في اختيار ممثليه بكل استقلالية وكذا حقه في المشاركة السياسية الانضمام إلى أحزاب أو جماعات ضاغطة أو تحت غطاء جمعيات سياسية، وذلك بشكل إرادي وحرية تامة دون التعرض لأي شكل من أشكال الإكراه أو التعنيف، وهو ما يدخل في إطار إرساء قواعد الحكم الراشد كآلية تسمح للفرد بالتعبير وممارسة حقوقه السياسية والمطالبة بها وبالتالي المطالبة بغيرها من الحقوق بما في ذلك المطالبة القضائية التي تدخل في إطار الأمن القضائي الذي ينص على حق الفرد في اللجوء إلى القضاء كسلطة مستقلة تضمن له الحق في عدالة المحاكمة في إطار دولة الحق والقانون[105].

إذا يعتبر الأمن السياسي من أهم أبعاد وجوانب الأمن الإنساني لكي يتمكن الأفراد والجماعات من العيش داخل دولة تحترم وتجسد حقوقهم الإنسانية من خلال ابتعادها عن الاستعمال غير المُبرَر أو حتى التهديد باستعمالها للقوة والاختفاء القسري وسوء استعمال أو استغلال السلطة والنفوذ، والتعذيب والمعاملة المهينة للإنسان مع القمع السياسي للحريات والحقوق والتعددية السياسية والمعارضة[106].

---

[104] فريدة طاجين، نحو أساليب جديدة لقياس الأمن الإنساني: تحليل مقارن لنماذج القياس، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 2018، العدد 13، الجزائر 2018، ص 334.

[105] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 52.

[106] United Nations, The security sector and human security. An Overview of the Arab Security Sector Amidst Political Transition, article, Economic and Social Commission for Western Asia, Chapter IV, Vol. 2013, Lebanon, 2013, P 14.

مما سبق، فإنه لكل بُعد من الأبعاد السبعة سابقة الذكر تحديات وتهديدات يمكن تلخيصها فيما يلي[107]:

- الأمن الاقتصادي: البطالة والفقر الدائم.
- الأمن الغذائي: المجاعة والجوع.
- الأمن الصحي: عدم توفر التكفل الصحي والأدوية، الأوبئة خاصة تلك المعدية وسريعة الانتشار كما عشناه مع كوفيد-19، التغذية السيئة.
- الأمن البيئي: الكوارث الطبيعية، تدهور البيئة، تلوث الهواء والماء، استنزاف الثروات الطبيعية.
- الأمن الشخصي: جميع أشكال العنف التي تمس الإنسان من عنف جسدي ومعنوي وأسري ووظيفي وإرهاب وتوظيف القُصر.
- الأمن المجتمعي: النزاعات والصراعات الإتنية والعقائدية والثقافية وغيرها.
- الأمن السياسي: انتهاك حقوق الإنسان السياسية منها كالمشاركة السياسية والمعارضة السلمية والتداول على السلطة والمساءلة والشفافية وحرية التعبير.

[107] عمار بالة، مرجع سابق، ص 111.

المبحث الثاني: إرساء الأمن الإنساني في إطار العلاقات الدولية:

للعلاقات الدولية علاقة وطيدة بالسيادة بمفهومها القانوني والسياسي، غير أن ما يجدر الإشارة إليه هو التغيرات المرتبطة بهذا المفهوم، حيث حاول البعض تبني بعض المفاهيم الديناميكية للسيادة والتي لها علاقة بسلوك المجتمع الدولي، وعليه فما يعد من قبيل اختراق السيادة قديما ليس هو الاختراق الآن في حالة اتفاق المجتمع الدولي على ذلك، ولذلك فإن تبني تعريف جديد للسيادة يقوم أساسا على إعطاء تعريف جديد للشؤون الداخلية التي ترتبط بهذا المفهوم وذلك بتحديد منع مشاركة الدول الخارجية في شؤون الدولة الداخلية أو إدارتها، حيث قال البعض أن التطورات التي يعرفها هذا المفهوم هي علامة على التحول التدريجي من التقسيم التقليدي بين الشؤون الداخلية والخارجية، حيث توصل الباحثون إلى تحديد وجهيْن رئيسييْن للسيادة أولهما يكون تطبيقه مقتصرا على العلاقة بين الدولة ومواطنيها وفي داخل إقليمها حسب المفهوم السياسي والقانوني للإقليم، أما ثانيهما يدخل في مجال تطبيقه علاقة الدولة بغيرها من الدول وبعلاقتها بغيرها ممن يعترف لهم القانون الدولي العام بالشخصية القانونية الدولية، وعليه فهو يرى أن العلاقات الدولية بين أعضاء المجموعة الدولية وخاصة بين الدول تقوم أساسا على احترام مبدأ استقلال الدول وسلامة إقليمها ومنع التدخل في شؤونها الداخلية[108].

المطلب الأول: التدخل الإنساني الدولي كضمان لاحترام الحقوق:

إن التدخل الإنساني Humanitarian Intervention أو ما يراد به التدخل الدولي بناءا على مبررات إنسانية مفهوم حديث نسبيا، وذلك باعتباره مبدأ قديم أُعيد استحداثه عقب نهاية الحرب الباردة، حيث ظهر مفهوم الأمن الإنساني الذي أثار هذا المصطلح من جديد.

الفرع الأول: مفهوم التدخل الإنساني لتحقيق الأمن الإنساني:

[108] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 90.

انبثقت فكرة التدخل الإنساني بصفة أولية عن مختلف الشرائع السماوية والتي أسفرت لاحقا عن ترسيخ مختلف القواعد المرتبطة لحماية حقوق الإنسان ومبررات التدخل الإنساني لتحقيق ذلك[109].

فالتدخل الإنساني كمصلح هو مُركَب من كلمتين: التدخل – الإنسان، أي يعني التدخل باستعمال القوة العسكرية من أجل الإنسان عند انتهاك حقوقه العالمية المنبثقة عن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. فالتدخل الإنساني يكون بعد انتهاك حقوق الإنسان، أما الأمن الإنساني فيكون حتى قبل الانتهاك من أجل منع هذا الخرق من الحدوث[110].

إن ظهور مفهوم التدخل الإنساني تجلى أساسا في إطار ما يُعرف بحماية حقوق بعض الأقليات والجماعات العرقية، فهو عبارة عن مبدأ قديم جسد أحد أهم الضمانات التي تكفل احترام حقوق الأفراد المنتمين لدولة ولكنهم يعيشون على أقاليم دول أخرى، أي ارتباط المفهوم في البداية بحماية رعايا الدولة في الأراضي الأجنبية، أما في الوقت الحالي وبداية من نهاية الحرب العالمية الثانية توسعت الفكرة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان دون أي تمييز ودون اعتبار لأي انتماء وطني أو عرقي أو سياسي أو ديني وهو أحد أهم الركائز والمبادئ التي يتأسس عليها التنظيم الدولي المعاصر[111].

فالتدخل الإنساني يمكن أن يأخذ وجها سلميا أو عسكريا كما سنرى فيما بعد، ولم يكن ممكنا من قبل خلال حقبة سيادة منطق الأمن القومي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

---

[109] آمنة شمامي، مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني؟، مقال، مجلة الاتصال والثقافة، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، مجلد 2014، العدد 1، الجزائر، 2014، ص 75.

[110] عمار بالة، مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

[111] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 92.

وسيادة الدول في العلاقات الدولية، حيث المبرر القائم على حماية الفرد والجماعة داخل الدولة لم يكن مقبولا لأنه كان تحت مسؤولية الدولة القومية[112].

وبالرجوع لأنواع التدخلات الإنسانية تاريخيا يمكن إدراجها في ثلاثة أصناف:

- تدخل إنساني لحماية الأقليات.
- تدخل إنساني للقضاء على كل أشكال العدوان الداخلي والانتهاكات الوحشية الماسة بأهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة باعتباره الحق المؤسس للحقوق الأخرى.
- التدخل لبسط الحماية أو إنقاذ مواطني ورعايا دولة في الخارج.

هذا ما يدل على تطور مفهوم التدخل تطورا قانونيا وسياسيا، فالقانون الدولي التقليدي لم يحدد قواعد صريحة تضع حدا لتدخلات الحكومات مع الإشارة إلى وجود اختلاف حول موضوع التدخل الإنساني وأسبابه ومبرراته، وفي ذلك يوجد ثلاثة اتجاهات بارزة حول التدخل الإنساني، وهي:

أول اتجاه: يقوم هذا الرأي على تبرير التدخل الإنساني لضرورات إنسانية منها، السعي لإنقاذ مواطني الدولة المتدخلة أو أحد حلفائها، التدخل لحماية الأقليات في دولة معينة، التدخل لإيقاف ومنع الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان، دعم حركات تقرير المصير.

كما يبني هذا الاتجاه الفقهي موقفه الداعم لفكرة التدخل الإنساني على ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة تحديدا[113]:

[112] سلوى ابن جديد، مرجع سابق، ص 200.
[113] آمنة شمامي، مرجع سابق، ص 75.

- **الفقرة الرابعة للمادة الثانية منه:** والتي أدرجت فيها منع استعمال أو اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية سيما مع ظهور عدة مفاهيم جديدة في الفقه الدولي أهمها متصل بالأمن الإنساني الذي تمنح فيه الغلبة والأولوية لأمن الإنسان في اتجاه حديث حل محل أمن الدولة، وبالتالي إدراج فكرة ضرورة الموازنة بين سيادة الدولة وتجسيد مختلف حقوق الإنسان خاصة الأساسية منها كحقه في الحياة والعيش الكريم.
- **الفقرة السابعة من نفس المادة:** والتي أقرت صراحة على أن التدخل الإنساني يقتصر على الحالات التي تشكل مساسا وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، باعتبار أن الحفاظ الأمن والسلم الدوليين من أهم الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها عن طريق مختلف الخطط والبرامج وباستعمالها وسائل مناسبة تبريرا لمختلف ما يصدر من قرارات خاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن.

ويبني هذا الاتجاه رأيه انطلاقا من التمييز بين التدخل الإنساني السلمي والتدخل الإنساني العسكري، حيث لكل واحد منهما شروط وعوامل ومعايير تميزها عن الآخر[114].

فمثلا التدخل الإنساني بطرق سلمية حسب هذا الاتجاه يكون لوكالات الإغاثة وفي حالات معينة كالكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية أي بفعل الإنسان والتي تتسبب في أخطار كبيرة على حياة مجموعة من الناس، وعجز الحكومة المحلية عن تقديم المساعدة وإغاثة الأفراد، لذلك ترخص الحكومات المحلية التدخلات الإنسانية بطرق سلمية على أراضيها، مع ضرورة أن يسمح مجلس الأمن بالتدخلات الإنسانية السلمية بموافقة الحكومات المحلية وفي ذلك يتم الاعتماد على جنود الأمم المتحدة لتأطير عملية تقديم المساعدات الإنسانية السلمية، بحيث يُخوَل لهؤلاء الجنود الدفاع عن أنفسهم فقط من الاعتداءات دون الاعتداء على الغير، أما فيما يخص التدخل

[114] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص ص 93 – 94.

الإنساني العسكري المُبرَر بدواعي إنسانية فيكون قائما في كل الحالات سابقة الذكر في حالة ما إذا كانت الحكومة المحلية تتعرض لتهديد أو اعتداء وهذا ما يسبب تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لذلك فإن التدخلات الإنسانية لاعتبارات إنسانية يجب أن تقتصر على الدواعي الإنسانية فقط دون التوجه أو بذل أي محاولة لتغيير الحكومة أو الدخول في نزاعات أو صراعات مع القوات الوطنية إلا في حدود تأمين المساعدات الإنسانية، وبالتالي فهو اتجاه يدعو إلى التدخل الإنساني في حالات تنحصر في انتهاكات حقوق الإنسان ودون وضع أي قيود لهذا الحق[115].

ومن أمثلة التدخل الإنساني القوي من أجل الدفاع على أهداف الأمن الإنساني وباستخدام تدابير قسرية وعقابية عن طريق التدخلات العسكرية، هو ما حدث في البوسنة وكوسوفو[116].

أما الاتجاه الثاني: يقوم هذا الاتجاه على تبني النظرة التقليدية في القانون الدولية والتي تقوم على رفض التدخل الإنساني وذلك بمراعاة مبدأ جوهري في القانون الدولي وهو عدم استخدام القوة باستثناء حالة الدفاع الشرعي عن النفس وبذلك لا يجوز اعتبار التدخل الإنساني بمثابة استثناء للقاعدة العامة المبنية أساسا على عدم التدخل.

كما يبني أنصار هذا الاتجاه رأيهم الرافض لتدخل أي دولة داخل حدود دولة أخرى وإقليمها بدافع تجسيد حقوق الإنسان وحمايتها من مختلف الانتهاكات، على أن هذا العمل غير مقبول بل هو محظور على المستوى الدولي وفقا لما جاءت به المادة الثانية في فقرتها الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتي جاء في مضمونها منع اللجوء إلى القوة واستعمالها من أي دولة ضد أخرى أيا كانت الدوافع والأسباب إلى في حالة واحدة فقط وهي ارتباطها بالدفاع الشرعي[117].

---

[115] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 95.

[116] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, 339.

[117] آمنة شمامي، مرجع سابق، ص 76.

الاتجاه الثالث: يأخذ هذا الاتجاه بإمكانية التدخل الإنساني في حالة الانتهاك الكبير لحقوق الإنسان كحالات القتل الجماعي أو الاعتداءات العرقية، على أن يكون لهذا التدخل في هذه الحالات جملة من الشروط والقيود، وذلك لتأطير عمليات التدخل الإنساني بمبررات إنسانية، لتجنب أي احتمال لتجاوزات عند استخدام التدخل الإنساني، لذلك أعطى بعض الدارسين والباحثين تعريفا لهذا التدخل بشرط ارتباطه الوثيق بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، كتعريف هوغو غروتيوس Hugo Grotius الذي جاء في مضمونه، معاقبة كل من ينتهك صراحة حقا من حقوق الإنسان في دولة ما، وإمكانية شن حرب لاعتبارات إنسانية تبعا لذلك[118].

إن هذا الاتجاه يعبر عن الموقف التوفيقي بين الاتجاهيْن الأولييْن عن طريق إقراره للتدخل الإنساني لكن فقط في حالات المساس الصارخ لحق من حقوق الإنسان مع رفض المساعي والجهود الدولي[119].

فالتدخل الدولي الإنساني بعيدا عما ثار بشأنه من اختلاف في مدى مشروعيته بين مؤيد ومعارض كما أشرنا إليه سابقا، يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان في حالة ثبوت انتهاكات حقيقية لهذه الحقوق، لذلك أكدت مختلف الممارسات الدولية في مجال التدخل الإنساني غياب الأسس والمرجعيات القانونية لهذه التدخلات كما سنرى في الفرع الثاني الموالي، مما أفقدها أطرها القانونية وضوابطها المتعارف عليها دوليا، ذلك أن أهم مبدأ يقوم عليه التدخل الإنساني في دولة ما هو الالتزام الجوهري باحترام سيادة وسلطات الدولة وتنظيمها الداخلي، غير أنه بالموازاة مع ذلك يوجد مبدأ أساسي آخر وهو ضرورة تجسيد حقوق الإنسان واحترامها وعدم المساس بها مما يفرض على الدول ومختلف المنظمات الدولية إلزامية التدخل لحماية هذه الحقوق والمحافظة عليها وحظر أي تعد عليها، مما يولد حالة من التعارض وكذا

---

[118] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 95.
[119] آمنة شمامي، مرجع سابق، ص 76.

غير التوافق القانوني بين المبدأيْن من حيث أسس ومبررات التدخلات الدولية لدواعي إنسانية الممارسة من قبل الدول. وفي إطار ذلك جاءت المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بنصها صراحة على منع أي تدخل من الأمم المتحدة في سيادة الدولة وسلطاتها على المستوى الداخلي إلا في حالة ما إذا كان التدخل من أجل الإجراءات والتدابير المرتبطة بالقمع التي تضمنها الميثاق في فصله السابع، حيث أسند فيها الاختصاص إلى مجلس الأمن وذلك بإعطائه مختلف الصلاحيات لتكريس ذلك مع إلزام قراراته على مختلف الأعضاء وفي مختلف القضايا التي يكيفها مجلس الأمن أن فيها مساسا بالسلم والأمن الدوليين[120].

فقد صار مبدأ حفظ السلم والأمن الدولييْن من المبررات والدوافع الجوهرية التي تؤسس عليه الأمم المتحدة مختلف تدخلاتها في الصراعات الداخلية لدولة ما باسم السلم والأمن الدولييْن خاصة عن طريق مجلس الأمن الذي يُعتبَر الآلية الدولية المُخوَل لها صلاحيات اتخاذ القرارات المرتبطة بالسلم والأمن على المستوى الدولي وذلك عن طريق عدة وسائل واستنادا لمبادئ ومقتضيات العدل وكذا مبادئ القانون الدولي وفق ما جاء في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لذلك فالأصل في تدخلات مجلس الأمن أن تكون باتباع كل السبل السلمية لحل الصراعات الدولية قبل اللجوء إلى أي تدخلات أو إجراءات أخرى، بما في ذلك استخدام القوة لمواجهة أي تهديد للأمن والسلم الدولييْن[121].

إذ حدد مجلس الأمن في بيان رئاسي صادر عنه بتاريخ 6 ماي 1994 جملة العناصر التي تؤسس قرارات الأمم المتحدة للتدخل سواء كانت لاعتبارات إنسانية أو غيرها، منها:

---

[120] هادي طلال هادي، مدى مشروعية التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطان الداخلي للدول، مقال، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 35، العدد 1، العراق، 2020، ص ص 340 و358.

[121] عباس النذير صالح خليفة، مجلس الأمن المؤسسية والتدخلات لظروف إنسانية، مقال، مجلة العدل، وزارة العدل إدارة التأصيل والبحوث والتدريب، المجلد 15، العدد 40، السودان، 2013، ص ص 68 – 69.

- تحديد درجة الخطر المحتمل لتقليص أو توقيف العمليات من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين في منطقة ما.
- تقدير درجة استعداد المنظمات والهيئات الإقليمية على تقديم المساعدات اللازمة.
- تأمين أفراد الأمم المتحدة.
- المعرفة المسبقة لمجلس الأمن بتكاليف العمليات القائمة.

وعليه يُلاحظ أن هذه الشروط تجعل تدخلات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتسم بالطابع الانتقائي، كما أنها لا تتماشى ونصوص ميثاق المنظمة الدولية، إلى جانب حق الفيتو وعدم اتضاح الأسس القانونية للتدخل الإنساني، لذلك اتفقت الآراء والتوجهات على أنه لاعتبار أي تدخل أنه تدخلا إنسانيا فلا بد من أسس ومعايير منها: الإعلان عن الهدف من التدخل بصفة صريحة وذلك لاعتبارات إنسانية كتقديم المساعدات الإنسانية للدول المعنية، ضرورة مسايرة ظروف وتطورات العصر الراهن والتي أثرت عل طبيعة التدخل في حد ذاته، ذلك أنه ليس كل مساعدة إنسانية أو عمليات لمنظمات دولية في المجال الإنساني تعتبر تدخلات إنسانية وذلك لتجنب قيام أي حساسية عند التعامل مع المنظمات العالمية، لذلك يجب تمييز السلوك التدخلي وربطه بعناصر واضحة وبمعايير أكثر وضوحا مثل[122]:

- أن يلجأ إلى التدخل بعد اللجوء إلى عدة محاولات لتسوية الوضع.
- ألا يكون للتدخل أي أهداف لتغيير أو المساس بالسلطة أو المساس بالاستقرار في مجتمع الدولة المعنية.

[122] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص ص 97 – 98.

- أن يرتب هذا التدخل أثارا إيجابية من تكريس لحقوق الإنسان وتحسن ظروف وأحوال المواطنين.
- أن يكون حق التدخل ممنوحا من قبل سلطة شرعية.

الفرع الثاني: نطاق التدخل الإنساني:

التدخل الإنساني ليس له قاعدة قانونية لعدم توافر عناصر هذا القاعدة، إذ لم يتحدد صراحة وبشكل واضح مفهوم التدخل الإنساني، كما أن هذا التدخل الإنساني لا يخضع لقاعدة العمومية والتجريد باعتباره مفهوم قائم على الانتقائية بالدرجة الأولى وذلك لاعتماده على خصوصية كل حالة على حدى. وتبعا لذلك لا يعتبر التدخل الإنساني حقا ملزما نظرا لعدة حقائق واعتبارات منها:

- التدخل الإنساني ليس لازما دائما في حالة تقدير الوضع في دولة معينة وتطلب ذلك تدخلا إنسانيا، ذلك أن الأمم المتحدة لا تتدخل بالضرورة في كل الحالات ولعدة أسباب كعدم القدرة على التدخل السريع في بعض الأوقات.
- إن عدم تدخل الأمم المتحدة لا يعني إمكانية تدخل منظمات أخرى إقليمية أو غيرها من الفاعلين دوليا إلا بتصريح من الأمم المتحدة، أو في حالة ثبوت ضرورة الدفاع عن النفس ومنع تصرف من ضمن التصرفات المحظورة دوليا.
- ضرورة وضع نظام استثنائي قانوني يشمل حالات التدخل الإنساني وفتح المجال لمختلف المنظمات على قدر المساواة وبدون استبعاد منظمات أخرى.

- تحديد الهدف وطرق تنفيذ التدخل الإنساني حتى لا يتم أي تجاوز عند استخدام هذا الحق أو تنفيذه بشكل مخالف للأهداف المسطرة[123].

غير أن مسألة التدخل الإنساني ونتيجة لعدة تجارب دولية في هذا المجال، أدى إلى بروز مفهوم جديد يمكن أن يقترن بمفهوم التدخل الإنساني، وهو مفهوم ما بعد التدخل الإنساني أو ما بعد الإغاثة، وهو مفهوم يشمل في طياته مفهوم التدخل الإنساني وما بعد التدخل الإنساني مع الوصول إلى التأكيد على أن التدخل الإنساني مفهوم مقبول من البعض ومرفوض من البعض الآخر[124].

المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية وترسيخ مبادئ الأمن الإنساني:

إن ارتباط نشأة مفهوم الأمن الإنساني بالمنظمات الدولية، جعل لهذه المنظمات الدولية والإقليمية دور خاص في إرساء مفهوم الأمن الإنساني وبلورته، حيث جاءت أفكاره الأولى متضمنة في تقرير اللجنة العالمية المعروفة بلجنة برندتلاندBrundtland Commission في سنوات السبعينات والثمانينات المرتبط بالحكم العالمي، بعد ذلك ما نص عليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994 باعتباره مفهوم جديد ذو خصوصية تميزه عن غيره من المفاهيم. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يضع هذا المفهوم فقط، وإنما سعى إلى متابعة مدى تطبيقه، وكان له دور هام في نشر هذا المفهوم على عدة مستويات وخصه بمجموعة من الدراسات تجسدت في التقارير السنوية ولمناطق متعددة، تصدر تحت عنوان تقرير التنمية البشرية، وهو ما هدف له تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 الذي حدد الجوانب المهمة للتنمية البشرية خاصة ما ارتبط بها بالحريات الأساسية، والذي يحقق الأمن البشري، كما اتسع الاهتمام بهذا المفهوم وذلك لتضمينه

[123] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 98.
[124] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 101.

في آخر تقرير للتنمية الإنسانية العربية والذي جاء فيه تأكيد على أن أمن الإنسان عنصر أساسي وشرط جوهري لتجسيد تنمية بشرية فعلية، وأن عدم وجوده في البلدان العربية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار للناس في هذه الدول[125].

وحدة الأمن الإنساني[126]:

رتبت الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأمن الإنساني على مستوى الأمم المتحدة إلى استحداث وحدة متخصصة في مفهوم الأمن الإنساني وهذا سنة 2004 وذلك من أجل السهر على إدراج الأمن الإنساني وضمه لمختلف نشاطات الأمم المتحدة.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني:

تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني في شهر مارس من سنة 1999، وذلك لترسيخ الأمن الإنساني، حيث يقوم بتمويل كل الجهود المبذولة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها من أجل تقليل حجم الأخطار والتهديدات التي تمس الضعفاء من الناس ومن المجتمعات على الصعيد العالمي، وقد عرف الصندوق الائتماني تغيرات كثيرة في السنوات الأولى من إنشائه، ومع اتضاح أكثر لمفهوم الأمن الإنساني، حيث استثمر هذا الصندوق في حوالي 170 مشروع في عدة دول حول العالم وذلك بهدف تقديم مساعدات ملموسة للأفراد والمجتمعات المحلية التي تعرف تهديدات من أجل البقاء أو الكرامة، وذلك بالاعتماد على هذه المشاريع من أجل تحقيق الموازنة بين الحماية وتفعيل الشراكات مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والتي تتمحور أساسا حول الإنسان[127].

---

[125] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 103.
[126] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 103.
[127] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص 104.

اللجنة المستقلة للأمن الإنساني[128]:

تشكلت هذه اللجنة نتيجة لنداء موجه من طرف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان خلال مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة، حيث طالب الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي بتعزيز متطلبات الأمن الإنساني التي تقوم أساسا على تحقيق التحرر من الخوف والحاجة.

حيث باشرت اللجنة ترقية هذا المفهوم من خلال عدة خطوات أهمها:

- العمل على تطوير مفهوم الأمن الإنساني.
- وضع العديد من المقترحات لمجابهة مختلف التهديدات والتحديات الخطيرة للأمن الإنساني.
- العمل على إدخال الجمهور في فهم هذا المفهوم ودعمه وتوسيع مشاركته.

وبعدها قدمت اللجنة تقريرها النهائي بعنوان أمن الإنسانية الآن سنة 2003، حيث تضمن التقرير عدة توصيات أهمها ضرورة العمل على تعميم موضوع الأمن الإنساني في إطار منظمة الأمم المتحدة، مع الدعوة إلى إنشاء مجلس استشاري للأمن الإنساني يتكفل بالدرجة الأولى بمنح المشورة للأمين العام عن كل ما يتعلق بإدارة الصندوق الائتماني وكذا كل ما يلزم لتوسيع معرفة المفهوم المرتبط بالأمن الإنساني، وإعطاء الأولوية للأمن الإنساني في كل أنشطة الأمم المتحدة.

إذ تدخل مقاربات الأمن الإنساني في إطار المساعي الأمنية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة لبداية هذه الألفية كما رأينا من قبل، كوسيلة لمواجهة التحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليْن، خاصة مع استفحال عدة ظواهر جديدة على المستوى العالمي كالجريمة المنظمة والإرهاب كوْنها من التهديدات التي تمس الدولة وأمنها بالدرجة الأولى وتنعكس على أمن الإنسان بشكل مباشر،

[128] عبير بسيوني رضوان، مرجع سابق، ص ص 104 – 105.

ما دفع الفاعلين على المستوى الدولي للبحث عن طرق وآليات تساعد على محاربتها وكذا الحد منها والقضاء على كل العوامل المرتبة لها[129]. ومن هنا يُثار تساؤل حول مدى تأثير تحقق مقومات الأمن الإنساني كرهانات لإرساء قواعد الأمن الإنساني في القانون الدولي، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

[129] لخضر رابحي، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من منظور مقاربة الأمن الإنساني، مقال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 231.

الفصل الثاني: رهانات إرساء قواعد الأمن الإنساني في القانون الدولي:

تطور مفهوم الأمن الإنساني وأصبح متعدد الأشكال وكذا الأبعاد، وذلك بهدف مجابهة مختلف التهديدات والتحديات الحديثة، فالأمن الإنساني يجمع عدة أبعاد بيئية وصحية واقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، لتكريس ضمانات الغرض منها حماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن الدوليين للفرد والجماعة.

فاتساع مفهوم الأمن في الوقت الراهن ترتب عنه ظهور العديد من المصطلحات المرتبطة به، كالأمن العالمي وكذا الأمن المشترك، مع خصوصية كل مصطلح عن الآخر، فالأمن المشترك يضم عدة أبعاد إنسانية وسياسية واجتماعية وصحية وبيئية، أما مصطلح الأمن العالمي فهو يشمل أمن الدولة لضمان أمن الإنسان وأمن الكوكب ككل.

وفي هذا الاتساع ورغم اتسام مفهوم الأمن الإنساني بأهمية على المستوى العالمي لضمان حقوق الأفراد، إلا أن هناك عقبات وتحديات أساسية تواجه هذا المفهوم ولها تأثير عليه.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الإنساني:

تتضمن تحديات الأمن الإنساني جملة من المصادر التي تشكل تهديدات جديدة تتعدى حدود الدولة الواحدة ويكون لها تأثير مباشر على الفرد، وتقوم على عدة عناصر منها:

- المشاكل المرتبطة باللاجئين والمشردين.
- تذبذب في الاستقرار الاقتصادي مما يرتب الجوع والفقر.
- الانتشار الواسع لعدة أمراض خاصة المعدية منها.
- التهديدات التي تمس البيئة من تلوث وتغير المناخ.
- الجريمة المنظمة والإرهاب.
- أسلحة الدمار الشامل وكذا الأسلحة البيولوجية والنووية.

كما يصنف البعض التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني كما يلي[130]:

- المجاعة والفقر – تضرر البيئة – الأوبئة – التهجير – الحروب والنزاعات المسلحة بكل أشكالها – الاضطهاد والعنف على المستوى السياسي والإجرامي

فهذا فقط بعض الأمثلة عن التهديدات التي تمس الأمن الإنساني والتي يجب إعطائها الأولوية في التعامل لتكريس الأمن الإنساني.

لذلك سنحاول التطرق في هذا الفصل لأهم التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الإنساني كما النحو التالي:

المطلب الأول: التهديدات والتحديات العنيفة للأمن الإنساني:

[130] سلوى ابن جديد، مرجع سابق، ص 203.

تضمن ميثاق الأمم المتحدة صراحة نصوصا تمنع استخدام القوة أو حتى التهديد باستعمالها كطريقة لتسوية النزاعات الدولية، وذلك نظرا لتزايد في النزاعات المسلحة التي أعقبت نهاية الحرب البارد، حيث لوحظ تراجع الحروب بين الدول في مقابل زيادة حالات الحروب الداخلية، والتي أسفرت عن جرائم دولية منها الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كما ظهرت كذلك ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب وما ترتب عنها من انتشار للمخدرات والأسلحة وغيرها[131].

فالتهديدات والتحديات ذات الطابع العنيف للأمن الإنساني تشمل العديد من الأشكال التي تمس بسلامة الفرد الجسدية سواء نتيجة نشوب النزاعات المسلحة داخليا أو بسبب ظاهرة الإرهاب أو حتى بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

الفرع الأول: تأثيرات النزاعات المسلحة على الأمن الإنساني:

إن التهديدات العسكرية التقليدية والتي كان لها دور فعال في ظهور عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، اختلفت في نوعيتها، ذلك أن النزاعات المعروفة حاليا هي نزاعات داخلية تقوم إما من أجل السلطة أو بين جماعات دينية أو عقائدية، وهي نزاعات رتبت أثارا وخيمة على الدول داخليا بحد ذاتها وعلى الفرد تبعا لذلك، من أجل ذلك يسعى البعض إلى ترسيخ الأمن الإنساني باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية حاليا وحتى مستقبلا من أجل الحد من هذه النزاعات والحماية منها، لما لتلك النزاعات من تأثيرات وخيمة خاصة على حقوق الإنسان[132].

[131] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 99.
[132] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 100.

إذ تجدر الإشارة إلى أن الحروب بكل أشكالها لها آثارا فورية على المدى البعيد على الإنسان ورفاهيته وصحته البدنية والنفسية (وفاة، إعاقة جسدية أو ذهنية. سوء تغذية، مجاعة، نزوح وهجرة، أمية، بطالة، وغيرها)[133].

فالحروب هي في الحقيقة ظاهرة معروفة من القديم في التاريخ، غير أنها عرفت انحدارا خطيرا أكثر عنفا في السنوات القليلة الماضية، فوفقا لتقرير ليونيسيف، فقد كانت للحروب الأهلية سنة 2002 سببا في لجوء أكثر من 35 مليون شخص حول العالم، تشكل نسبة النساء والأطفال فيها أعلى نسبة تصل حتى 80%، فيما عرفت نفس الفترة قتل نحو 2 مليون طفل وإصابة الملايين بإعاقات متفاوتة الخطورة إلى الدائمة وتشرد الملايين وبقائهم بدون مأوى[134].

لذلك نقول أن المساس بالسلامة الجسدية والبدنية للأفراد أو للإنسان في النزاعات المسلحة الداخلية في تزايد كبير، خاصة لارتباط هذا التهديد بحد ذاته مع تهديدات أخرى كالأمراض والمجاعة وانهيار السلطة وتفشي الفوضى في الإقليم، مما يجعل من تقديم المساعدات الإنسانية أمر في غاية الصعوبة وكذا الخطورة، مع تأثير هذه التهديدات مباشرة على أمن الدولة واستقرارها وتبعا لذلك التأثير على الأمن الإنساني سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي أو الصحي[135].

الفرع الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الإنساني:

تعتبر جريمة الإرهاب من أشد الجرائم خطورة وأعنفها والتي تشكل تهديدا مباشرا على المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، لذلك تكاثفت الجهود من أجل إيجاد حلول لها ومكافحتها، وذلك نتيجة

---

[133] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2016، ص 110.

[134] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 100.

[135] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 101.

للآثار الخطيرة والكبيرة التي ترتبها هذه الجرائم على العديد من الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها مع الإشارة إلى أن تطور الوسائل في الوقت الحالي وحداثتها، زاد من خطورة هذه الظاهرة التي يمكن أن تتعدى إقليم الدولة في بعض الحالات، فمصطلح الإرهاب كان يُراد به عند ظهوره تلك الأعمال والسياسات الظالمة التي تهدف إلى نشر الرعب والخوف بين الناس[136].

غير أن مفهوم الإرهاب اليوم تطور، حيث ارتبط بكل الأعمال التي تصدر عن أشخاص أو جماعات باستعمال وسائل حديثة ومتطورة وترتب عنفا ضد مواطنين وأفرادا أبرياء عن طريق التخريب للممتلكات مثلا أو الاختطاف واحتجاز الرهائن، واستخدام المتفجرات في أماكن عمومية يتجمع فيها الناس، مع إمكانية اعتبار هذه الظاهرة من آثار النزاعات المسلحة داخليا، حيث تُعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة خطيرة جدا وذلك لحدوث العمليات الإرهابية بشكل لا يمكن توقعه ويهدف أساسا إلى إحداث فوضى وعدم استقرار في الدولة المعنية ويمكن حتى أن يتخطاها إلى دول أخرى خارج الحدود بسبب تطور الوسائل والتقنيات وحداثتها[137].

وهي ظاهرة زادت من قوتها ظاهرة العولمة، حتى أصبحت هذه الظاهرة تهدد أمن الأفراد بصفة مباشرة دون إمكانية لتحديد حدودها ولا نطاقها الجغرافي، وهو تهديد يمس الدول القوية والضعيفة على حد السواء، وله في ذلك عدة أشكال منها تجارة المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال وغيرها، وهو يتعلق بجماعات تقوم بأعمال تتعدى آثاره حدود الدولة، وبذلك يكون من أشد وأخطر التهديدات التي تمس الأمن الإنساني وتبعا لذلك حقوق الإنسان، حيث تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكبر التحديات التي تواجه إرساء مبادئ الأمن الإنساني، لكونه يهدد أمن الفرد والمجتمع وأجهزته ومؤسساته ويرتب عدم استقرار وفوضى، فمثلا الاختطاف والاحتجاز من الجرائم التي تهدد الأمن الشخصي للفرد، والقتل والتفجيرات كذلك، وبذلك فهو أكبر تحد وعائق

[136] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 101.
[137] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 103.

للأمن الإنساني بمختلف أبعاده وجوانبه لما يرتب عنه من انتهاكات تشمل كل المجالات التي تمس بحياة الفرد سياسية، اقتصادية واجتماعية وغيرها، وكذلك لكون الظاهرة هذه تسعى إلى زعزعة استقرار الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء[138].

ونشير في إطار ذلك أن الجهود المبذولة لمحاربة ظاهرة الإرهاب قد تشكل هي بذاتها مساسا بحقوق الإنسان وأمنه الإنساني، حيث تمنح الأولوية للحفاظ على استقرار الدولة وحماية الأمن الوطني على حساب حقوق الإنسان، كما أن مكافحة ظاهرة الإرهاب قد تكون ذريعة للعديد من الدول الأجنبية من أجل التدخل في شؤون الدول الداخلية المعنية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، غير أن الهدف الحقيقي وراء ذلك يكون تغيير النظام السياسي مثلا، حيث يتم استغلال الظروف من أجل تحقيق جملة من الأهداف السياسية الخفية[139].

فالإرهاب يتنافى مع مبادئ مفاهيم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان ويؤثر سلبا على التنمية في الدولة، حيث تركز الدولة كل جهودها وتسخر بعض مواردها من أجل مكافحته والقضاء عليه، لذلك يجب على الدولة اتخاذ إجراءات وتدابير من أجل القضاء على الإرهاب ومكافحته وأن توازن بين هذه الوسائل وبين الحفاظ على حقوق الإنسان وكفالة حمايتها في نفس الوقت[140].

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة كظاهرة تهديدية للأمن الإنساني:

عُرفت الجريمة المنظمة خلال المؤتمر الخامس المتعلق بمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المقام بجنيف عام 1975 بأنها تلك النشاطات الإجرامية واسعة النطاق التي يتم تنفيذها من قبل مجموعة من الأشخاص بشكل فائق التنظيم ويكون هدفها أساسا تحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب باقي أعضاء المجتمع وأفراده، وتتسم بعدم مراعاة القانون، وتتضمن عدة جرائم

[138] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 105.
[139] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 105.
[140] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 106.

تمس بالأشخاص. كما تضمنت المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة، بأن الجماعة الإجرامية المنظمة هي عبارة عن جماعة تتكون من ثلاثة أفراد أو أكثر توجد لفترة محددة من الزمن، وتتشارك في القيام بعمل أو أفعال مدبرة، من أجل ارتكاب جريمة أو عدة جرائم تتسم بالخطورة وذلك للحصول على مكاسب مالية أو مادية[141].

مع الإشارة إلى عدم وجود تعريف واحد محدد ونهائي للجريمة المنظمة وذلك بسبب تعدد الصور والأشكال التي تتخذها كتجارة المخدرات، وتبييض الأموال والاتجار بالبشر والأفعال الإرهابية، فالجريمة المنظمة يمكن اعتبارها مشروع إجرامي كبير يضم عدة أنشطة إجرامية، ويكون بتدخل عدة أشخاص لفترة زمنية غير معلومة وغير محددة[142].

وقد تزايد نطاق الجريمة المنظمة في الوقت الحالي، بسبب اتساع وتزايد تحركات وتنقلات الأفراد والممتلكات، حيث أصبحت النزاعات في الوق الراهن تتسم غالبا بتجاوز حدود الدولة أو تكون عابرة للدول، كما أن للتطورات التكنولوجية وتطور نظام الاتصالات دورا كبيرا في اتساع دائرة الإجرام المنظم العابر للحدود. لذلك تُعد الجريمة المنظمة حاليا إضافة إلى الإرهاب من أشد الأخطار وأعنفها التي تواجه جميع الدول وتشكل تهديداتها لعدم احترامها لا للقوانين الداخلية للدول ولا لأحكام القانون الدولي، وتهدف أساسا إلى المساس بمؤسسات الدولة والعمل على تقليص قوتها وتبعا لذلك المساس بسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فهي منظمات تسعى بالخصوص لاكتساب موارد مالية ومادية ضخمة تؤمن لها القوة السياسية والاقتصادية والتي تساعدها في إفشاء الفساد داخل الدولة، كما يترتب عن الجرائم المنظمة تهديد مباشر للأمن

[141] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 106 – 107.
[142] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 107.

الإنساني وذلك بنشرها الخوف والذعر والعنف واستهداف فئة الشباب خاصة والأطفال ونشر الفساد في المجتمع بمختلف فئاته[143].

فقد شهد هذا النوع من الجرائم تزايدا ملحوظا وأخذ عدة أشكال أهمها عصابات الشوارع وما يترتب عنها من استعمال للأسلحة وانتشارها خاصة الخفيفة منها. بالإضافة إلى السرقات والاختطافات والابتزاز والعنف، هذا وقد زاد من انتشار الجريمة المنظمة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع سيما بالنسبة للمناطق المعوزة. كما تحاول هذه العصابات فرض سيطرتها على عدة قطاعات نظرا لامتلاكها ثروة هائلة تمكنها من ذلك كاتباعها أسلوب الرشوة والابتزاز والتهديد والتخويف، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني بخسائر كبيرة، فالجريمة المنظمة تبني قوتها أساسا باستغلال نقاط الضعف لدى الدولة من جهة، ولدى الأشخاص من جهة ثانية، مما يؤدي إلى عدم استقرار وفوضى ومساس صارخ بحقوق الإنسان وبالتالي بأنه الإنساني. كما تعزز الجريمة المنظمة تفاقم الآفات الاجتماعية والمساس بقيم ومبادئ المجتمع، وبالتالي تراجع الوازع الديني لدى الأشخاص، فيصبح الفرد يبحث عن كل الوسائل والسبل من أجل تحقيق الثراء السهل والسريع بطرق غير مشروعة، وفي هذا تجد الجريمة المنظمة أرضا خصبا لها وبالتالي توسع نشاطها الإجرامي وتخرق كل الاتفاقيات الدولية وكل القوانين التي تكرس النزاهة والشفافية وحقوق الإنسان وحرياته وتكفلها. فهو تهديد مزدوج يمس الدولة والفرد معا، وذلك بعدم تمكين الأفراد من حقوقهم في بيئة تتسم بالأمن والاستقرار وذلك لانتشار الخوف والعنف والترهيب والمخدرات وانتشار الأسلحة وغيرها[144].

[143] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 108.
[144] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 109 – 110.

فالجريمة المنظمة تهدد[145]:

- الأمن الشخصي من خلال المخدرات بكل أصنافها.
- الأمن الاقتصادي من خلال جرائم الفساد وتبييض الأموال والرشوة والمحسوبية مع انعدام الشفافية في الحصول على منصب عمل وغيرها.
- الأمن السياسي من خلال الاغتيالات السياسية، الانقلابات، عدم نزاهة الانتخابات واستقلالية القضاء، العنف السياسي وغيرها.

كما أن انعدام أو تقهقر الأمن الشخصي و/أو الاقتصادي و/أو السياسي تؤدي حتما إلى خلق بيئة خصبة من أجل إنشاء وتفشي الجماعات والجرائم الإجرامية المنظمة.

كما أن الجريمة المنظمة لا تقتصر على حدود الدولة فقط وإنما يمكن أن تتعداها إلى غيرها من الدول وحتى القارات، وبذلك يصبح تهديد الجريمة المنظمة لا يقتصر على الأمن الداخلي للدولة فقط بل يتعداه إلى تهديد الأمن والاستقرار في جميع دول العالم وذلك بتجارة المخدرات وتبييض الأموال واستخدام الأسلحة خاصة الخفيفة منها نظرا لاتساع شبكات الجريمة الدولية وظهور عدة تنظيمات تتعدى الحدود الجغرافية للدول، وبذلك أصبحت الجريمة المنظمة تنعكس مباشرة على زيادة أشكال الانحراف كالفساد والترويج للمهلوسات والمخدرات وتداول العملات المزيفة وتنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في الدول النامية على سبيل الخصوص، ولكل هذه المظاهر آثارا سلبية على حماية الأمن الإنساني والحفاظ عليه، حيث أصبح الملايين من الناس يعانون من غياب أو تراجع الأمن والاستقرار، حيث توجد العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات وعد الاستقرار السياسي والذي أثر مباشرة على الإنسان، حيث بلغ عدد النازحين نتيجة للنزاعات أو

[145] لخضر رابحي، إبراهيم سويسي، مرجع سابق، ص ص 234 – 235.

الاضطهادات حوالي 45 مليون شخص سنة 2012، مما يشكل تحد وتهديد خطير للتنمية والأمن الإنساني[146].

المطلب الثاني: التحديات الحديثة للأمن الإنساني:

يواجه العالم حاليا مجموعة من التحديات والتهديدات الحديثة بعيدا عن التهديدات العسكرية التقليدية، وذلك في تقارير صادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والمتمثلة أساسا في التحديات الاقتصادية والاجتماعية، التحديات الصحية والثقافية والتحديات البيئية و.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على حق كل شخص في أن يكون له مستوى معيشي لائق ويكفيه من أجل الحفاظ على صحته وضمان رفاهيته وأسرته، ويدخل في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية بما فيها من خدمات اجتماعية لازمة مع حقه في تأمين معيشته في حالة البطالة أو العجز أو المرض أو الشيخوخة أو الترمل وغيرها من أسباب فقد وسائل العيش بسبب لا دخل لإرادته فيه[147].

حيث أن الرفاهية الإنسانية من أجل تحقيق الأمن الإنساني أصبحت تُقاس حسب نموذج غاري كينغ وكروستوفر موراي Gary King and Christpher J. L. Murray بناءا على نموذجيْن هما: مؤشرات التنمية الإنسانية والمداخيل الفردية، فكلا هذين النموذجين يعتمدان على مؤشر الصحة (البقاء أحياء بدون أمراض) والتعليم (معدل أعوام التمدرس ومعدل محو الأمية) ونسبة الإنسان من الدخل القومي (يجب أن يكون فوق 365 دولار لأن تحت هذه

[146] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 110 – 111.
[147] المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

العتبة فالإنسان يعتبر فقيرا) والحرية والديمقراطية السياسية (حرية الرأي وحرية اختيار ممثلين بكل نزاهة) الحريات المدنية و والتنوع البيولوجي وعلى البيئة ومدى سلامتها[148].

فالاقتصاد الحالي يقوم على تحرير التجارة وانفتاح أسواق العالم وسهولة حركة وانتقال رؤوس الأموال في إطار السوق الحر، وبروز دور الشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها وكذا عدة أجهزة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، حيث تم التوسع في مختلف الأسواق العالمية مما أثر على اقتصاد الدول الفقيرة خاصة[149].

كما دفعت برامج وسياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تقوم أساسا على التقشف المالي وفتح الحدود وخوصصة المؤسسات، إلى حدوث عدم استقرار اقتصادي في بعض الدول بسبب مشاكل في التضخم والركود الاقتصادي والبطالة وتدني مستوى المعيشة والحاجة إلى الموارد المادية والتي تعد كلها تحديات للأمن الاقتصادي واستقراره[150].

كما يعرف العالم اليوم تحديات تمس الأمن الاجتماعي للإنسان كالأمية والنزوح والهجرة والنمو الديموغرافي والفقر والجوع والحاجة والتي تعد من التهديدات الأكثر خطورة لأمن الإنسان الاجتماعي، حيث يعاني اليوم الملايين من الناس حول العالم من عدم تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية، خاصة في دول العالم الثالث التي تعرف أساسا عدة مشاكل في التنمية بها، من أجل ذلك أقرت الأمم المتحدة بأن الفقر والجوع من التهديدات التي تمس كرامة الإنسان، ولذلك دعت إلى توحيد الجهود من أجل إيجاد حلول على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي لحماية حياة الإنسان وكرامته، وذلك بتمكين الأفراد من العمل ومن حقهم في التعليم ومن سد حاجاته الأساسية كالملبس والمأكل وبالتالي الخروج من الحاجة والفقر، حيث أقرت منظمة الأغذية

[148] فريدة طاجين، مرجع سابق، ص ص 334 – 335.
[149] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 112.
[150] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 113.

والزراعة للأمم المتحدة في سنة 2004 في تقرير لها، أن نقص الأغذية الضرورية وكذا الفيتامينات والمعادن المناسبة يفتك بحياة أكثر من 5 ملايين طفل سنويا[151].

فوجود الملايين من حالات العجز المترتب عن سوء التغذية رغم المساعي الدولية الرامية للقضاء على الفقر والحد منه، إلا أن العالم لحد اليوم مازال يعرف وجود ملايين الأشخاص يعانون من الفقر ومن الجوع، وهو يؤثر على الأمن الاجتماعي وعدم استقرار في الأمن، فالفقر يعتبر أكبر مهدد غير عنيف للأمن الإنساني لمساسه بالإنسان مباشرة وانعكاسات ذلك من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذا اللجوء والإرهاب وغيرها، لذلك يعتبر تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي بما فيه من أمن غذائي من أساسيات الأمن الإنساني[152].

الفرع الثاني: التحديات الصحية والثقافية:

إن تفشي ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي للفرد، أدى إلى ظهور انتشار ما يُسمى بالأحياء العشوائية التي لا تتوفر على أدنى الشروط الصحية والخدمات كالغذاء والمياه وقنوات الصرف الصحي وما يترتب عن ذلك من أمراض مُعدية وأوبئة خطيرة كالملاريا التي لا زالت تحصد ملايين الأرواح سنويا، مع الانتشار الكبير لفيروس نقص المناعة والذي صُنف ضمن أكبر الكوارث الصحية الراهنة التي تواجه الأمن الإنساني، حيث صنف التقرير الأممي للتنمية لسنة 1998 فيروس نقص المناعة المكتسب من أكثر الأمراض فتكا لمساسه المباشر بالأفراد ولعدم توفر علاج أو لقاح ضده، وبذلك أصبحت التهديدات الصحية تمس أهم عناصر الدولة وهو الشعب بما في ذلك من انعكاسات على التنمية في الدولة وعلى استقرارها في كل المستويات اقتصادية وسياسية وأمنية[153].

---

[151] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 114.
[152] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 116.
[153] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 118.

أما التحديات على الصعيد الثقافي، فقد ترتبت أساسا بفعل ظاهرة العولمة وأنتجت آثارا على عدة أصعدة منها الصعيد الثقافي، حيث ظهرت عدة مشاكل منها ما يتعلق بالهوية ومنها ما يمس التعددية الثقافية، حيث انتشرت في العالم هيمنة ثقافية غربية أصبحت تواجه مختلف الهويات بخصوصياتها، إضافة إلى التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي جعل العالم كقرية واحدة ويتصل بشبكة واحدة وهو ما يُعبر عن تهديد حديث للأمن الإنساني يمس الثقافات والهويات وما أسفر عنه من عنف وصراعات، لذلك تزايدت الجهود الدولية خاصة من أجل تجسيد مبادئ التعايش السلمي بين الثقافات باختلافاتها وبين الهويات وإرساء قواعد التنوع الثقافي في المجتمعات[154].

الفرع الثالث: التحديات السيبرانية والبيئية الحديثة للأمن الإنساني:

أولا: التحديات السيبرانية للأمن الإنساني:

إن التكنولوجيا الرقمية في عالم مُتصل Monde connecté تقوم بتعزيز الأمن الإنساني على جميع الأصعدة، بحيث أصبح يعتمد الإنسان أساسا على مختلف وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت الثابت والنقال والساتل من أجل تلبية وقضاء مختلف حاجياته من تعارف وتواصل اجتماعي وتشغيل وطلب وتقديم خدمات إدارية وصحية وعلمية وثقافية ودينية واجتماعية وتكنولوجية وتجارية الكترونية وغيرها ما ينعكس إيجابا على أمنه، إلا أنه رغم ذلك فيواجه الإنسان في العصر الحديث تحديات عديدة من خلال ما ينجر عن هذه التعاملات الالكترونية بين أشخاص متباعدين في المكان والزمان من مخاطر تهدد أمن الإنسان كالقرصنة، التعرض للاحتيال الالكتروني، سرقة البيانات الشخصية والأموال وغيرها من الهجمات السيبرانية والجرائم

[154] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 119.

الالكترونية التي تمس جميع شرائح المجتمع دون استثناء (كبار وصغار، ذكور وإناث، متعلمين أو لا وغيرهم) في جميع دول العالم سواء أكانت متقدمة أو نامية أو في طريق النمو[155].

فتبعية العالم الحالي للتكنولوجيا واعتماده على الرقمنة وحتى على الذكاء الاصطناعي، جعل الإنسان مُرغَم على استعمالها رغم التهديدات والتحديات التي تواجه أمنه الشخصي والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوظيفي (تنامي الذكاء الاصطناعي والتكنولوجي وتهديده لبعض الوظائف بالزوال) وغيرها.

إن التدفق الهائل من المعلومات في الفضاء السيبراني من دون التحقق من مصدرها أو مصداقيتها رغم فائدة بعضها، قد أدى إلى خلق تهديد جديد يهدد الأمن الإنساني من خلال المعلومات الكاذبة والمُظللَة وغير الدقيقة خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والمتعلقة خصوصا بالجانب السياسي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الوظيفي أو البيئي أو الصحي، وهذا ما قد يمس طمأنينة وعدم ثقة الأفراد ببعضهم البعض أو بدولتهم أو بدولة أو منظمة أخرى وهذا ما قد ينجر عنه صراعات وحتى حروب بكل أصنافها (عرقية، عقائدية، سياسية، طائفية وغيرها)[156].

من جهة أخرى، فإن الانتشار والتطور السريعيْن للتكنولوجيا في العالم الرقمي جعل من الوصول بالنسبة للفرد إلى المعلومة أسهل وأسرع وبدون قيود، فحتى ولو أرادت الدولة وضع ضوابط على الأنترنت فإن الرقابة ومنع الوصول إلى هذه المعلومة أصبح شبه ممكنا وهذا ما قد يهدد أمن واستقرار الدولة والإنسان على حد سواء خصوصا إذا كانت المعلومات مظللَة وكاذبة ومغرضة.

[155] UNDP, New threats to human security in the anthropocene, Demanding greater solidarity, Special Report 2022, 2022, P 67.

[156] UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping ou Futur in a Transforming World, Arab Human Development Report 2021/2022:, NY, USA, 2021-2022, P P 148 – 149.

إلا أنه لا يمكن أن نغض النظر على إيجابيات التكنولوجيا التي تساهم في توفير فرص العمل (أمن اجتماعي) وزيادة تبادل السلع والخدمات والتجارة (أمن اقتصادي) وفي الحفاظ على البيئة من خلال الحصول على الخدمات الرقمية بدون التنقل عبر وسائل النقل للحصول عليها (أمن بيئي) وكذا في الوعي بالوقاية من الأمراض والأوبئة وحتى العلاج منها (أمن صحي) وغيرها[157].

ثانيا: التحديات البيئية الحديثة للأمن الإنساني:

إن البيئة باعتبارها كل ما يحيط بالإنسان والحيوان والنبات من العوامل التي لها تأثير على الإنسان في نشأته وتطوره وتمس بكل جوانب حياته، تجسد ضرورة تكريس الحق في بيئة صحية وطبيعية كحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو حق تضمنته عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية، وجسدته أغلبية الدول في دساتيرها لما لهذا الحق من أهمية، وبذلك أصبح الاهتمام بالبيئة أولوية في القانون الدولي الإنساني، فقد ألحقت النزاعات المسلحة العديد من الأضرار على البيئة منها أضرار طويلة الأمد والتي عرضت السكان لعدة مشاكل خاصة تلك الناتجة عن الأسلحة البيولوجية والألغام والتي تضر بالبيئة مباشرة[158].

إن الوسائل والأسلحة المستخدمة في القتال وفي النزاعات المسلحة تهدد البيئة بشكل مباشر، ولذلك لزم على القوانين في الوقت الحالي مراعاة هذه الأسباب ووضع الآليات المناسبة لمحاربة الاعتداء على البيئة في كل الظروف وبالخصوص في حالة القتال أو الحروب، فالمستجدات التي يشهدها العالم حاليا أبرزت أصنافا جديدة من التحديات والتهديدات التي تمس الأمن البيئي وعلى رأسها التلوث والتصحر والجفاف وشدة الكوارث الطبيعية والتغيرات التي مست الطقس والمناخ والتي تنعكس على البشرية جمعاء، كما أن توجهات الدول نحو الاستغلال الكبير لمواردها

[157] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخروج من المأزق: صورة التعاون في عالم الاستقطاب، تقرير التنمية البشرية 2024/2023، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2024، ص ص 61 – 62.
[158] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 120.

الطبيعية خاصة الطاقوية منها، لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سريع انعكس على البيئة ورتب آثارا سلبية على النظام البيئي، وهو التحدي الأهم والأخطر للأمن البيئي وبالتالي للأمن الإنساني، ذلك أن البيئة ولارتباطها بالإنسان بشكل كبير، فأي مساس بالموارد الطبيعية والاستغلال غير العقلاني لها واستنزافها ينعكس على البيئة وبالتالي يهدد الأمن الإنساني، لذلك أصبحت التهديدات البيئية اليوم أشد وأخطر من غيرها من التحديات كالإرهاب والجريمة المنظمة، ذلك أن المتضررين من هذا التهديد البيئي يتجاوز كثيرا المتضررين عن التهديديْن السابقيْن، فمثلا ظاهرة تغير الطقس والمناخ والاحتباس الحراري لا يمس الإنسان فقط، وإنما يتعداه إلى الحيوان والنبات والماء، أي يؤثر على نظام بيئي كامل، إذ يُعد التلوث البيئي أبرز وأول التحديات البيئية وأخطرها، لذلك أصبح اليوم أولوية كل الدول سواء قوية أو ضعيفة، متقدمة أو في طريق النمو، فالتلوث البيئي لا يرتبط بحدود ولا بدول فهو خطر عالمي ومشكلة مشتركة، ومن أهم مسبباته انبعاث الغازات وتراكم النفايات وتلوث الهواء وما يسببه من أمراض وتلوث الماء وما ينتج عنه من ندرة المياه خاصة الصالحة للشرب وكذا مشاكل في القنوات والمرافق الخاصة بالصرف الصحي، والتي أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص كل سنة[159].

وينبغي الإشارة هنا أن مسؤولية كفالة الأمن البيئي تقوم على عدة أطراف: الإنسان من جهة والدولة من جهة أخرى، غير أن الإنسان يُعد المؤثر الأول والمسؤول المباشر عن حماية البيئة والمحافظة عليها وذلك نتيجة لسلوكياته المختلفة اتجاه البيئة وانعكاساتها عليها، لذلك يجب أن يلتزم الإنسان بدور حقيقي وفعال فيما يخص البيئة وضرورة المحافظة عليها عن طريق تكييف هذه السلوكيات لتتماشى والتحولات الحديثة التي تعرفها البيئة[160].

---

[159] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 122.

[160] سفيان بلمادي، مسؤولية كفالة الأمن البيئي للأشخاص الدول والمنظمات الدولية، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 8، العدد 15، الجزائر، 2019، ص ص 207 – 208

فالتدهور الكبير للبيئة الطبيعية أظهر تبعات الاعتداء على الطبيعة خاصة من طرف الإنسان، لذلك اهتم المجتمع الدولي لحماية البيئة وإدراجها على رأس جدول الأعمال لتطوير القانون ولتكريس آليات دولية تهدف أساسا إلى حماية البيئة، والعمل على توحيد الجهود والتعاون الدولي لوقف الاعتداءات على البيئة، والذي يقوم على احترام مبدأين هما:

- مبدأ أول: يقوم على فرض التزامات على الدول بعدم الاعتداء على البيئة وإحداث أضرارا بيئية خارج حدودها الإقليمية.
- مبدأ ثاني: يُلزم الدول بحماية البيئة بصفة عامة.

يُفهم من ذلك أن التلوث البيئي يهدد حياة الأفراد وكذا الجماعات بشكل مستمر ومتصاعد، الأمر الذي يستدعي السعي في الحفاظ على البيئة ووقف التلوث البيئي على كل المستويات كوقف ومحاربة العوامل المسببة لتلوث الهواء والماء، ومنع الحرائق والمحافظة على الغطاء النباتي كالغابات، تشجيع التشجير لمحاربة ظاهرة التصحر، بالإضافة إلى وضع آليات فعالة لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات[161].

لذلك جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1997 أن التلوث يُعتبر المُهدد الأخطر للأمن البيئي والذي يهدد بقاء الإنسان ووجوده، حيث أشار التقرير إلى وجود ملايين الأشخاص حول العالم يفتقدون للموارد المائية الصالحة للشرب، وأن ملايين الأشخاص كذلك يعانون من عدة أمراض سببها الرئيسي المياه غير الصالحة للشرب والملوثة، بالإضافة إلى انشار واسع للأمراض الصدرية والتنفسية التي سببها تلوث الهواء. أما ثاني تهديد خطير للأمن البيئي هو تغير الطقس والمناخ والاحتباس الحراري وزيادة الكوارث الطبيعية وخطورتها وهو الذي يترتب عن

[161] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 123.

الاختلال في المناخ المعتاد كتغير درجات الحرارة واختلاف طبيعة وشدة الأمطار واختلاف نسب تساقطها، وهو تغير يمس الكوكب ككل، إذ أكد تقرير التنمية البشرية لسنة 2007–2008 على ضرورة التصدي لظاهرة تغير المناخ، ذلك أن هذه الظاهرة لها تأثيرات كبيرة خاصة على الصعيد الدراسي بسبب الجفاف والتباين في درجات الحرارة وارتفاعها، وهو ما يؤثر مباشرة على الإنتاج الغذائي، وبالتالي تهديد مباشر للأمن الغذائي، فتغير المناخ أصبح تهديدا لكل بلدان العالم ولكل سكانه بدرجات متباينة، إذ لوحظ زيادة الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية خاصة الفيضانات والارتفاع القياسي في درجات الحرارة وموجات الحر غير المسبوقة وكذا الجفاف والاحتباس الحراري ترتب عدة انعكاسات خطيرة تمس الإنسان بشكل مباشر والدول على حد سواء[162]، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسجل حالات وفيات عديدة جراء الكوارث الطبيعية وهو تهديد حقيقي يصيب الإنسان في نفسه خاصة لانعكاسه على وفرة الماء الصالح للشرب كونه من أهم الشروط لبقاء الإنسان، إذ لا يمكن الفصل بيم الحق في الماء والحق في الحياة، مع الانعكاسات الخطيرة التي قد تسببها ندرة المياه والتي تؤدي إلى صراعات مستقبلية من أجل البقاء والتي تهدد المجتمع البشري وأمنه على كافة المستويات[163].

[162] بيته ساندر، بيتر فاث، أنكالينر، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، المياه، حرارة باطن الأرض)، ترجمة حسام الشيمي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2014، ص 22.
[163] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 126 – 127.

المبحث الثاني: الجهود الدولية لمواجهة تحديات الأمن الإنساني:

إن تكاتف الجهود الدولية من أجل مواجهة تحديات الأمن الإنساني يعتبر تحديا بحد ذاته، إذ لا يمكن إرساء الأمن الإنساني حقيقة إلا بالاعتراف بالتهديدات والتحديات الراهنة من طرف كل الدول فقيرة أو غنية، قوية أو ضعيفة، ذلك لاعتبار هذه التحديات ذات أبعاد عالمية ولا يمكن مواجهتها إلا بالتعاون بالتضامن الدولي، وضرورة الإقرار بأن أي تهديد لأي دولة يعتبر بمثابة تهديد للدول ككل، فالتحديات والتهديدات الحديثة للأمن الإنساني تتعدى حدود الدولة الوطنية، وتتداخل فيما بينها ولكل منها آثارا خطيرة وانعكاسات كبيرة ولا يمكن إطلاقا مواجهتها بصفة منفردة.

فالتحديات التي تمس الأمن الإنساني حاليا هي تهديدات عالمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو البيئي، وبالتالي هي تحديات وتهديدات تمس الفرد في المسائل المتعلقة بحياته اليومية واحتياجاته وحقوقه أكثر منها بالمسائل العالمية، حيث يوجد ترابط كبير بين تحديات الأمن الإنساني مثال ذلك، التهديد الصحي يمكن أن يؤدي إلى المرض والفقر والحاجة وهذا يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار على المستوى الاجتماعي والذي قد يتطور إلى نزاعات وصراعات تهدد أمن الدولة وأمن الفرد على السواء وبالتالي تهدد الأمن الإنساني[164].

المطلب الأول: السعي لتحقيق الاستقرار السياسي:

إن الانتقال في مفهوم الأمن من منح الأولوية لأمن الدولة إلى إعطاء الأولوية لأمن الأفراد من مختلف التحديات والتهديدات، دفع إلى ظهور عدة مساعي ورهانات من أجل إرساء مبادئ الأمن الإنساني وتبدأ هذه المساعي بتجسيد عامل الاستقرار السياسي لتحقيق أمن الدولة وأمن أفرادها تبعا لذلك، إذ يوجد علاقة وطيدة بين الاستقرار السياسي وحقوق الإنسان والأمن الإنساني، إذ

[164] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 128.

لا يمكن تحقيق إحداها بمنأى عن الآخر، فكلما تزعزع الاستقرار السياسي أُنتهكت حقوق الإنسان وهُدد الأمن الإنساني وهو ما يمكن تفصيله في الفروع الأساسية هي[165]:

الفرع الأول: الاستقرار السياسي كأرضية لتجسيد الأمن الإنساني:

إن ضمان الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الإنساني يرتكز أساسا على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي بما يتماشى والمرحلة المعاصرة التي يعرفها العالم فمع بروز العولمة ودخول العديد من بلدان العالم في مراحل انتقالية جديدة تساير التحولات العالمية الحديثة، أصبح الإصلاح والتغيير الاقتصادي والسياسي من أهم الركائز التي تساعد الدول في مواكبة التحديات العالمية الجديدة.

أولا: مدلول الاستقرار السياسي:

إن تحديد مضمون الاستقرار السياسي بصفة محددة وواضحة سعب لارتباط هذا المفهوم بعدة عوامل ومؤشرات، ومع ذلك يمكن إعطاء دلالات على الاستقرار السياسي، حيث يقوم الاستقرار السياسي على علاقة متجانسة بين المجتمع والدولة في إطار نظام سياسي شرعي يقبله المجتمع ويخضع له في إطار ديمقراطي، حيث أن غياب هذا الأخير يرتب غيابا للاستقرار السياسي ومن بين أهم دلائل ومؤشرات غياب الاستقرار السياسي، نجد ما يلي[166]:

- النزاعات والصراعات على السلطة.
- ضعف الحكومات في مواجهة المشاكل الاقتصادية مما يسبب تدهور اقتصادي يترتب عنه حالات كثيرة من التمرد والمظاهرات والاحتجاجات.

[165] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 102.
[166] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 104.

- عدم استقرار الحكومات والتغيير السريع لها وما ينجر عن ذلك من تذبذب في الأهداف التنموية والرؤى الاستراتيجية.

لذلك ومن أجل الإلمام بمضمون هذا المفهوم يمكن الاعتماد على عدة مدارس سياسية فكرية[167]:

- **فالمدرسة السلوكية:** تربط مفهوم الاستقرار السياسي بغياب العنف السياسي وذلك بوجود نظام سياسي يعمل على إرساء السلم ودولة القانون واتباع إجراءات بعيدة تماما عن العنف.
- **بينما المدرسة النظمية:** ترى أن الاستقرار السياسي من ضرورات الحكم وهو لازم للحفاظ على النظام، ويجب أن يتكيف مع المتغيرات الجديدة للظروف والأوضاع، حيث يركز على ضرورة حياد المؤسسات والهياكل في المجتمع وتجسيد استقلاليتها.
- **أما المدرسة البنائية الوظيفية:** فتركز أساسا على الحكومة وعلى مدى قدرة المؤسسات السياسية على مواكبة التغيرات العالمية الجديدة وكذا الاستجابة لمتطلبات هذه الأخيرة وتحدياتها، إذ تعاني الكثير من الدول في العالم وأغلب الدول العربية ضعف في الاستقرار السياسي والذي يرجع أساسا إلى تذبذب في العلاقة بين الجماهير وحكوماتها، وهذا نظرا لرغبة الشعوب في المشاركة الفعالة لممارسة حقوقها خاصة السياسية منها، وذلك بضمان حرية التعبير وتفعيل تشكيل الأحزاب والذي يتم في إطار التداول على السلطة بدون عنف.

ثانيا: دعائم ومؤشرات الاستقلال السياسي:

[167] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 105.

يمكن تحديد عدة مؤشرات تساعد على ترسيخ مفهوم الاستقرار السياسي، أبرزها ما يلي[168]:

- التداول السلمي على السلطة: حيث يعتبر مشاركة الشعوب في الحياة السياسية بتعبيرهم الحر عن آرائهم وتشكيل الأحزاب السياسية ودورها في إرساء نظام ديمقراطي يضمن تداول سلمي وبدون عنف على السلطة.
- تقبل الشعوب للسلطة الحاكمة وخضوعهم لها لتجسيد شرعية النظام السياسي الذي يعد أهم مؤشر للاستقرار السياسي.
- المشاركة السياسية كإحدى دعائم الحكم الراشد.
- العمل على تدعيم الوحدة الوطنية، وذلك بترسيخ قواعد ومبادئ الانتماء والهوية والتعدد الثقافي، ووضع استراتيجيات فعالة من قبل الأنظمة الحاكمة لتجسيد ذلك.
- مسايرة النظام السياسي للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحماية تجانس المجتمع والقضاء على أشكال الطبقية فيه.

فمما سبق، يتأكد الدور الفعال للاستقرار السياسي في إرساء الأمن السياسي الذي يضمن للإنسان العيش في مجتمع يكفل حقوق الإنسان وبالتالي يحقق الأمن الإنساني، الذي يساهم بدوره في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، فهي مفاهيم متداخلة ومترابطة تأخذ شكل سلسلة حلقات يؤدي غياب إحداها إلى التأثير على باقي الحلقات وتأزمها.

ثالثا: أثر تغير التركيب السكاني على الاستقرار السياسي:

[168] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 106.

يعتبر التركيب السكاني والتوزيع السكاني المحلي من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن والاستقرار السياسي خاصة مع مظاهر النمو الديمغرافي والنزوح والهجرة الدولية واللجوء[169].

حيث تُعرف ظاهرة الهجرة واللجوء كأهم الظواهر الخطيرة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، إذ أصبحت من التحديات الكبيرة التي تواجهها أغلب دول العالم في مجال تحقيق الأمن والاستقرار داخلها[170].

إذ تترتب سلبيات عن هذه المظاهر نذكر منها[171]:

- غزو الثقافة الفكرية الأجنبية الوافدة على الدولة وطغيانها على الثقافة الوطنية.
- تراجع فكرة الهوية الوطنية مما ينعكس مباشرة على الشعور بالولاء والانتماء ويؤدي إلى تراجعه.

الفرع الثاني: دور الاستقرار السياسي في حماية حقوق الإنسان وبناء الأمن الإنساني:

اتجه كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 تحت عنوان: "نحن البشر" إلى تعريف الأمن الإنساني، وجاء في مضمونه أن الأمن الإنساني يتضمن معاني واسعة، فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الحق في التعليم والرعاية الصحية والتكافؤ في الفرص والاختيارات لكل فرد، وكل المساعي في هذا الاتجاه تعتبر خطوات للقضاء على الفقر والجوع والحاجة وتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على بيئة صحية للأجيال الحالية والمقبلة وهي كلها دعائم يتكون منها الأمن الإنساني[172]، وبذلك نجد أم تحقيق أمن

---

[169] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 107.

[170] سليم حميداني، مريم فلكاوي، معطيات الفقر واحتياجات الأمن في تجمعات الهجرة واللجوء، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 30، الجزائر، 2021، 217.

[171] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 107.

[172] لخضر رابحي، إبراهيم سويسي، مرجع سابق، ص 232.

الإنسان ينطلق أولا من تجسيد حقوق الإنسان المختلفة وتمتعه حقيقة بها، مما يمكنه من الاندماج في مجتمع الدولة ويصبح بذلك عضوا فعالا له دور إيجابي وتأثير في بناء واستمرارية عوامل النمو الرئيسية، إذ يمثل تجسيد واحترام حقوق الإنسان أساس وجوهر تحقيق الأمن الإنساني وهو ما أكد عليه إعلان فيينا لحقوق الإنسان لسنة 1993، بحيث نص على الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان بين كل الناس، وبذلك يكون فيه تكامل بين حقوق الإنسان وأمن الإنسان، كما أكدت عدة مواثيق دولية الصفة العالمية لحقوق الإنسان لمساسها بجوهر وكرامة الإنسان، لذلك العلاقة بين الاستقرار السياسي وحقوق الإنسان والأمن الإنساني علاقة متداخلة ومترابطة تجسد حقيقة علاقة التأثير والتأثر بينها[173].

الفرع الثالث: دور الأمن الإنسان في تحقيق التنمية الإنسانية:

يعتبر مصطلحي الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية مفهومين متكاملين ومتداخلين في المعنى رغم اختلافهما في المعنى، فتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم تعريفا موسعا للأمن الإنساني جعل المفهومين متميزين، فكلا من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية يتجهان نحو غاية مزدوجة: تحرير الإنسان من الخوف والحاجة. إن اتخاذ تدابير تعزز التنمية الإنسانية عن طريق توفير مناصب عمل دائمة ومستقرة وتعليم وخدمات ذات طابع اجتماعي أخرى تتطلب اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن الإنساني عن طريق ضمان الحماية من العنف والجرائم بكل أشكالها وترسيخ قيم حقوق الإنسان وصولا إلى العدالة، فغياب هذه التدابير والضمانات للأمن الإنساني يعتبر عائقا أساسيا أما التنمية الإنسانية، حيث أن الإمكانيات والمزايا التي يوفرها الأمن الإنساني يؤدي بالإنسان ذاته وبالمجتمع ككل للتوجه نحو تحقيق أهداف النمو والتنمية، كما أن تعزيز التنمية الإنسانية تساهم في تعزيز الأمن الإنساني من خلال القضاء على كل أشكال التمييز واللامساواة

[173] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 109.

التي تشكل أحد أسباب النزاعات العنيفة، وكذا من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، فكل مفهوم يحدث بيئة خصبة للآخر من أجل تجسيده وبلورته[174].

إن تغير وتطور المقاربات المفاهيمية المرتبطة بالتنمية أدت إلى إضفاء بعد إنساني للتنمية وذلك لتمحورها أساسا حول الإنسان إما كمشارك أو فاعل أو مستفيد وحقه في التنمية الذي أصبح يُكيف ضمن حقوق الإنسان وليس ضمن حاجات الإنسان. فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني علاقة تكامل وترابط، فحقوق الإنسان حقوق مترابطة ومتداخلة لا يمكن فصلها ولا تجزئتها، وهو ما أكده إعلان فيينا المنبثق عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993 والذي ربط بين مفهومي التنمية وحقوق الإنسان، وذلك باعتبار الحق في التنمية من صميم حقوق الإنسان، كذا أن عدم تحقيق التنمية لا يمكن أن يشكل مبرر للمساس بحقوق الإنسان[175].

فالتنمية الإنسانية تقوم أساسا على[176]:

- عدم تقييد الخيارات الإنسانية.
- تجسيد الحريات كأهم مؤشر للتطور التنموي.

وهو ما أكدته المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنصها على أنه يولد جميع الناس أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق، وفي ذلك إشارة مباشرة إلى ضرورة المساواة بين جميع الناس في الحقوق والإمكانيات والفرص كتعبير عن حقوق الإنسان، في مقابل ذلك توجد التنمية

[174] Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999, P 339.

[175] سلوى ابن جديد، مرجع سابق، ص 202.

[176] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 116.

الإنسانية أي هي عبارة عن عملية تمكن من تحقيق هذه الإمكانيات وإشباع حاجيات الإنسان وصون كرامته، وبالتالي فتمكين الإنسان من حرتيه وصون كرامته وتحقيق حقوقه هو محور التنمية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

وفي توسع لمفهوم التنمية الإنسانية، فنشير إلى أن موضوع التنمية الإنسانية أثار اهتمام العديد من الباحثين والفاعلين في هذا المجال وعلى رأسهم الاقتصادي وزير المالية الباكستاني السابق محبوب الحق، الذي حظيت فكرته للتنمية الإنسانية بصدى كبير وتم إدراجها في التقرير الإنمائي الصادر عن UNDP سنة 1990 باعتبارها عملية تسمح بفتح المجال أمام خيارات الشعب، ويمكن الحديث عن ثلاث مستويات أساسية وجوهرية تقوم عليها التنمية، هي:

- الاستفادة من حياة صحية ومديدة.
- الحق في الحصول على الموارد الأساسية.
- ضمان الحياة الكريمة.

مع الإشارة إلى أن المراد بالتنمية الإنسانية قد عرف تغيرا مؤخرا وذلك تماشيا مع تغير وتطور الحياة البشرية والمستجدات التي تعرفها كالتعليم وإشراك الناس في الحياة الاجتماعية والنمو الاقتصادي وكذا السياسي والثقافي والبيئي، لبناء الأمن الإنساني وبالتالي تحقيق أمن الأفراد واستقرارهم على المستوى المحلي والدولي، ذلك أن انعدام التنمية قد ينعكس على انعدام الأمن، مثلا يعتبر الفقر المسبب الرئيسي للجوع والفراغ والحاجة مما يؤدي إلى فوضى وعنف وحتى حروب، ومنه نستنتج الانعكاسات السلبية الخطيرة للفقر[177]:

- التأثير الكبير والمباشر للفقر على حياة وسلوك البشر.

[177] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 118.

- ارتفاع مستويات الفقر في المناطق عديمة التنمية.
- تأثير ظاهرة الفقر على التنمية.

لذلك لا بد من إعمال آليات لتحقيق التنمية الإنساني، التي تقلل من مظاهر الفقر والحاجة وتقضي على أغلب الآفات الاجتماعية، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني، ذلك أنها كلما زادت معدلات التنمية الإنسانية والأمن، زادت تبعا لذلك معطيات وعوامل الاستقرار السياسي، مما يجسد حقوق الإنسان وبالتالي يحقق الأمن الإنساني، ذلك أن الحق في التنمية حسب تقارير الأمم المتحدة هو حق جوهري لا يقبل أي مساومة باعتبار أن التنمية تقوم أساسا على تمكين الإنسان من ممارسة حقوقه، وعلى الدول من أجل تجسيد ذلك أن تتخذ الإجراءات وتوفر الفرص للجميع بدون استثناء ضمانا لتحقيق تنمية شاملة[178].

المطلب الثاني: خطة العمل الجماعي لمجابهة تحديات الأمن الإنساني:

اقترن مفهوم السلام بمساعي الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1948، حيث تضمنت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة سعي الشعوب لإبعاد الأجيال الحالية والقادمة من الحروب وضمان الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وعيشه بكرامة وعدم التمييز بين النساء والرجال والمساواة في الحقوق والعيش في سلام[179].

لذا فإن الأمم المتحدة قد وضعت أربع خطط أساسية عالمية من أجل مواجهة تحديات الأمن الإنساني، وكذلك العمل على تجسيد تعاون دولي، وفي الأخير وضع خطة من أجل إرساء السلم.

الفرع الأول: خطط التصدي لتحديات الأمن الإنساني:

[178] بن علال بن رحو سهام، مرجع سابق، ص 120.
[179] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 49.

إن أكبر وأشد تحد تواجهه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذا أجهزتها، هو إيجاد آليات عمل تواجه التحديات الأمنية بصفة وقائية وبشكل جذري وحاسم، فالتحديات الحديثة التي عرفها العالم من جراء العولمة، أوجدت تهديدات جديدة للأمن الإنساني على عدة مستويات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، بيئية وغيرها، ولذلك أولى المجتمع الدولي اهتمامه بحقوق الإنسان والأمن الإنساني والتي ترتبط أساسا بتوفير السلم والأمن الدوليين، وهو ما أكدته الأمم المتحدة في أغلب الإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي إطار ذلك، عقدت العديد من المؤتمرات المرتبطة بحقوق الإنسان والتي انعكست إيجابا على محتوى حقوق الإنسان حتى الوصول إلى التنمية وحق الإنسان في التنمية بأشكالها سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية السياسية أو البيئية والتي أدت إلى تطور مفهوم الأمن الإنساني[180].

هذا وقد تضمن تقرير الفريق الرفيع المستوى المتعلق بالتهديدات والتحديات توصيات بضرورة توضيح الترابط بين التهديدات الحديثة للأمن، إذ لا يمكن تجزئة التهديدات، وذلك نظرا لترابط الآثار المترتبة عنها، لذلك يجب وضع استراتيجيات شاملة لتأطير ذلك، ففي البداية كان الاهتمام بتجسيد نظام جديد يهدف لحماية الأمن الجماعي والذي كان يُراد به قديما الأمن العسكري بمفهومه التقليدي، أي وضع نظام تلتزم في الدول جميعا أن أي اعتداء على أية دولة يعتبر اعتداء على الكل ووجب التدخل من الدول جميعا، لأن المساس بالأمن يعتبر مساسا بالتنمية في مختلف مجالاتها سواء التنمية الاقتصادية أو غيرها، هذا وتضمن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004، أربع خطط عمل رئيسية لمواجهة أكبر التحديات في العالم والمرتبطة أساسا بالكوارث الطبيعية، وتغير الطقس والمناخ والاحتباس الحراري والتنمية الإنسانية وغيرها، وجاء في مضمون التقرير فعالية هذه الخطط في إحداث تغيير دائم في حالة تضمنت آليات الحكم

[180] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 133 – 134.

والوسائل التي تكفل المشاركة العادلة والشاملة ووضع آليات عمل واضحة من أجل إرساء التعاون الدولي[181].

وللتذكير، فإن هذا التقرير لسنة 2004، قد قام بإدراج الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والصحة والكهرباء كأهم الخدمات المرتبطة بالتنمية الإنسانية، ولذلك، يُعد تعزيز الأمن والعدالة تحديًا رئيسيًا للتنمية. كما يُنظر إلى الحوكمة الرشيدة على أنها ضرورية للتنمية البشرية، إذ بدون حكم راشد فإن في ذلك المجتمع ستنتشر فيه الانتهاكات والفساد التي ستُولد مناخا من الخوف والظلم وانعدام الثقة بالمؤسسات الدولة، وتراجع التنمية، وتحطيم البيئة[182]. فالمسائل المتعلقة بالأمن الإنساني هي مسائل ذات طبيعة عالمية وللتمكن من مجابهتها، لابد من اتباع استراتيجيات وسياسات حكيمة وتحقيق تعاون دولي، خاصة ما تعلق بتنفيذ ما أقرته الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالأمن الإنساني وذلك بوضع خطط تستجيب لمتطلبات الأمن والتنمية مع احترام مختلف العوامل المؤثرة على الأمن الإنساني، سيما تلك المرتبطة باحترام وضمان حقوق الإنسان وكذا القضاء على النزاعات المسلحة بكل أشكالها وتمكين الأفراد من الحصول على متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية[183].

فيما يلي، سنوضح أهم الأطر الدولية من أجل تحقيق أمن إنساني على المستوى العالمي.

أولا: اعتماد إطار عمل هيوغو:

تم اعتماد إطار عمل هيوغو سنة 2005 واعتمد من قبل 168 دولة، وكان يهدف إلى الحد من خطر الكوارث العالمية، وذلك بتضمنه إجراءات من أجل تدعيم وتطوير المؤسسات الوطنية،

---

[181] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 134 – 135.

[182] United Nations, The security sector and human security. An Overview of the Arab Security Sector Amidst Political Transition, article, Economic and Social Commission for Western Asia, Chapter IV, Vol. 2013, Lebanon, 2013, P 15.

[183] محمد الشريف أقضي، لزهر وناسي، واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية، مقال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2020، ص 165.

والحد من المخاطر وتعزيز الجاهزية على مواجهة الكوارث. ويسعى هذا الإطار إلى تشجيع العمل الجماعي للتقليص والحد من الكوارث، وذلك بوضع برامج عمل وطنية وإقليمية وحتى دولية لتحقيق ذلك[184].

وعليه، فمنذ سنة 2005، في مقابل ضرورة مواجهة جماعية للتهديدات الجديدة، أصبح الأمن الإنساني قضية رئيسية في أجندة إصلاحات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل دول القرن الأفريقي والاتحاد الأوروبي[185].

ثانيا: أهداف مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني:

يهدف هذا المؤتمر إلى توحيد المساعي الدولية وتحقيق تعاون وتضامن بين المنظمات الإنسانية الدولية من أجل تسيير وإدارة المخاطر وتقليص التعرض لها، وذلك بتقديم الفاعلين في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، وكذا الأساليب والخطط والبرامج المسطرة من أجل الحد من المخاطر الإنسانية وتحديد أولويات المساعدة وكذا طرق التمويل وتبيان كيفية العمل في مختلف المجالات وتشجيع الدول المعنية على التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان وذلك من أجل ترقية الاستراتيجيات الإنسانية والخطط الإنمائية[186].

ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ:

اعتمد حوالي 195 طرف اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ سنة 2009، وكذا اتفاقيات كانكون في 2010، وذلك للحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم، وذلك لاتجاه الآراء العلمية وتوافقها على أن الارتفاع بنسبة درجتيْن مئويتيْن هو الحد الذي يمكن أن يتحمله العالم، ولذلك

---

[184] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 135.

[185] Bruno Lartigue, DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE ET SÉCURITÉ HUMAINE, article, Éditions Choiseul, « Géoéconomie », N° 56, DOI 10.3917/geoec.056.0097, 2011, P 98.

[186] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 136.

يجب أن يلتزم المجتمع الدولي باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة بتخفيض نسب الانبعاثات، ولكنه هدف يقتضي إرادة حقيقية والتزامات فعلية ومسؤولة من أجل تحقيقه[187].

رابعا: خطة وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015:

إن إعداد خطة من أجل التنمية وكذا أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمجتمع الدولي، تعتبر أهم الخطط التي تواجه التحديات والمخاطر، وتجعل مجابهة هذه التحديات من أولويات الخطط الإنمائية الدولية، والتي ساعدت بشكل كبير في تحقيق الأمن الإنساني كتقليص نسب الفقر، وضمان جودة حياة الإنسان، ولذلك يجب ضمان استمرارية هذا التقدم والحفاظ عليه في مختلف المجالات وإعطاء الأولوية لمن هم أكثر تأثرا بالكوارث الطبيعية والتغيرات في الطقس والمناخ وكذا الأزمات المالية، وكذا منح خطط مواجهة المخاطر مركز رئيسي في خطط التنمية المستقبلية لضمان أمن إنساني وتنمية مستدامة[188].

ولحد الآن لا يزال المجتمع الدولي مهتما بوضع أهداف للتنمية المستدامة تتماشى والتغيرات العالمية الجديدة، وذلك بابتكار أساليب حديثة لتحقيق التعاون العالمي، وهو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، حيث تضمن خطابه أن العالم يجب أن يمنح عناية خاصة وأولوية لتلبية حاجات الفئات الضعيفة المعرضة للتهميش والإقصاء، وذلك بوضع سبل وأطر تكفل حياة كريمة للجميع[189].

الفرع الثاني: الأمن الإنساني كإطار تحفيزي للتعاون الدولي:

يعتبر الأمن الإنساني بمثابة إطار تنظيمي للتعاون الدولي في شتى المجالات، وهو ما فرضته التحديات الحديثة التي يعرفها العالم نتيجة العولمة سواء كانت انعكاسات سلبية أو إيجابية،

---

[187] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 138.
[188] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 138.
[189] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 138.

مما يدفع إلى ضرورة ترسيخ فكرة التحرر من الحاجة والخوف لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية والتمكن من التصدي للأخطار التي تهدد البشرية، وذلك من خلال السعي للاعتراف بضرورة تنظيم الأمن الإنساني لارتباطه بالإنسان وبمختلف حقوقه وحرياته الأساسية وفقا لمبدأ المساواة وبدون أي تمييز، وذلك بالتصدي للفقر والاستعباد، كون أن الأمن الإنساني يهدف أساسا إلى حماية أمن الأفراد بالدرجة الألى وجعله أولوية خاصة وأن التحديات الحديثة جد مختلفة ومتداخلة ومترابطة فيما بينها ولا تقتصر على دولة واحدة فقط وإنما هي شاملة لكل الدول، وبذلك يمكن استنتاج عدة مستويات لتنفيذ الأمن الإنساني كما يلي[190]:

- **المستوى الأول:** وضع صياغة قانونية للأمن تتضمن أساسا تجسيدا واحتراما لحقوق الإنسان وكذا الأقليات وتوقيع العقوبات على كل من يخالفها وإلزام الدول باحترامها.
- **المستوى الثاني:** تفعيل أهم مبدأ في الأمن الإنساني القائم على ضرورة حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة لأنهم غير مقاتلين وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية إيقاف من يرتكب الإبادات أو أعمال القتل الجماعي للمدنيين ومعاقبتهم على مستوى القضاء الجنائي الدولي.
- **المستوى الثالث:** السعي للقضاء على الأسباب الرئيسية والأساسية للعنف والنزاعات المسلحة في نختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها.

ذلك أن أهداف الأمن الإنساني تتحقق بإقرار السلم وتبعا لذلك الأمن، لذا اتجهت الجهود الدولية إرساء وسائل وآليات للتعاون والتي ارتكزت على ثلاثة مجالات أساسية منها محاربة الجريمة، حماية التعدد والتنوع الثقافي وضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها. ذلك أن غياب

[190] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 138 – 139.

التعاون على الصعيد الدولي يعد من معوقات التي تواجه التحديات والتهديدات العالمية، لذا جاءت العديد من المقترحات التي من شأنها تعزيز وإرساء التعاون الدولي، حيث اقترح في سنة 2006 إنشاء منتدى عالمي للقادة متكون من نصف أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من أجل التنسيق في العمل داخل المجلس لتحقيق أهداف إنمائية، كما ذهبت لجنة ستيغايتز لاقتراح إنشاء مجلس أعلى خاص بالتنسيق الاقتصادي ولتوضيح النقائص التي يعرفها نظام التعاون الحالي.

كما تم تقديم عدة مقترحات لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقد أسفر مؤتمر ريو+20 المنعقد في جوان 2012 بنتائج جد إيجابية فيما يخص التصدي ومواجهة التحديات العالمية الحديثة والكبرى، وهو مؤتمر ينعقد سنويا بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وسيعمل هذا المؤتمر على النظر في مدى التقدم المنجز من قبل الدول سواءا المتقدمة أو النامية في مجال التنمية المستدامة[191].

وللتذكير، فإن قرار الجمعية العامة رقم 64/236 لسنة 2009، قام بدعوة مؤتمر ريو +20 إلى معالجة القضايا الآتية: تأكيد وتجديد المساعي والالتزامات الدولي السياسية بالنسبة للتنمية المستدامة، وضع تقييمات للإنجازات المحققة والنقائص والثغرات، وضع استراتيجيات لمواجهة ما استجد من تحديات، تحديد الإطار الهيكلي والمؤسسي للتنمية المستدامة[192].

إن التباين بين دول الشمال ودول الجنوب يتزايد باستمرار، لذلك ثارت التساؤلات حول كيفية مد يد العون للدول الفقيرة ومساعدتها، لذلك سعى تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 إلى تحقيق الانتقال إلى الأمن الحقيقي والذي يجد مصدره في التنمية الدائمة حيث يعتبر تباين

---

[191] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 140.

[192] حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251، معهد التخطيط القومي، مصر، 2014، ص 6.

وعدم تقارب المنظومة العالمية للاتفاقيات والسياسات الأمنية عقبة كبيرة أمام المجتمع الدولي من أجل مواجهة التحديات الأمنية الحديثة، وحماية أمن الأفراد والقضاء على النزاعات وحظر انتشارها، وهي في مجملها عوامل أساسية للتصدي للأخطار التي يتعرض لها الأفراد على مستوى العالم، ويعود أصل هذا الإشكال إلى الآليات التي أُستحدثت بعد الحرب العالمية الثانية والتي لم تكن لها فعالية حقيقة في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة[193].

فالأمم المتحدة مثلا أُنشئت من أجل الحفاظ على الأمن الجماعي لمختلف الدول ذات السيادة وفي إطار ذلك حماية كل الدول الأعضاء من الغزو الأجنبي، وهو ما حال دون اندلاع حرب بين الدول الكبرى، غير أن التحديات اليوم اتخذت شكلا حديثا إذ برزت بشكل كبير النزاعات الداخلية وكذا الحروب الأهلية، وهو ما يتطلب تعاون بين الفاعلين في المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه الأزمات، وفي ذلك اقترحت لجنة الأمن الإنساني لسنة 2003 عدة طرق للتصدي للتحديات الحديثة التي تواجه الأمن الجماعي والتي تدفع لتجسيد الأمن الإنساني من بينها ماي يلي[194]:

أ- ضمان الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة:

ذلك أن الضحايا الرئيسيين للنزاع المسلح اليوم هم من المدنيين ويعود ذلك لغياب الآليات الكفيلة بضمان هذه الحماية، لذا يحتاج المجتمع الدولي لإرساء جملة من الخطط والاستراتيجيات الشاملة والضابطة لشتى المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، البيئية، الإنسانية والتنموية، بالإضافة إلى السعي لإرساء الأمن والسلم في المناطق التي تعرف نزاعات وذلك بتعزيز

[193] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 142.
[194] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 144 – 145.

المنظومة القانونية الهادفة لحماية المدنيين وأهمها القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذا القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى مساعي المنظمات الدولية وكذا المنظمات غير الحكومية.

ب- إيقاف انتشاء الأسلحة المهددة للأمن الإنساني:

من الضروري تفعيل الاتفاقيات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة المهددة لأمن الإنسان خاصة الأسلحة الخفيفة والأسلحة النووية.

ت- حماية اللاجئين والأشخاص المشردين:

حماية اللاجئين بات ضروريا وهو ما يسعى إليه المجتمع الدولي من أجل ضمان حماية أكثر للأفراد المتنقلين عبر الحدود وهو ما أكده اتفاقية خاصة باللاجئين وكذا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي لها دور كبير في هذه الحماية، إضافة إلى المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال.

ث- اقتراح إنشاء صندوق انتقالي للأمن الإنساني:

إن مفاوضات السلام التي تهدف أساسا إلى توقيف النزاع ووقف إطلاق النار في المناطق ذات النزاعات لا تعني أن النزاع قد انتهى فعليا بل الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلام يقوم أساسا على تحقيق الأمن الإنساني، ولتجسيد ذلك تم اقتراح إنشاء صندوق انتقالي للأمن الإنساني يقوم أساسا على خطة مالية فعالة من أجل إعادة بناء الدول بعد النزاعات ولإرساء قواعد السلام وتجسيدها[195].

الفرع الثالث: ضمان السلام الدولي:

[195] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 146.

جاء الميثاق الأممي بعدة أهداف في مادته الأولى، أهمها هدف حفظ السلم والأمن الدوليين في إطار تحقيق أمن جماعي فعال، لذلك برزت الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة في مجال تحقيق الأمن والسلم الدوليين وحفظهما، وقد أصبح لهذه الهيئة الدور الأساسي من أجل حفظ ودعم السلام في الدول والمناطق التي تعرف اضطرابات أو سقوط للأنظمة السياسية، ويكون دورها إما بمساعدة الدول في مساعيها لحفظ أمنها وأمن أفرادها أو حتى بتقديم المساعدات المالية أو المساعدات الإنسانية لها، كما يكون لها دور فعال في المرحلة ما بعد النزاع حيث تساعد للوصول إلى استقرار الدولة وذلك بإرساء قواعد السلام على المستوى الإقليمي أو العالمي، ووضع استراتيجيات للوقاية من نشوب الصراعات مستقبلا[196].

ويرجع سبب تبني الأمم المتحدة لخطة إرساء سلام عالمي إلى عدة رهانات ومتغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية، أهمها توسع وتغير في التحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، حيث تجاوزت هذه التهديدات المفاهيم التقليدية والتي كانت تقتصر على التهديدات العسكرية أو استعمال القوة والتهديد بها إلى تهديدات حديثة كثيرة ومترابطة تتعلق أساسا بأمن الفرد وكذا حقوقه الأساسية، وتتعلق بعدة مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، ولذلك تزايد الاهتمام بالمجالات السابقة الذكر من أجل تحقيق سلام دولي يتماشى مع المعطيات والرؤى الجديدة التي يعرفها العالم في مجال السلم والأمن الدوليين وذلك بوضع آليات جديدة لمواجهة التحديات الحديثة والمتغيرة للأمن الإنساني، إذ تقوم خطوات بناء السلام العالمي وترتبط أولا بمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة، أي تلك المرحلة اللاحقة للنزاع وهي مرحلة تظهر انعكاسات النزاع وما خلفه، وفي المقابل تبرز كذلك إمكانية مواجهة ومعالجة ما خلفه النزاع، لذلك تكون القرارات التي تُتخذ في هذه الفترة ذات أهمية خاصة نظرا لتأثيرها على أمن المنطقة سواء على

[196] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 153.

المدى القصير أو الطويل. أما الميادين التي تشملها خطة بناء السلام فهي متعددة، أهمها الأمن والتنمية، لذلك فإن نطاق عمل الأمم المتحدة من أجل إرساء السلام ارتكز على ما يلي[197]:

- إرساء حكم القانون وتكريس احترام حقوق الإنسان.
- السعي إلى تمكين مؤسسات الدولة من حفظ الأمن والنظام العام في الدولة.
- العمل على ضمان الاستقرار الاجتماعي في الدولة كضمان عودة اللاجئين والنازحين وكذا ضمان ظروف مناسبة لهم من أجل الاستقرار.
- إرساء قواعد التنمية وذلك بتشجيع التطورات وترقية الجانب الاقتصادي وإيجاد الأسواق الجديدة والعمل على تجسيد تنمية مستدامة.

ومن أجل إرساء ذلك سعت الأمم المتحدة إلى وضع عدة آليات تسعى لبناء وحفظ السلام الدولي، وذلك بتطوير عدة أجهزة تقوم بهذه المهمة منها[198]:

أ- لجنة بناء السلام:

بالاشتراك بين مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تم إنشاء لجنة بناء السلام، وذلك بموجب قراريْن، قرار لمجلس الأمن وقرار للجمعية العامة، وتكون هذه اللجنة تابعة لكلا الجهتين، ويقتصر دورها على تقديم التوصيات كونها هيئة استشارية فقط تتجسد مهامها فيما يلي:

- وضع واقتراح استراتيجيات من أجل بناء سلام بعد النزاعات.
- المساعدة في إيجاد تمويل يُمكن من دعم النشاطات وانتعاشها وتحقيق استثمار مالي يتميز بالاستدامة.

---

[197] سميرة سلام، مرجع سابق، ص 157.
[198] سميرة سلام، مرجع سابق، ص ص 159 – 160.

ب- مكتب دعم لجنة بناء السلام:

أُسس هذا المكتب بالمقر الأمانة العام للأمم المتحدة يهدف أساسا إلى دعم عمل اللجنة كما يساعد الأمين العام في وضع الخطط والاستراتيجيات لحفظ وبناء السلام ويكون رئيسه الأمين العام للأمم المتحدة.

ت- صندوق بناء السلام:

أُنشئ هذا الصندوق سنة 2006 من طرف الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعطاء مساعدات فورية للبلدان التي كانت فيها نزاعات وصراعات.

الباب الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في ظل مبادئ الأمن الإنساني

إن النظرة التقليدية للتنمية اقتصرت على الحاجات الآنية فقط دون الاعتبار لحاجيات الأجيال القادمة ضمن خططها واستراتيجياتها المتعاقبة، حيث يُنظر للتنمية بصفة عامة باعتبارها الوسيلة الهامة والأساسية للقضاء أو الحد من الفقر، وتحسين المستوى المعيشي ورفعه، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى خطط لجلب العملة الصعبة من أجل تحقيق نمو اقتصادي، غير أن توفير ما سبق وبصفة متواصلة يتطلب تنمية مستمرة، ولأجل ذلك برزت عدة مفاهيم جديدة للتنمية أبرزها مفهوم التنمية المستدامة والتي يُقصد بها أساسا الالتزام بالاستمرار والمضي قُدُما من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وذلك باحترام عدة أُطُر وحدود، ونتيجة لذلك برزت تحولات فكرية عالمية في مجال التنمية المستدامة وطرق تحقيقها[199].

فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تكون بمنأى عن التغيرات والتحديات الجديدة التي يعرفها العالم، لذلك لا بد أن تتماشى مع التوجهات العالمية والسياسات الاقتصادية الدولية لإرساء وتجسيد هذا المفهوم.

[199] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سابق، ص 13.

إن التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم في شتى المجالات والسرعة في هذه التغيرات العالمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، ترتب عنه عدة خطط واستراتيجيات باختلاف الدوافع والأهداف تبنتها منظمات ومؤسسات محلية وكذا دولية، فالسرعة باعتبارها ميزة العصر الحالي تستدعي انتقاء الخطط والاستراتيجيات والبرامج لتتماشى مع حاجيات المعنيين بها من جهة، ومع حاجيات المجتمع بمختلف أبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية وغيرها[200].

فمع الزيادة في معدل الأزمات العالمية في الوقت الحالي، أصبح من الضروري اتباع الدول والحكومات لخطط وبرامج جديدة من أجل الحفاظ على الأفراد وحمايتهم من مختلف الأخطار والتهديدات التي تمس أمنهم وسلامتهم، كالجوع والحاجة والفقر ونقص الموارد والكوارث البيئية وغيرها بوضع آليات لتحقيق الأمن الإنساني والتنمية المستدامة على المدى المتوسط أو الطويل.

[200] أحمد عبد الآخر، التنمية والتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث، (د د ن)، مصر، 2023، ص 182.

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مصطلح يُعبر بصفة عامة عن تلبية احتياجات الجيل الحالي بالموازاة مع احترام احتياجات الأجيال القادمة، وقد تزايدت أهمية هذا المفهوم في السنوات الأخيرة نظرا للتغيرات الجديدة التي يعرفها العالم كالعولمة وتسارع التنمية الاقتصادية، والذي ينعكس على عدة مجالات مما دفع إلى ظهور دعوات من أجل تغيير نمط التنمية الاقتصادية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز أساسا على ثلاث عناصر أساسية هي: النمو الاقتصادي (نظام تجاري متطور ومفتوح قابل للتنبؤ وغير تمييزي، التنمية بشكل عقلاني ورشيد، التصدير دون تعريفات جمركية، تخفيف الديون على الدول الأكثر فقرا، وغيرها) ، التطور الاجتماعي (القضاء على البطالة وتوفير عمل لائق، التمكن من الحصول على الأدوية بسعر مناسب بمساعدة شركات الأدوية، القضاء على الفقر والجوع وبلوغ الأمن الغذائي والزراعة المستدامة...) وحماية البيئة والحفاظ عليها، وهي في نفس الوقت عناصر هامة لحماية ورفاهية الأفراد ومجتمعاتهم[201].

فالتنمية المستدامة تهدف إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي ترتبط بالإنسان خاصة وتلبي حاجياته الإنسانية الأساسية، إضافة إلى تحقيق السلام والأمن والعدالة مع الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة.

فتغير أسلوب الحياة ونمطها، انعكس على تغير سلوك الفرد والمجتمع حيث رتبت نشاطات الإنسان بصفة عامة التأثير على الموارد الطبيعية وعلى البيئة والمجتمع، وذلك بالاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية ولمصادر الأرض، إذ أصبح الإنسان يؤثر بشكل كبير ومباشر على البيئة مما أدى إلى بروز عدة مشكلات مرتبطة بالبيئة وبالنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي

[201] Aneta Kuźniarska, Karolina Mania, Monika Jedynak, Organizing Sustainable Development, Routledge Open Business and Economics, New York, 2024, P 22.

تبعا لذلك، فكل المشاكل التي سببها الإنسان بفعل استنزافه للثروات الطبيعية ومصادر الأرض بصورة مفرطة أدى إلى الإضرار بعدة مجالات تحيط به كالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ومع ازدياد هذه المشكلات خرجت من طابعها المحلي وأصبح مصدر قلق عالمي تهم المجتمع الإنساني ككل، نظرا لترابطها وعدم اقتصارها على إقليم دولة فقط، وإنما يمكن لهذه الآثار والانعكاسات أن تمتد إلى الخارج وتنتشر في باقي دول العالم بعدة طرق، ذلك أن التحديات الراهنة أصبحت تتجاوز حدود الدولة لذلك صار لزاما البحث عن حلول للوقاية من المخاطر ومواجهتها والتصدي لها، لذا اختلفت الآراء حول الآليات الأنجع لتدارك هذا التحديات والأخطار، فمنهم من رأى بضرورة منح الأولوية للتنمية الاقتصادية، ومنهم من فضل التركيز على التنمية البيئية واتجاه آخر قال بضرورة التركيز على مختلف العناصر وبنفس الأهمية وذلك لترابطها وتداخلها دون إعطاء الأولوية لعنصر على آخر[202].

المطلب الأول: الجوانب التاريخية والتنظيمية للتنمية المستدامة:

سيشمل هذا المطلب الجانب النظري والتاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، بداية بالتطرق إلى نشأة مفهوم التنمية المستدامة ثم بالتطرق إلى تعريف وخصائص التنمية المستدامة، وصولا إلى تبيان المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والتي تهدف أغلب دول العالم إلى تجسيدها.

الفرع الأول: المسار التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

تجلى مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في إطار مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972، المتعلق بالبيئة الإنسانية والمنظم من طرف الأمم المتحدة، والذي يعتبر بمثابة نقلة هامة نحو تجسيد اهتمام عالمي بالبيئة، ونوقش في هذا المؤتمر وللمرة الأولى العلاقة بين المشكلات البيئية وبين ازدياد

[202] أنور عبد الله ليمان، التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، السودان، سنة 2022، ص ص 12 – 13.

الفقر وغياب التنمية على المستوى العالمي، حيث تم التوصل إلى أن الفقر وتراجع التنمية أو غيابها مباشرة على البيئة والعكس صحيح، كما وجه هذا المؤتمر عدة انتقادات للدول والحكومات التي لازالت تغيب البيئة عن مخططاتها وبرامجها التنموية، وأصدر المؤتمر أول وثيقة دولية تحتوي مبادئ العلاقات بين الدول ودعوات لمختلف الدول والحكومات والمنظمات الدولية من أجل وضع الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة والوقاية من الكوارث الطبيعية، ذلك أن التنمية المستدامة هي إحدى مقومات التنمية الشاملة والتي تمس مختلف جوانب حياة الإنسان[203].

حيث تم إعطاء الأولوية في الاهتمام بالموارد الطبيعية والسعي لتنميتها وذلك بالاستخدام الأمثل وغير المفرط لها، إضافة إلى انتقاء الأساليب والمناهج التي تناسب الاستغلال المثالي للعناصر بالموازاة مع الإمكانيات المتوفرة مع ضمان استمرارها وكذا استدامتها للأجيال القادمة، لذلك يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة هو تطور لمفهوم التنمية بما يتماشى وتحديات العصر الحالي، وبما يتلاءم والموارد البشرية والاقتصادية والبيئية المتوفرة والممكن توفرها في المستقبل من أجل تجسيد التنمية المستدامة[204].

ولذلك عُقدت عدة مؤتمرات عالمية اهتمت بمفهوم التنمية المستدامة، منها:

أولا: مؤتمر ستوكهولم 1972:

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة أول محطة ساعدت في بروز دلالات حول مفهوم التنمية المستدامة، إذ تم فيه مناقشة عدة قضايا متعلقة بالبيئة ومدى ارتباطها بالجانب الاقتصادي،

[203] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص ص 13 – 14.
[204] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 14.

وفيه تم التأكيد على ضرورة الاستخدام العقلاني للموارد لضمان وحماية حقوق الأجيال القادمة مع التشديد على إلزامية المحافظة على الكوكب بصفة عامة لاستحالة وجود بديل له[205].

ثانيا: مؤتمر قمة الأرض في البرازيل 1992:

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989 عقد اجتماع عالمي من أجل وضع خطة تهدف أساسا لوقف الآثار التي ترتبها الممارسات البشرية الملوثة للبيئة، وذلك في إطار جهود ومساعي دولية كثيرة تسعى إلى ترقية وتطوير البيئة وكذا استدامتها في كل دول العالم، وبذلك عقدت قمة الأرض بالبرازيل في سنة 1992 بريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث بادرت الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة للدول والحكومات من أجل إعادة إرساء نظم ومناهج حديثة للتنمية الاقتصادية وإيجاد مختلف الحلول التي تضمن وقف استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة[206].

وفي هذا المؤتمر تم إضفاء الشرعية الدولية على مفهوم التنمية المستدامة وذلك بإدراج مسائل البيئة والتنمية في مفهوم التنمية المستدامة، وتم التأكيد على ضرورة ربط كل ما يتعلق بالبيئة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ضمن وثيقة محورية أُصدرت في المؤتمر تحت تسمية "أجندة القرن 21" وذلك لتكون بمثابة خارطة الطريق واستراتيجية شاملة لتجسيد الاستدامة، مع التأكيد على ضرورة المشاركة الشعبية في وضع البرامج والخطط التنموية وكذا التوزيع العادل للثروات، ومن أهم منتجات هذا المؤتمر هو تشكيل لجنة التنمية المستدامة التي أُنيط لها مهمة مساعدة الدول في تقييم مستويات التقدم فيما يخص الاستدامة[207].

---

[205] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، السعودية، سنة 2015، ص 43.

[206] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 15.

[207] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سابق، ص 44.

وترتب عن هذا المؤتمر 21 بندا يمس الجوانب المختلفة للتنمية والتي أكدت في كل فصولها على التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وضرورة الحفاظ على عناصر البيئة المختلفة، ودعت الحكومات إلى إرساء قوانين وتنظيمات وتشريعات للاستخدام العقلاني والمستديم لمختلف الموارد ووضع سبل حديثة للحفاظ على البيئة وحمايتها، وذلك بمراعاة خصوصية كل دولة وكذا إمكانياتها، وبالتنسيق مع عدة منظمات عالمية من أجل إرساء قواعد البيانات واختيار البرامج الوطنية للتنمية المستدامة، واختتمت قمة الأرض على أن مفهوم التنمية المستدامة عبارة عن هدف قابل للتحقيق من قبل كل شعوب العالم، وهو ما يرتب التوازن في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبذلك جسدت هذه القمة نظرة جديدة عالمية عن البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها وانعكاسات ذلك على التنمية المستدامة، كما فسحت هذه القمة المجال أمام إرساء مفهوم التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية، حيث ألزم المجتمع الدولي نفسه بهذا المفهوم، وبادر بصياغة قانون دولي بيئي يفرض على الدول والشعوب تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة، وذلك بترقية وتطوير قانون دولي يهتم بجوانب التنمية المستدامة تضمنته اتفاقيتين تبناهما هذا المؤتمر وهما: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي[208].

ثالثا: منتدى داكار 2000:

في أفريل سنة 2000، انعقد بداكار بالسينغال المنتدى العالمي للتربية تحت شعار التعليم للجميع، وذلك باجتماع أكثر من 150 دولة، وجاءت بستة أهداف للتعليم على أن يتم تحقيقها خلال 15 سنة مع إلزام الدول المشاركة بالتقيد بالمناهج والخطط الرئيسية التي تم تحديدها في إطار المؤتمر، مع تركيز هذا الأخير أي المؤتمر على تعميم التعليم الابتدائي للأطفال، ولذلك

[208] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 16.

أصدرت منظمة اليونسكو تقارير سنوية لتقييم مدى تحقق الهدف المتعلق بالتعليم للجميع وتقدير الوضع الراهن وكذا توقعات المستقبل، ومن أبرز هذه التقارير وأهمها، هو تقرير 2008 المتضمن قسميْن، خُصص الأول لتقييم توجهات منتدى داكار وتقييم التقدم المحقق من قبل الدول المشاركة فيما يخص مجال التعليم وكذا المساعي الوطنية لترقية الاستراتيجيات التعليمية وتطويرها وفقا لما يتلاءم وتحقيق الأهداف الستة التي خرج بها المؤتمر. فيما خُصص القسم الثاني لمؤشرات التنمية في مجال تعميم التعليم وحق الجميع فيه[209].

أما عن أهداف منتدى داكار، فتجسدت في ستة أهداف هي:

- ترقية وتطوير الرعاية والتربية في سن الطفولة.
- تعميم التعليم على جميع الأطفال بحلول سنة 2015.
- توفير حاجات التعلم لجميع الأطفال.
- تكريس مراكز محو الأمية لتحسين المستوى التعليمي للكبار.
- المساواة في التعليم بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بينها.
- تحسين التعليم وضمان جودته.

رابعا: قمة جوهانسبورغ 2002:

تضمنت قمة جوهانسبورغ عدة أنشطة تخص عدة مجالات متداخلة فيما بينها، وتعتبر هذه القمة بمثابة الإعلان السياسي والتاريخي باتخاذ جملة من التدابير من أجل تحقيق التنمية، وخلصت القمة إلى عدة أهداف إنمائية تخص الألفية الثالثة وأوجدت وسائل اتصال بين

[209] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 19.

الحكومات من أجل التعاون لإيجاد طرق للقضاء على الحاجة والفقر ورفاهية الإنسان دون التطرق لحقوق الإنسان ولا للتنمية الاقتصادية. أما الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فهي[210]:

- التخلص من الفقر والجوع.
- الحق في التعليم الابتدائي وتعميمه.
- تكريس المساواة بين الرجل والمرأة.
- توفير الحماية للأطفال وتقليل معدل الوفيات.
- ترقية صحة الأمهات.
- الوقاية من فيروس نقص المناعة والملاريا ومكافحته.
- الحفاظ على البيئة.
- تجسيد تعاون عالمي من أجل التنمية.

رغم أن السعي لإيجاد مفهوم للتنمية المستدامة كان من بين أهداف هذا المؤتمر، إلا أن أعمال المؤتمر لم تخرج بأي مفهوم، ولم تصل إلى أية نتيجة في تمييز المفهوم، وعدم إيجاد أي توفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بل أن بعض الدول المشاركة رأت باستحالة تجنب الكوارث البيئية مما يؤثر على وتيرة تحقيق التنمية المستدامة.

خامسا: مؤتمر نيويورك 2015:

خلال الاحتفال بسبعينية إنشاء الأمم المتحدة، اجتمع رؤساء 193 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة تحديدا في سبتمبر 2015 بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وخرجوا بقرار تاريخي يضم

[210] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 17.

مجموعة من الأهداف والرؤى العالمية بعيدة المدى والشاملة والتي تعطي الأولوية في التركيز على الأفراد وأهداف التنمية المستدامة مع الالتزام الجماعي بتنفيذ هذه الاستراتيجيات كاملة بحلول سنة 2030، وتم الإعلان عن تجسيد عدة أهداف للتنمية المستدامة وهي أهداف تتميز بالتداخل والترابط وبالتالي لا يمكن تجزئتها وذلك لإحقاق الموازنة بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) وذلك من أجل تحقيق تنمية عالمية[211].

يتضح مما سبق السعي على ترسيخ مفهوم الاستدامة على المستوى العالمي، حيص أصبحت الاستدامة من المداخل التنموية الرئيسية وصارت تجسد أهم نموذج تنموي في الدول المتقدمة والنامية أو حتى السائرة في طريق النمو، وأصبحت تعبر عن الآفاق الاستراتيجية الدولية للتنمية، وذلك ما أدى إلى تبنيها من قبل المنظمات الدولية وذلك لشمولية هذا المفهوم، وبالتالي توسعت فكرة التنمية المستدامة وترسخت لدى الجميع باعتبارها من أهم المناهج لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب التنمية، ولذلك لتكريس تنمية مستدامة، حيث توجد عدة دلائل تؤكد على شمول وتكامل أبعاد التنمية المستدامة، منها[212]:

- إصدار لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سنة 1992 كتاب يحمل عنوان "مؤشرات التنمية المستدامة"، وزعت إلى أربع مجموعات: مؤشرات بيئية، مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية ومؤشرات مؤسسية.
- تأكيد منظمة اليونسكو على عدة أهداف اجتماعية للتنمية المستدامة منها التنمية البيئية، تحقيق العدالة الاجتماعية، ضمان جودة الحياة للجيل الحالي والأجيال القادمة

[211] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 22.
[212] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سابق، ص 48.

مع التشديد على ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها وحق الإنسان في بيئة سليمة وصحية كأهم حق من حقوق الإنسان.

- التأكيد على ضرورة وضع الدول لاستراتيجيات خاصة بالاستدامة وذلك بدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ووضع منظومة قانونية وآليات تساعد على ذلك.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة مفهوم للعلاقة بين التنمية وحماية البيئة:

يواجه العالم في الوقت الراهن تحديات كبيرة تتجسد أساسا في إيجاد الطرق الكفيلة بمواجهة الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي الذي أصبح أكبر خطر يهدد البشرية اليوم، لذلك صار موضوع حماية البيئة من المواضيع التي تُحظى بأولوية في المجتمع الدولي، وهو ما دفع إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة وذلك من أجل إحقاق توازن بين التنمية والبيئة عن طريق السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموازاة مع المحافظة على البيئة عند إنجاز أي خطط أو برامج تنموية[213].

فقد شهد العالم في العقود الماضية تأكيدا على أن النموذج المعتمد للتنمية لم يعد مستداما نظرا لأسلوب الحياة الحالي الذي خلف عدة مشاكل بيئية خطيرة منها تناقص التنوع البيئي وتراجع المساحات الغابية وتلوث الهواء والماء، وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وما ترتب عنها من فيضانات كبيرة نسبة لارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، وكذا استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، هذا ما دفع أساسا إلى البحث عن بديل للنموذج التنموي الحالي وذلك بإيجاد نموذج تنموي حديث يتسم بالاستدامة ويعمل على تحقيق التوازن بين الأهداف التنموية من ناحية وبين حماية البيئة وضمان استدامتها من ناحية ثانية، وهنا نشير إلى وجود مشكلتيْن

[213] عبد الله بوشيرب، تسيير النفايات الخطرة في إطار التنمية المستدامة على ضوء التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، بيت الأفكار للنشر، الجزائر، أفريل سنة 2024، ص 54.

تواجهان البشرية في الوقت الحالي: أولها هو استنزاف الموارد الطبيعية مما يعرضها للنفاذ، أما ثانيهما فهو التلوث الكبير للبيئة وما نجم عنه من مخاطر[214].

وذلك ما دفع إلى ظهور دعوات ومساعي للحفاظ على البيئة واستدامتها باعتبارها من المواضيع الهامة على المستوى الفكري أو السياسي. فعلى المستوى الفكري ساهم الإحساس بخطر تدهور البيئة إلى ظهور مجال معرفي وفكري جديد عُرف بالسياسة الإيكولوجية Ecopolitics التي عُرفت من طرف علماء البيئة بأنها دراسة الآفاق السياسية من وجهة نظر بيئية، وهذا من خلال الإحاطة بعلم الطبيعة، وذلك من أجل إيجاد نموذج حديث يوفق بين دواعي التنمية ومتطلبات الحفاظ على بيئة مستدامة وسليمة[215].

أما على الصعيد السياسي، فقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى تكافل وتكامل الجهود السياسية والعلمية لمواجهة القضايا البيئية والقضاء على مختلف المشاكل التي تهدد البيئة، وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة تعبيرا عن النموذج المعرفي للتنمية على المستوى العالمي الذي حل محل برنامج "التنمية بدون تدمير Development without Destruction" المقدم من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنوات السبعينات، وكذا مفهوم "التنمية الإيكولوجية" الذي طُبق في سنوات الثمانينات، وبلغ الاهتمام العالمي بالمسائل البيئية ذروته مع ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة وتبنيه على نطاق عالمي خلال مؤتمر "قمة الأرض" المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وهو ما أكده تقرير التنمية المستدامة العالمي لسنة 1995 فيما يخص الاستدامة، من خلال التشديد على عدم الإضرار بالأجيال القادمة سواء باستغلال أو استنزاف الموارد

[214] نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص 21.
[215] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص 22.

الطبيعية وكذا تلويث البيئة والإضرار بها، أو بتراكم الديون العامة التي تلحق بالأجيال القادمة، أو التهاون بتنمية الموارد البشرية مما يصعب الظروف المستقبلية للأجيال اللاحقة، ويسعى الفكر الاستدامي حاليا إلى العمل على تطوير وسائل زراعية واقتصادية جديدة يمكنها من تلبية الاحتياجات على المستوى القريب والطويل[216].

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

سعت الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية إلى تحديد مفهوم للعلاقة بين التنمية والبيئة، وذلك راجع أساسا للعلاقة الوثيقة بين المصطلحين، حيث تُعد الموارد الطبيعية من أهم الموارد التي تُبنى عليها التنمية بشرط احترام الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، حيث أن هذا الترابط بين المصطلحيْن تُرجم بظهور مصطلح حديث وهو التنمية المستدامة.

أ- تعريف التنمية المستدامة:

أصحبت فكرة التنمية المستدامة بعد التطور الذي عرفته فكرة عالمية توسعت لتشمل أغلب دول العالم سواء المتطورة أو النامية، وتبنتها مختلف الجهات والهيئات الرسمية، وأصبحت تنادي بها في كل المحافل الدولية والمحلية، ولذلك تم وضع جملة من التعريفات لها وتبيان أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم[217].

1-التعريف اللغوي للتنمية المستدامة:

تسعى التنمية لتحقيق النمو والتطور، لذلك أخذت التنمية عدة مفاهيم انطلاقا من المفهوم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى غاية المفهوم البيئي لترسو أخيرا على مفهوم أكثر شمولية لكل المفاهيم والذي يدخل في إطار مصطلح حديث عُرف بالتنمية المستدامة وهي تلك التنمية

[216] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص 22.
[217] عيشة بوزيدي، الجوانب القانونية للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2023، ص 79.

المستمرة في الزمن، بحيث لا تقتصر على حاجيات الأجيال الحالية فقط بل تتعداه إلى حاجيات الأجيال اللاحقة بشكل يضمن الانتفاع العادل والمتكافئ للموارد الطبيعية وكذا الفرص، لذلك أخذ مصطلح التنمية المستدامة عدة أبعاد واسعة وارتبط بشكل أساسي بتنمية الإنسان بالدرجة الأولى وكذا تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمل على الاستثمار في تكوين أجيال يمكنها إحقاق التوازن في مختلف المجالات والقضاء على مختلف أنواع الفوارق، والعمل على إرساء قواعد توازن بين الحاجات ومدى توفرها ومدى استقرار هذه الوفرة واستمرارها للأجيال اللاحقة مستقبلا، أي ضرورة استمرار العملية بشكل متواصل ومستديم[218].

أصبح مفهوم التنمية المستدامة حاضرا بشكل كبير في كل المشاريع التنموية في الوقت الراهن، لذلك لا بد من الإلمام بالتعريف اللغوي لهذا المصطلح.

إن مصطلح التنمية المستدامة يتكون من لفظيْن: التنمية والمستدامة.

فالتنمية لغةً مصدر من الفعل: نمى، ويقال النماء أي الزيادة، نمى ينمي نميا، زاد وكثر، ويقال أنميت الشيء أن جعلته ناميا، كما يُراد بالتنمية الازدهار والزيادة في إنتاج الشيء والرفاهية في الحياة[219].

كما لاحظنا، فإن لفظ التنمية في اللغة العربية من الفعل نمى أي زاد وانتشر، يقابله في اللغة الفرنسية لفظ Développement وبالإنجليزية Development الذي يُقصد به تغيير فعلي للنظام القائم، واستبداله بنظام آخر يكون أكثر قدرة وله كفاءة عالية على تحقيق الأهداف، وذلك تبعا للمخطط الاقتصادي المُسطَر لذلك[220].

---

[218] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، الهجرة غير الشرعية في إطار أهداف التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيت الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2023، ص 25.

[219] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 55.

[220] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 80.

أما معنى الاستدامة لغة فهي يستديم، استدم، استدامة واستدام الشيء يعني استمر وثبت ودام[221].

ويرجع أصل الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي، حيث تم استخدام الاستدامة للتعبير عن تشكل وكذا تغير النظم الديناميكية التي عرفت تغيرات هيكلية ترتب عنها تغير في خصائصها وعناصرها[222].

هذا وقد تضمن معجم لسان العرب تعريفا للاستدامة باعتبارها مأخوذة من الفعل استدام والذي يعني المواظبة على أمرها أي الاستمرار فيه والمحافظة عليه، فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية المتواصلة والمستمرة والتي يدفع استمرارها وديمومتها الناس والسكان، لذلك فإن مصطلح التنمية المستدامة هي استمرارية الجهود الإنسانية من أجل الإحاطة بالمشكلات البيئية ووضع خطط واستراتيجيات لمعالجتها، وذلك باتباع آليات وطرق تقضي على الفقر واللامساواة والاستغلال المفرط وغير العقلاني للموارد الطبيعية، وبذلك يكون الإنسان محور ارتكاز التنمية المستدامة باعتباره مستفيد منها وكذا عامل مهم في تحقيقها[223].

وبات مسلما به أن الاستدامة كفكرة تقوم على ثلاث ركائز أساسية متداخلة ومتكاملة وهي[224]:

- **البيئة:**

وتشمل البيئة الطبيعية (الماء، الهواء، التربة، مصادر الطاقة، الأحياء بكل أنواعها ومختلف الأنظمة البيئية والإيكولوجية)، وكذا البيئة المستحدثة (كالمرافق والمباني والمصانع وغيرها).

- **الاقتصاد:**

[221] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 26.
[222] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 55.
[223] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 81.
[224] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سابق، ص 56.

وذلك بحسن استغلال الموارد والعمل على تنميتها.

- **الاجتماع:**

تكريس العدالة وحقوق الإنسان ورفاهيته الاجتماعية وتلبية احتياجات الناس حاليا ومستقبلا.

2-التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة كمصطلح يدل على التنمية المستمرة أو المتواصلة، والتي يكون الإنسان هو هدفها ووسيلتها، مع التشديد على ضرورة إحداث توازن بين الحفاظ على البيئة وتحقيق تنمية الموارد الطبيعية وكذا البشرية دون إفراط وفي أطر برامج راهنة ومستقبلية، وذلك لتحقيق احتياجات الجيل الحاضر والجيل اللاحق.

غير أن الملاحظ على هذا التعريف أنه تضمن خصائص وأهداف التنمية المستدامة أكثر من حرصه على وضع تعريف لمصطلح التنمية المستدامة[225].

هذا وانطلاقا من احتواء مصطلح التنمية المستدامة لمصطلحيْن، فيمكن اعتبار مصطلح التنمية المستدامة كمصطلح مزدوج ومركب، ولذلك جاءت عدة تعاريف للمصطلحيْن للوصول إلى تعريف شامل لهما معا كما يلي:

- **تعريف التنمية اصطلاحا:**

يتم في الغالب دمج كلي للمصطلحين المتعلقين بالتنمية والنمو باعتبار أن لهما نفس المعنى، ولكن قام باتل Patel الحامل لجائزة نوبل في الاقتصاد باعتباره من المبادرين الأوائل بالتفريق بشكل واضح وجلي بين المصطلحين والتمييز بينهما في المضمون الجوهري، وذلك بقوله أن النمو هو الذي يرشد ويوجه العملية الاقتصادية مما يمكن من استغلال الموارد بشكي جيد بما يعود

[225] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 26 – 27.

بالمنفعة على المستهلك والمستغل على حد سواء، ذلك أن الاستثمار والإنتاج يعد من مقومات النمو الاقتصادي التي تحقق فعاليته واستدامته، أما التنمية المستدامة فقد أصبحت مطلبا مشتركا للأفراد في مختلف البلدان في الوقت الراهن من خلال المطالبة بتوفير مستويات ظروف راقية للعيش وفي بيئة ملائمة، وعليه فمفهوم التنمية لا يقوم على الاستثمار والإنتاج فقط كما رأينا بالنسبة للنمو بل يتعداه إلى الكيفيات والسبل التي تضمن الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وغيرها بشكل رشيد ومدروس علميا وعمليا ضامنة متطلبات الأجيال الحالية مع تمكين الأجيال المستقبلية في وسط يجسد ويكرس كرامة الإنسان وتقدمه، إذن، فمفهوم التنمية هو أوسع نطاقا من أشمله من مفهوم النمو[226].

كما تم تعريف التنمية في ظل إعلان الحق في التنمية المُقَر من قبل الأمم المتحدة لسنة 1986، على أنها عبارة عن عملية متكاملة لها عدة أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، هدفها تجسيد التحسن المستمر والمتواصل لرفاهية الأفراد عن طريق كفالة حقوق وحريات الإنسان الأساسية، أما التنمية المستدامة فعُرفت على أنها تلك التنمية التي توفر احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة والمستقبلية على توفير احتياجاتها[227].

إذ تعود فكرة التنمية إلى المفكر البريطاني "آدم سميث" الذي استخدم مصطلح التنمية خلال الربع الأخير من القرن 18 وذلك للتعبير على استراتيجيات تطوير المجتمع بالاعتماد على مصطلح التقدم الاقتصادي، وارتبطت التنمية في البداية بالبعد الاقتصادي، لذلك جاءت الكثير من التعاريف تربطها بالنمو الاقتصادي معتبرينها تلك العملية التي يدخل بموجبها الاقتصاد الوطني في مرحلة النمو الذاتي، بحيث جاءت عدة تعاريف منها:

---

[226] سعيد أوكيل، الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية، 2011، ص ص 48 – 49.

[227] صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، جامعة فيلادلفيا، 2009، ص 35.

- **التعاريف الفقهية للتنمية:** تناول بعض المفكرين الأجانب والعرب تعريفات لمصطلح التنمية من بينهم الفقيه Edgor Oven الذي اعتبر التنمية لا تقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل تتعداه إلى مجالات أخرى سياسية واجتماعية وغيرها. ومنهم من اعتبر أن التنمية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تساعد على إحقاق رفاهية الإنسان وذلك بالقضاء على التبعية الاقتصادية ووقف احتكار الدول للموارد الطبيعية وتوسيع المشاريع التنموية لرفع المستوى المعيشي للأفراد والشعوب[228].

- **تعريف الاستدامة اصطلاحا:** برزت الاستدامة كمصطلح أولا في علم البيئة وهو ما استند إليه علماء الاقتصاد لتوضيح التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة، ثم توسع استعمال المفهوم ليشمل كل المجالات بما في ذلك التنمية[229]، حيث يستعمل مصطلح الاستدامة للدلالة على توفير احتياجات الجيل الحالي مع المحافظة وعدم الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة، وهو مصطلح يدل على العلاقة الوثيقة بين التنمية الشاملة وإحقاق التوازن بين النمو في المجال الاقتصادي من جهة وكذا حماية البيئة والمحافظة عليها من جهة ثانية.

كما يرى البعض أن مفهوم الاستدامة مرتبط بفكرة أساسية ترتكز على مستقبل الإنسان وضرورة الحفاظ على البيئة التي تكفل له الاستمرارية وذلك من أجل تحقيق استدامة متكاملة اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وهو ما يغطي حاجيات الجيل الحاضر ويوفر حاجات الجيل المستقبلي.

---

[228] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 82 – 83.

[229] سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة) فيتنام، رواندا، تشيلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، 2021، ص 9.

لذلك نخلص إلى أن الاستدامة هي الرابط الجوهري بين التنمية والبيئة وحمايتها والمحافظة عليها، بحيث تكون البيئة هي نقطة ارتكاز التنمية نظرا لما توفره هذه البيئة من موارد طبيعية سواء متجددة أو غير متجددة، وذلك لتكريس رفاهية الإنسان وتوفير احتياجاته، مع اشتراط سعي التنمية إلى تطوير البيئة وحسن استغلالها وعدم إلحاق أي أضرار بها[230].

أما عن مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح شامل للمصطلحيْن، فيمكن اعتبار هذا المفهوم من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث ومن أبرز الإضافات إلى المفاهيم التنموية خلال السنوات الماضية، لذلك تعددت التعاريف المعطاة للتنمية المستدامة، غير أنها تقاربت من حيث المضمون وركزت في أغلبها على عدة أبعاد وأهداف ومبادئ يقوم عليها هذا المصطلح، ومن بين التعاريف المتداولة حديثا على المستوى الدولي، ما يلي[231]:

- عرفت التنمية المستدامة من طرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية لسنة 1981 بأنها: ذلك السعي الدائم من أجل تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وكذا قدرات النظام البيئي الذي يضمن حياة الإنسان.
- كما عرف المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة التنمية المستدامة، بأنها تلك الإجراءات والعمليات المتجانسة والمتناسقة الضرورية لإحداث تغيير في استغلال الموارد، توسيع الاستثمارات، تأطير التنمية التكنولوجية لتلبية الحاجات الإنسانية في الوقت الراهن وكذا في المستقبل.
- بالإضافة إلى تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، والمعروفة بلجنة بروتلاتند Brundtland Commission، والتي ترأستها رئيسة وزراء النرويج بحضور 22 عضو

---

[230] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 86.

[231] عبد الله حسين أبو القمصان، الأمن الاقتصادي والتنمية، الطبعة الأولى، مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، سنة 2023، ص ص 232 – 233.

من الشخصيات السياسية والاقتصادية في العالم[232]، والتي اعتبرت التنمية المستدامة تلك التنمية التي توفر حاجات الحاضر مع ضمان إمكانية الأجيال المستقبلية من تلبية حاجاتها الخاصة[233].

وبذلك نخلص إلى أنه رغم تعدد التعاريف وتباينها إلا أنها أجمعت على أن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز أساسا على توفير احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة مع ضرورة تكريس توازن واعتدال في تلبية حاجيات الإنسان بدون تفريط ولا إفراط.

فقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة متداول بشكل كبير خاصة بعد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة لسنة 2002، حيث صار مفهوم التنمية المستدامة حاضرا بشكل قوي في كل المشاريع التنموية في الوقت الراهن، وأصبح يعتبر كضرورة من أجل الحفاظ على البيئة وعلى صحة الإنسان، ذلك أن تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يتطلب بالضرورة احترام الاعتبارات البيئية عند وضع البرامج والاستراتيجيات التنموية مع التركيز على الاعتماد على الطاقات المتجددة والاستغلال العقلاني للطاقات والموارد غير المتجددة، مع البحث عن حلول بديلة تحافظ على البيئة وتحميها[234].

إذ يتطلب مفهوم التنمية المستدامة الإلمام والفهم الشامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وذلك على اعتبار أن التنمية المستدامة تهدف أساسا إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع تمكين الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم، وذلك بإحلال التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وحمايتها وتكريس العدالة الاجتماعية، خاصة مع التهديدات

---

[232] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2014، ص 97.
[233] عزيز ماهر: القوى النووية والتنمية المستدامة، تعزيز أمن الطاقة المستدامة لمصر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2009، ص 23.
[234] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 57.

والتحديات الحالية الاجتماعية والبيئية كتلوث الهواء والماء وتغير المناخ وانتشار العديد من الأمراض والأوبئة، مما دفع إلى التفكير في اتخاذ جملة من الإجراءات السريعة لوقف هذه الأخطار والتحديات، حيث يعزز مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الخط الأساسي الثلاثي للاستدامة الذي يقوم أساسا على الجودة البيئية والتطور الاقتصادي وكذا الرفاهية الاجتماعية وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، حيث اعتمدت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في سنة 2015 وذلك من أجل القضاء على كل أشكال الفقر والحاجة والحرمان وكذا الحفاظ على البيئة وحمايتها والعمل على تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية بحلول عام 2030، فبعد سنوات من العمل، أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وذلك في قمة التنمية العالمية بنيويورك في عام 2015، والتي تغطي 17 هدفا و 169 مقصدا، والتي تعبر عن برنامج شامل من أجل توجيه العمل الإنمائي الدولي والوطني خلال الأعوام القادمة، إذ ترتكز خطة 2030 على عدة مرتكزات أساسية منها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة الإعلان المرتبط بالحق في التنمية تحت شعار "لا أحد يُترك في الخلف Leave No One Behind"، وتبعا لذلك انعقد في القاهرة مؤتمر إقليمي من أجل تنفيذها في المنطقة العربية بالتعاون مع الجامعة العربية[235].

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة:

رغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة، غير أن مفهومه ليس جديدا من المنظور الإسلامي، فقد جاء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بعدة نصوص تعد ركائز جوهرية للتنمية المستدامة وتحدد الضوابط المنظمة لعلاقة الإنسان بمحيطه لاستمرار الحياة، لذلك اهتم العديد من

[235] حسينة قانة، دور الإعلام الرقمي في دعم قضايا التنمية المستدامة، بيت الأفكار للنشر، الجزائر، 2024، ص ص 74 – 75.

المفكرين والفقهاء المسلمين بموضوع التنمية، إذ خلصوا إلى أن التنمية لا تقتصر على عملية الإنتاج فقط، وإنما هي عملية مرتبطة أساسا بكفاية الإنتاج وكذا العدالة في التوزيع، وهي عملية تهدف كذلك إلى ترقية الفرد وتنميته على مستوى كل المجالات، لقوله تعالى: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلناكم فيها معايش قليلا ما تشكرون"[236]. فالتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي تقوم على توفير متطلبات البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل، سواء كانت هذه المتطلبات روحية أو مادية، بالإضافة إلى حق الإنسان في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويعد هذا من خصائص التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي وهو ما يميزها عن غيرها من النظم، لأن التنمية في الإسلام تقوم على مبدأ التوازن والاعتدال في تلبية حاجيات الإنسان بما يتوافق مع طبيعة هذا الكائن البشري، وأن التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي تجعل الإنسان أمينا على الطبيعة ورفيقا بها وبعناصرها بحيث يأخذ منها ما يسد به حاجته بدون إسراف أو إفراط[237].

مما سبق نستخلص بأن التنمية المستدامة تتمتع بخصائص عديدة، منها:

- تتميز أهداف التنمية المستدامة بالشمولية وذلك لسعيها لتحقيق التنمية في كل المجالات المرتبطة بالحياة مع العمل على تحسين الموازنة بين المداخيل ونوعية الخدمات والحفاظ على نظام بيئي سليم لاعتبار البيئة الطبيعية محيط حيوي بكل عناصره.
- قيام التنمية المستدامة على عدة مقومات أهمها الإنسان والبيئة، مما يُمكِن من استدامة الموارد واستمراريتها لكفاية احتياجات الأجيال الحالية مع إعطاء الأولوية لحاجيات الفرد

[236] سورة الأعراف، الآية 10.
[237] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص ص 235 – 236.

الأساسية، دون المساس ولا الإضرار بقُدرات الأجيال المستقبلية على سد احتياجاتها من الموارد الطبيعية.

- تمكن التنمية المستدامة من مواجهة التحديات والتقريب بين مختلف الدول خاصة المتقدمة والنامية وقدرتها على تجسيد النمو وتطوير المعرفة واستمرارية رقي وتطور الفرد والدولة[238].
- قيام التنمية المستدامة على البعد الزمني الذي يُعد أساسها، إذ تكون طويلة المدى.
- تنمية العنصر البشري من أهم أهداف التنمية المستدامة.
- مراعاة التنوع في المجتمعات وخصوصياتها سواء على الصعيد الثقافي أو الديني أو الحضاري[239].

كما يمكن تحديد خصائص التنمية المستدامة وفق المفاهيم المتعددة الممنوحة لها سواء من طرف التشريعات أو الفقهاء، وهي خصائص تميز التنمية المستدامة عن غيرها من المصطلحات، ومنها:

1- البعد الزماني والمكاني للتنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على عدة أهداف تتميز ببعدها الزمني حيث تصل إلى أطول مدة ممكنة معتمدة في ظلك على تقدير الإمكانيات المتوفرة في الحاضر، وبذلك يتم التخطيط لها لفترة زمنية طويلة مستقبلية مع تقدير المتغيرات، وهي بذلك تنمية تقوم على مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية مع تحقيق الاكتفاء للأجيال الحالية، وهو ما يمكن تقديره زمنيا بحوالي 25 إلى 50 سنة، فهي بذلك تتميز بالاستمرارية والتغير وفق تغير حاجيات الإنسان وتطورها، كما

[238] جمال فلاح معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 56.
[239] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 237.

يرتبط قياسها بأبعاد مكانية، حيث يمتد تحقيق التنمية المستدامة ويتوسع جغرافيا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي حتى الوصول إلى المستوى العالمي أو البعد العالمي لمختلف العمليات[240].

2-الطابع التكاملي للتنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية الفرد والبشر أو الجماعة البشرية ككل من جهة، وتسعى من جهة أخرى إلى الحفاظ على الأرض بمختلف مكوناتها، لذلك تقوم بالتنسيق بين مختلف السياسات فيما يتعلق باستخدام الموارد وكذا الاستثمارات وذلك بالعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بحيث يحقق التنمية المستدامة المستمرة والمتواصلة، ويحافظ على المنظومة البيئية، كما تعمل التنمية المستدامة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يجسد رفاهية الإنسان وكذا تكريس العدالة، إضافة إلى الاهتمام الكبير بالتنمية البيئية خاصة في استغلال الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة، وبذلك يظهر التكامل في مفهوم التنمية المستدامة، وذلك لاهتمامها بكل الجوانب للمجتمع وكذا لارتكازها على عدة أبعاد مترابطة العناصر وغير القابلة للفصل، إذ تقوم التنمية المستدامة كفكرة على الحفاظ على المحيط الحيوي ككل بكل ما يرتبط به من عناصره الجوهرية كالماء، الهواء، التربة، الموارد الطبيعية، وذلك بالموازاة مع ضرورة الحفاظ على التنوع البيئي لمختلف الكائنات الحية من خلال الحفاظ على أداء مختلف الموارد للحاضر وحتى للمستقبل، كنوع من أنواع الشراكة مع الأجيال القادمة فيما يخص الموارد الطبيعية المتوفرة[241].

المطلب الثاني: مبادئ وآليات التنمية المستدامة:

[240] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 92.
[241] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص ص 64 – 65.

للتنمية المستدامة عدة مبادئ تقوم عليها، خاصة بعد الانتشار الكبير لمفاهيم التنمية المستدامة في المؤتمرات الدولية وكذا الاجتماعات الرسمية للحكومات ومختلف مراكز القرار الدولي، حتى أصبحت مطلبا شعبيا بامتياز خاصة بعد إصدار تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 والذي أكدت فيه على حقوق الأجيال القادمة في موارد الأجيال الحالية[242].

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة:

نتيجة لتبلور فكر بيئي جديد مع بداية القرن الواحد والعشرين، تزامن معه بروز عدة مبادئ للتنمية المستدامة منها:

أولا: مبدأ الاحتياط:

يعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، والذي يُراد به تجسيد الدول وتبنيها لإجراءات احتياطية لحماية البيئة بما يتلاءم وإمكانياتها، وهو مبدأ أُستحدث في مجال البيئة على المستوى العالمي، والذي يتضمن ألا تحتج الدول بعدم توفر التقنيات العلمية والحالية لعدم اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة من أجل الوقاية من الأخطار الناجمة عن الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، بمعنى لا يمكن الاحتجاج بغياب الإمكانيات العلمية وجعلها كسبب يحول دون معالجة الأخطار التي قد تؤدي إلى أضرار جسيمة بالبيئة[243].

ثانيا: مبدأ شمولية النطاق وتكامل الأعمال:

والذي يقصد به تشجيع جميع مكونات المجتمع على المشاركة في كل مراحل التنمية، سواء حكومات أو قطاع خاص أو منظمات المجتمع المدني، ذلك أن المشاركة يراد بها قيام تلك المكونات

---

[242] زوليخة عطاء الله، قانون البيئة والتنمية المستدامة في ظل التحديات المدمرة للبيئة – جريمة التلوث النووي نموذجا –، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص 38.

[243] باديس الشريف، المختصر في قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية في ضوء التشريع والتنظيم الجزائري – الطبعة الأولى، بيت الأفكار، الجزائر 2025، ص 28.

بأدوار في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك إما بالجهد أو الوقت أو المال أو الخبرات أو حتى المعلومات، ولذلك يتوجب على الفاعلين لتجسيد برامج واستراتيجيات التنمية المستدامة تشجيع الناس على المشاركة وتسهيل ذلك، إضافة إلى إدماج التكاليف والمنافع النسبية عند وضع الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة في مختلف القطاعات وتطبيقها[244].

ثالثا: مبدأ التلوث الدافع:

هو من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، والهدف منه هو ردع الجهات المتسببة في التلوث بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية وإلزامها بمختلف التكاليف والأعباء المترتبة عن الأضرار البيئية نتيجة نشاطاتها وذلك لإحقاق التوازن بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والتنمية المستدامة، وقد تبنت هذا المبدأ أغلبية دول العالم، بحيث يتحمل بمقتضاه كل شخص طبيعي أو معنوي يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق أضرارا بالبيئة، نفقات كل التدابير المتعلقة بالوقاية من التلوث وكذا تقليصه وإعادة البيئة إلى حالتها الأصلية[245].

رابعا: مبدأ الحكم الرشيد أو الراشد:

لتجسيد التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم على المستوى الوطني والمحلي على مبدأ الشفافية في صنع القرار، وكذا مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، وتفعيل قواعد المسؤولية والمساءلة وكذا المحاسبة على التنفيذ، بالإضافة إلى وضع أسس واضحة تخص استغلال الموارد وكذا استعمال الأموال العامة وترشيد الإنفاق[246].

---

[244] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 30.
[245] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 30.
[246] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص 36.

فحسب التقرير الأممي للتنمية الإنسانية العربية لسنة 2022، فإن مؤشر الحكم الراشد يقاس من خلال ثلاثة محاور ذات أهمية متساوية[247]:

- سيادة القانون Rule of law.
- سهولة الوصول إلى العدالة Ease of access to justice.
- المساءلة المؤسسية والفعالية والمشاركة Institutional accountability and effectiveness.

خامسا: مبدأ العدالة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة:

يسعى هذا المبدأ على ترسيخ التوزيع العادل للدخل وللموارد الطبيعية مع تأمين الاحتياجات البشرية لمختلف فئات المجتمع الحالي، مع ضمان تأمين الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي يوفر لهم الفرص ذاتها أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتهم[248].

سادسا: مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:

يدعو هذا المبدأ إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها وذلك من أجل ضمان استدامة التنمية، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية استغلالا وفقا خطط من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الاعتماد على الموارد المتجددة بشكل يتلاءم وقدرتها على التجدد وكذا استغلال الموارد غير المتجددة وفق استراتيجيات تسمح باستمرارها على المدى الطويل[249].

الفرع الثاني: آليات التنمية المستدامة:

[247] UNDP, Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, Arab Human Development 2022, 2022, P48.

[248] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص 37.

[249] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص 38.

وضحت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (2002) أهم الآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، منها:

أولا: الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

وذلك بإجراء عمليات تصحيح للسوق عن طريق إدخال العناصر البيئية للحد من ممارسة الأنشطة البيئية غير المرغوبة وكذا الحد من استهلاك مختلف المنتجات أو الخدمات التي تؤثر سلبا على البيئة، كذلك تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الاستدامة بإقناع الأفراد وكذا المؤسسات بالاستخدام العقلاني للموارد وتخفيض تأثراتها السلبية على البيئة، وذلك برفض رسوم وإتاوات على الانبعاثات والمواد المُلوثة للبيئة، إضافة إلى تشجيع السلوكيات المرغوبة من خلال استخدام سياسات الدعم والمنح والقروض من أجل تشجيع مثلا توليد الطاقة بطرق غير تقليدية، مع اتخاذ بعض الإجراءات التعويضية مثلا على الأفراد الذين يفقدون جزء من دخلهم نتيجة ما يُفرض عليهم من قيود بيئية، ومن أمثلة ذلك تعويض المزارعين عن قيود استخدام الأراضي في المناطق المُعلَنة محميات طبيعية، أو تقييدهم ومنعهم من استخدام الأسمدة الكيماوية في بعض المناطق، وكذلك اتخاذ إجراءات تعويضية على بعض الصناعات والزراعات التي تساعد على إعادة معادلة التلوث البيئي، كزراعة بعض الأشجار التي تساعد على امتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[250].

ثانيا: الآليات التنظيمية والتشريعية:

من أهم الآليات التنظيمية والتشريعية هو تحديد المعايير البيئية والتي تعد جوهر هذه الآليات، حيث لابد من الاتفاق على الأهداف البيئية المراد تحقيقها، وكذا التكاليف التي يجب تحملها من أجل تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتوفرة في هذا المجال، فمثلا معايير

[250] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 248.

الانبعاثات تحدد الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات، كما تحدد معايير المنتج النسب القصوى لتركيز بعض المواد التي تسبب أضرارا للبيئة أو لصحة الإنسان في المنتج كتركيز الرصاص أو الكبريت مثلا، كما يجب تشديد القيوم على بعض الأنشطة التنموية من استلزام تصاريح لاستخدام الموارد البيئية وما يرتبط بها من صرف الملوثات، على أن تُمنَح هذه التصاريح أو التراخيص لمدة محددة من الوقت من أجل التحكم الجيد باستخدام الموارد والبيئة. وفي مقابل ذلك فرض غرامات بيئية كإجراء ردعي وتبعي لنظام التراخيص والتصاريح البيئية تهدف أساسا إلى ضمان تحقيق الأهداف البيئية المحددة مسبقا في الترخيص أو التصريح بممارسة نشاط مخالف للشروط التي نص عليها التصريح أو الترخيص وبالتالي مخالف للمعايير المحددة[251].

ثالثا: الآليات المرتبطة بترقية الوعي المجتمعي:

تمثل هذه الآليات التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة، لارتباطها بتغيير سلوك الإنسان فيما يخص استهلاك الموارد الطبيعية من جهة، والحفاظ على البيئة وحمايتها من جهة ثانية، وذلك بالموازاة مع توفير حاجيات الإنسان، ذلك أن التنمية المستدامة تسعى دائما إلى دعم القيم التي تساعد على تشجيع الاستهلاك مع مراعاة قدرة النظام البيئي على التحمل من خلال الاعتماد على جملة من الأدوات منها التركيز على تكثيف البرامج التعليمية الموجهة للمستهلكين بمختلف تصنيفاتهم من حيث السن، المستوى المعيشي والاجتماعي، مع توضيح مفهوم الاستهلاك المستدام وتبيان الأخطار والتهديدات التي تهدد الإنسان إذا لم يغير واقع التنمية السائدة والذي يفتقر إلى مبدأ الاستدامة[252].

[251] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 249.
[252] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 250.

المبحث الثاني: الرهانات العالمية للتنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق عدة أهداف واستراتيجيات تنموية، ذلك أن التنمية المستدامة أساسا هي صفة يجب أن يتسم بها المجتمع وليس الفرد، مما يتطلب وضع مخططات تنموية ذات أبعاد زمنية طويلة تتعدى الخمس والعشرين سنة، خاصة وأن التنمية المستدامة ليست مجرد مساعي لحماية البيئة فقط، وإنما تعدت ذلك إلى مفهوم جديد يشمل كذلك النمو الاقتصادي، ويقوم على إرساء مفاهيم توفر العدل والفرص للجميع وليس لفئة دون الأخرى، وذلك بمراعاة الموارد العالمية وقدرتها على التحمل، مع قابلية التنمية للاستمرار، وهو ما أكدته الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية باعتبار التنمية تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع توفير الإمكانية لتلبية احتياجات أجيال المستقبل، فالتنمية المستدامة عبارة عن عملية تجتمع فيها السياسيات الاقتصادية والمالية والتجارية والطاقوية والزراعية والبيئية والاجتماعية مما يحقق تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، لذلك يجب الاستثمار في صحة وتعليم وترقية الأجيال الحالية من أجل عدم ترك أي ديون اجتماعية على الأجيال القادمة، ويجب أيضا الاستغلال الأمثل والعقلاني وغير المفرط للموارد وتجنب إساء استغلالها ومراعاة طاقة الأرض وقدرة تحملها، وإيجاد الحلول للمشاكل البيئية لما لها من تأثير كبير على نشاطات التنمية، لذلك فإن من أهم تحديات التنمية المستدامة هو إعطاء الأولوية للإنسان ولحقوق الإنسان[253].

فقد أكد ريتشارد سمولي Richard Smalley أن أهم المشكلات التي تواجه العالم هي: الطاقة، المياه، الغذاء، الفقر، الحروب، الأمراض، التعليم والإرهاب، ولكن متى توافرت الطاقة الكافية أصبح بالإمكان الحصول على مياه نظيفة وإنتاجها، وبتوافر الماء النظيف يسهل إنتاج

[253] رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010، ص ص 25 – 26.

الغذاء، وبذلك تُحَل مشكلات الفقر وكذا المشاكل البيئية، لأن توافر الطاقة يرجع يرفع المستويات المعيشية وهو ما يسمح بحماية البيئة والحفاظ عليها بشكل جيد، إذن فالسر كله حسبه هو الطاقة[254].

المطلب الأول: إنجاز أهداف التنمية المستدامة للألفية:

يرتبط التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية المستدامة أساسا بإنجاز ومعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك بشكل متوازن ومتزامن، إذ هناك ثلاث طرق تؤثر بها الطاقة على التنمية المستدامة، وهي:

- الطاقة باعتبارها مصدر للمشكلات البيئية.
- الطاقة كعجلة دافة للتنمية الاقتصادية الشاملة.
- الطاقة باعتبارها إحدى الآليات التي تُلبى بها الاحتياجات الأساسية للإنسان.

مع الإشارة إلى أن هذه الطرق ترتبط ارتباطا وثيقا برؤوس مثلث التنمية المستدامة والمتجسدة أساسا في الاقتصاد، المجتمع والبيئة، لذلك اعتبر الكثير من الفاعلين في هذا المجال أن الطاقة هي نقطة ارتكاز التنمية المستدامة، لاعتبارها محور التنمية المستدامة الثلاث الجوهرية، وبذلك تتحقق العلاقة بين الطاقة وبين أبعاد التنمية المستدامة الجوهرية، ذلك لما للطاقة من دور حاسم في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تحويل مختلف الموارد إلى سلع وخدمات ذات منفعة، مما يجسد البُعد الاقتصادي، كما أن وجود المشروعات الطاقوية يرفع من مستوى التنمية بالنسبة للإنسان وغيرها من المكتسبات مما يساعد على بناء جيل ذو مستوى عالي وبالتالي تحقيق قوى عاملة مؤهلة وتحصل على مداخيل كبيرة وهو ما يجسد البعد الاجتماعي،

[254] رضا عبد السلام، الطاقة النووية وأهداف التنمية المستدامة لمجلس التعاون، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2009، ص ص 13 – 14.

كما أن توفر المداخيل والاستقرار الاقتصادي يساعد على حماية البيئة والحفاظ عليها باستغلال مختلف الوسائل المادية والبشرية وهو ما يحقق البعد البيئي[255].

غير أن زيادة وتيرة الصراعات على الموارد الطبيعية، وما يقابلها من ارتفاع في معدلات الفقر والجوع وتراجع مستويات الأمن خاصة الغذائي والمائي، دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة للتفكير في إيجاد بدائل وأفكار جديدة تتناسب مع التطورات الراهنة وتم التصديق عقب ذلك على فكرة التنمية المستدامة باعتبارها فكرة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، ولذلك تم تحديد عدة أهداف لابد من الالتزام بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد عرفت هذه الأهداف تطورا عدديا من البرنامج الأول التنموي للأمم المتحدة للبرنامج الثاني، حيث كان عدد هذه الأهداف بداية ثمانية أهداف لترتفع فيما بعد إلى سبعة عشر هدفا، وقد سعت أغلب الدول خاصة النامية منها إلى الالتزام بها وتنفيذها واقعيا مما أوجد سياسات تنموية على المستوى المحلي والعالمي تتميز بالتنوع والخصوصية لارتباطها بعدة عوامل تتباين من دولة إلى أخرى، هذا التباين هو الذي يوضح معدلات التفاوت في عملية التنمية من دولة إلى أخرى[256].

فهذا التباين والتفاوت في معدل التطور والنمو بيم مختلف الدول، وعدم وجود تكافؤ في الفرص المتاحة لكل دولة من أجل تحقيق التنمية خاصة في الوقت الراهن مع العولمة والانفتاح بين الدول، دفع إلى السعي لإيجاد حد أدنى من الاكتفاء يتشارك فيه الجميع، لذلك لجأت بعض المنظمات والجهات الفاعلة في هذا المجال أهمها منظمة الأمم المتحدة إلى تحديد استراتيجيات

[255] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 16.
[256] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 41.

وبرامج تقلص من الهوة الموجودة بين الدول خاصة المتقدمة منها والنامية، وذلك بوضع عدة أهداف في خلال مرحلتيْن أساسيتيْن[257].

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة للألفية في مرحلة أولى من سنة 2000 إلى 2015:

تكفلت الأمم المتحدة بالسعي من أجل تجسيد وتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال تجسيد مجموعة من الأهداف التي تم تخصيصها مع مخطط أول تزامن مع بداية الألفية لسنة 2000 ويستمر حتى سنة 2015، وذلك من خلال قيامها بعدة خطوات ومبادرات تهدف إلى تنبيه المجتمع الدولي بضرورة التعاون والاتفاق على أطر عامة يتم العمل بمقتضاها لتحقيق التنمية المستدامة بالدرجة الأولى وللوصول إلى الحد من الفقر والجوع تبعا لذلك، حيث خلصت هذه المساعي والجهود إلى اجتماع ممثلي 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية سنة 2000 وتم اتفاق بين كل الفاعلين في المجتمع الدولي على ضرورة وضع صيغ جديدة لأهداف مشتركة من أجل تحقيق التنمية على المستوى العالمي، وهو ما تأكد بإعلان الأمم المتحدة للألفية الذي جاء في مضمونه عدة أهداف تسعي للقضاء على الجوع والفقر ودفع عجلة التنمية وتحقيق حماية للبيئة والمحافظة عليها، حيث تضمن هذا الإعلان عدة فقرات يمكن استنتاج منها عدة أهداف تعتبر أهدافا ذات طابع إنمائي للألفية، ويمكن إدراجها في ثمانية أهداف كما يلي[258]:

أولا: القضاء على الفقر والجوع:

من أهم أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر والجوع والحاجة، غير أنه في الحقيقة لا يوجد تعريف واحد محدد وموحد بالنسبة لمفهوم الفقر ويرجع سبب ذلك إلى أن مفهوم

[257] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 42.
[258] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 42 – 43.

الفقر يختلف ويتباين بين المجتمعات والأزمنة وكذا خلفيات هذه الظاهرة وجذورها، فقد تضمن قاموس الاجتماع معنى لكلمة الفقر Poverty التي تدل على تدني أو انخفاض المستوى المعيشي، أي عدم كفاية هذا المستوى لتلبية احتياجات الفرد أو الجماعة، غير أن المدلول يبقى نسبي وذلك لارتباطه بكيفية توزيع الثروة في مجتمع ما، وتبعا لذلك تضمن تقرير التنمية الصادر عن بنك النقد الدولي لسنة 1980 مدلولا للفقر باعتباره "سوء التغذية والأمراض والجهل والأمية ويكون دخل الفرد فيه أدنى من مستوى العيش الكافي أو اللائق"، ثم تطور هذا المفهوم في تقرير سنة 1995، حيث أصبح يعتبر أن: "الفقر هو عدم إمكانية تحقيق أدنى مستوى للمعيشة في ظل مجتمع ما خلال مدة زمنية محددة"، بحيث يُلاحَظ أن مفهوم الفقر أصبح أكثر شمولية باتساعه ليشمل عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية اللازمة لمعيشة الفرد، والتي تعتبر مترابطة فيما بينها، كالرعاية الصحية، الأمن والتعليم وغيرها، ولذلك اتجهت منظمة الأمم المتحدة والفاعلين الدوليين في هذا المجال إلى إعادة النظر في مفهوم الفقر وعملت على منحه مفهوما شاملا يتسع لمختلف المجالات ويتضمن كل أوجه الحرمان التي تنس الإنسان ويعاني منها، كما عملت على وضع خطط إنمائية للقضاء على الفقر كظاهرة وكذا للقضاء على أسبابه ومسبباته، وذلك بدعوة المجتمع الدولي إلى التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق هذا الهدف، وتأكيدا لذلك قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوما دوليا للقضاء على الفقر بموجب القرار رقم 47/196 المؤرخ في 22 جانفي 1992[259]، وذلك بالسعي لخفض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم

[259] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 43 – 44.

اليومي مستويات معقولة حوالي الدولار الواحد في آفاق 2015، وذلك عن طريق توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب والنساء[260].

ثانيا: ضمان تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

الهدف الثاني للتنمية المستدامة مرتبط بالتعليم، باعتباره عملية تتميز بالاستمرار وتهدف أساسا إلى تنمية الفرد وترقية المواطن وتطويره وذلك في إطار ضمان طفولة سعيدة، حيث أنه يحق لكل فرد الحصول على تعليم يتناسب مع سنه من جهة ويتفق مع قدراته وكفاءاته واستعداداته من جهة ثانية، وذلك عبر تجسيد تمدرس ابتدائي لكل الأطفال وبجميع المستويات في غضون سنة 2015، حيث أن الواقع يؤكد وجود ملايين الأطفال في سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية وأن غالبية هؤلاء الأطفال يعيشون في مناطق ريفية، وذلك ما يسبب تفاوت على مستوى التعليم والمعرفة بين قاطني المدن والأرياف، وهو ما يعرقل تعميم التعليم الابتدائي على الجميع في غضون سنة 2015، بالإضافة إلى مشكلة الجوع وسوء التغذية تعتبران من الأخطار التي تعرقل قدرة الأطفال على التعلم، ولذلك لابد من توفير الأمن الغذائي وتعميم التعليم في نفس الوقت من خلال تأهيل سكان الأرياف والمناطق النائية وتمكينهم من توفير حاجاتهم الذاتية وبذلك يتمكنون من التغلب على الجوع والفقر والجهل والأمية لارتباط العناصر فيما بينها وتأثيرها على المجتمع والجماعة ككل، فمضمون هذا الهدف الثاني أساسا هو ضمان تمكن الأطفال في كل مكان وبدون تمييز بينهم على إتمام مرحلة التعليم الابتدائي[261].

ثالثا: كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء:

---

[260] وليد الأشوح، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 46.

[261] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 45.

يعمد هذا الهدف إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بإزالة الفوارق والتفاوت بين الجنسين على كافة المستويات مع القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة وتمكينها من المشاركة في مختلف المجالات[262].

ذلك أن مدلول المساواة بين المرأة والرجل يعتبر من المبادئ العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، وهي تهدف إلى معاملة الجنسين بذات الطرق والكيفيات، فمتى تمت المعاملة على أساس الجنس فإن هذا يدخل في إطار التمييز، لذلك فإن مضمون هذا الهدف هو حث المجتمع الدولي والمجتمع المحلي على إحقاق مساواة بين الرجال والنساء وفق ما تضمنته النصوص الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومعنى أهذه المساواة هو أن لجميع البشر سواء كانوا رجالا أو نساءا، الحق في ترقية وتطوير قدراتهم وكفاءاتهم، وكذا اختيار أسلوب الحياة التي يريدونها بدون أي قيود ترتبط بنوع الجنس، ولما كانت المرأة هي الطرف التي مسها هذا التمييز، جاء هذا الهدف والمسعى الإنمائي من أجل تكريس أحقية المرأة في الحصول على ذات الحقوق وإتاحة ذات الفرص المكفولة للرجال وزيادة على ذلك تمكين المرأة في مختلف المجالات وفق المفهوم الواسع لهذا الهدف والغايات التي يرجوا تحقيقها[263].

رابعا: تقليل عدد الوفيات من الأطفال:

يسعى هذا الهدف إلى خفض عدد الوفيات من الأطفال، خاصة الأطفال دون سن الخامسة وذاك بتطوير وتوفير الرعاية اللازمة الموصى بها في هذا السن والتي يحتاجون إليها[264].

وقد بدأت هذه المساعي انطلاقا من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي جاءت بتعريف الطفل، حيث تضمن المادة الأولى من الاتفاقية المشار إليها

---

[262] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص 48.
[263] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 45 – 46.
[264] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص 48.

سابقا تعريفا للطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامن عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه".

لذلك جاء هذا الهدف الإنمائي من أجل تكريس حماية للأطفال وتقليص عدد الوفيات منهم، خاصة ما تعلق بالأطفال دون سن الخمس سنوات وذلك لارتباط النسبة الكبيرة للوفيات من الأطفال بهذه الفئة العمرية، وهو ما أكدته عدة دراسات وإحصاءات تهدف إلى وضع خطط وبرامج من أجل حماية الأطفال والحفاظ عليهم، حيث انخفض فعلا منذ سنة 1990 معدل الوفيات لدى الأطفال تحت سن الخامسة بنسبة 47%، غير أن التهديدات مازالت قائمة لانتشار بعض الأمراض والأوبئة والتي تؤثر بدرجة كبيرة على الأطفال وتهدد حياتهم، ففي جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا مثلا، يموت طفل واحد من بين كل عشرة أطفال دون بلوغ سن الخامسة، ولكن سجلت انخفاضات في نسب وفيات الأطفال بمعدل النصف في السنوات الماضية الأخيرة، وذلك بسبب تحسن المستوى المعيشي وتحقيق نوع من الاكتفاء الغذائي وتوفير الرعاية الصحية اللازمة، غير أن الوفيات لازالت موجودة لذلك يرمي هذا الهدف إلى خفضها وذلك بمضاعفة وتكثيف الجهود في عدة مجالات مترابطة ومتداخلة من أجل حماية حياة الأطفال[265].

خامسا، ترقية وتحسين القدرة والصحة الإنجابية:

حيث اختلفت التعاريف الخاصة بالقدرة والصحة الإنجابية باعتبارها من الأهداف المهمة للتنمية المستدامة، فمنهم من ربطها بالسلامة البدنية والعقلية وكذا الاجتماعية وليس مجرد انتفاء وجود عارض أو مرض أو عجز أو تشوه في الأجهزة وعملها، وهي مرتبطة بعدة مستويات تنموية منها اجتماعية واقتصادية ومنها ما يتعلق بسبل وطرق الحياة وبمكانة المرأة، وبتوفر الرعاية الصحية ونجاعتها، كما يعني هذا الهدف قدرة الناس على أن تكون لهم حياة آمنة ومُرضية بما يكفل

[265] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 47.

قدرتهم على الإنجاب وأن تكون لهم حرية فيما يخص تقرير الإنجاب من عدمه، ومواعيده وكيفياته، مع مراعاة قدرة المرأة على العيش بالموازاة مع إنجابها وذلك بأن يُكفل لها رعاية صحية آمنة تجعلها بعيدة عن مخاطر أمراض النساء وانعكاساتها. أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت الصحة الإنجابية بأنها حالة الرفاه البدنية والعقلية والاجتماعية في جميع الأمور المرتبطة بالأجهزة، ولذلك لابد من توفر عدة عناصر لتجسيد صحة إنجابية، منها[266]:

- الحصول على المعلومات والثقافة الكافية فيما يخص تنظيم الأسرة.
- توفير الخدمات المرتبطة بالأمومة قبل، أثناء وبعد الولادة، بما في ذلك رعاية المولود.
- علاج مشكلة العقم واتخاذ كافة التدابير للوقاية منه.
- حماية المرأة من مخاطر الإجهاض غير الآمن ومعالجة آثاره.
- معالجة الأمراض المرتبطة بالجهاز التناسلي.

وذلك نظرا لما لهذه الصحة من تأثير على صحة الإنسان ككل من جهة، وعلى صحة الجماعة والمجتمع من جهة أخرى.

سادسا: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة وأمراض معدية أخرى:

يتجه هذا الهدف الإنمائي السادس إلى السعي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على مناعة البشر، وبالتالي تؤثر على المجالات المرتبطة به كالتنمية الريفية وكذا الإنتاجية الزراعية وما يتبعها من تأثير على الأمن الغذائي، ذلك أن اخفاض التغذية أو سوئها قد يزيد من احتمالات الإصابة بالمرض، ومن أجل هذا سعت منظمة الأمم المتحدة إلى منح الدعم الكافي لواضعي الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بمكافحة

[266] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 48 – 49.

فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى في الخطط المرتبطة بالأغذية. إن هذا الهدف يرمي إلى تحقيق غايات محددة منها[267]:

- الحد من انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة 'الإيدز' بحلول عام 2015.
- توفير العلاج لفيروس نقص المناعة المكتسبة لجميع الفئات التي تحتاجه.
- الحد من انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية الخطيرة بحلول عام 2015.

سابعا: تعزيز الاستدامة البيئية وضمانها:

يجب أن يكون النمو شاملا وسليما من الجانب البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بهدف القضاء على الفقر وتوفير الرفاه للأجيال الحالية والأجيال القادمة، بحيث أن تواصل التغيرات البيئية الحاصلة في الوقت الراهن والمترتبة خاصة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد أثرت بشكل مباشر على الأراضي والغابات والأنواع البيولوجية التي أصبحت مهددة بالفقدان[268].

لذلك لابد من إدماج عدة غايات في البرامج والسياسات الوطنية من أجل السعي للحفاظ على الموارد البيئية وعلى رأسها الغابات، حيث تُعد هذه الأخيرة الركيزة الأولى للبيئة العالمية ككل، ولكنها مهددة بخطر الاختفاء بمعدلات تدعو للقلق، كذلك العمل من أجل التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخفض معدلات فقدان التنوع البيولوجي وذلك بزيادة المساحات المحمية من سطح كوكب الأرض وعلى عدة مواقع امتداد البلدان والأقاليم[269].

لذلك وُضعت عدة معايير لتحقيق الاستدامة البيئية كهدف تنموي، منها[270]:

---

[267] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 50.
[268] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 50.
[269] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص 51.
[270] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 51.

- القضاء على مشكل التصحر وذلك بحماية الغطاء النباتي خاصة ما تعلق منه بالغابات والمحافظة على التنوع الحيوي.
- توفير المياه الشروب للسكان بصفة دائمة ومستمرة.
- وضع خطط وبرامج فعالة من أجل الحصول على وسائل الصرف الصحي الآمنة والناجعة.

ثامنا: السعي لإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية:

يراد بهذا الهدف تحقيق شراكة عالمية لتجسيد التنمية، إذ تسعى منظمة الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الدول الأقل نموا أو النامية خاصة ما يتعلق بالنظام الاقتصادي والمالي، وكذا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك بإنشاء نظام اقتصادي بين عدة أطراف وفق قواعد واضحة ومحددة ويتسم بالانفتاح والنزاهة ويقوم على إعفاء صادرات الدول النامية من الرسوم الجمركية وإنقاص ديونها أو إعفائها منها، والتعهد بتقديم دعم أكبر للدول التي تسعى وتلتزم بإنقاص من نسبة الفقر فيها[271].

إضافة إلى قيام تلك الإجراءات على أساس المساواة وعدم التمييز والمعالجة الشاملة لمشكلة الديون وترقية التعاون مع القطاع الخاص من أجل الاستفادة من فوائد التكنولوجيات الجديدة خاصة التكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات والاتصالات[272].

يمكن مما سبق استخلاص أن الأهداف الإنمائية الثمانية الموضحة سابقا لم تتمكن من القضاء والإحاطة بكل الأزمات التي تعرفها الدول النامية، مما دفع إلى وضع استراتيجية تنموية أخرى

[271] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 52.
[272] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص 54.

تتسم بالشمولية أكثر، وذلك بزيادة عدد الأهداف للتمكن من الإحاطة بشكل كلي بما يعترض التنمية من معوقات في الدول النامية[273].

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة للألفية في مرحلة ثانية من سنة 2016 إلى سنة 2030:

بعد انتهاء المرحلة الأولى المحددة للأهداف الإنمائية الثمانية سابقة الذكر والتي انتهت بحلول سنة 2015، عقبتها مباشرة مرحلة ثانية بمخطط ثان بدأ تنفيذه سنة 2016 ليمتد لغاية سنة 2030، وقد اعتمدت 193 دولة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة هذا المخطط الخاص بالتنمية المستدامة الحديثة بصفة رسمية تحت عنوان: "تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والذي انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر 2015، وتشمل هذه الخطة 17 هدفا يتضمن 169 غاية، وترمي هذه الخطة التي اتسمت بالشمول والتكامل والتحويل إلى الحث على اتباع استراتيجيات جديدة تعمل على القضاء على الفقر وتكريس عالم مستديم للسنوات القادمة من خلال عدة أهداف تتماشى والوقت الراهن، كالحد من الفقر والقضاء على الجوع وتكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وظروف وفرص عمل ملائمة والحفاظ على البيئة وحمايتها وتكريس كرامة ورفاهية الأفراد[274]، ويمكن تفصيل أهمها كما يلي:

أولا: تمتع الجميع بأنماط عيش صحية:

[273] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 53.
[274] خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد للنشر، مصر، 2021، ص 29.

دعت منظمة الصحة العالمية إلى ضرورة وضع خطط وبرامج تهدف إلى ضمان ممارسة الجميع أنماط صحية للعيش مما يحقق الرفاهية للجميع وعلى اختلاف الأعمار وذلك من خلال إدراج عدة نقاط يجب تجسيدها بحلول سنة 2030، منها[275]:

- إنقاص المعدل العالمي للوفيات عند الولادة بحلول سنة 2030.
- توفير كل الإمكانيات واستغلال الوسائل الحديثة والأدوات من أجل تفادي وخفض الوفيات من الأطفال.
- القضاء على الأمراض والأوبئة كالسل والملاريا وغيرها بحلول عام 2030.
- الحد من خطر انتشار المخدرات وتناول الكحول بشكل مضر بالصحة وضمانات العلاجات المناسبة للوقاية منه.
- وضع استراتيجيات جدية للحد من حوادث المرور وما ينجم عنها من وفيات وإعاقات.
- تسهيل إجراءات الحصول على الرعاية الصحية اللازمة مع ضرورة توفير الأدوية واللقاحات الفعالة وذات التكلفة المعقولة.
- السهر على تنفيذ الاتفاقية الإطارية الخاصة بمنظمة الصحة العالمية الرامية لمكافحة التبغ في كل البلدان.
- رفع ميزانية التمويل في القطاع الصحي وزيادة التوظيف في هذا القطاع والعمل على ترقية اليد العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها.

[275] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 53 – 54.

- تفعيل نظام الإنذار المبكر فيما يخص المخاطر الصحية المحلية وذلك للحد من المخاطر والآثار الناجمة عن ذلك[276].

ثانيا: التربية المستدامة أو التعليم المستدام:

اصطلح على التعليم الذي يهدف إلى تجسيد التنمية المستدامة وتحقيقها بالتربية أو التعليم المستدام، وهي الفكرة الجوهرية التي ارتكزت عليها الألفية الثالثة، فهو عبارة عن عملية مرتبطة بالتعلم أو مقاربة التعليم ترتكز على مبادئ التنمية المستدامة، وهو يهتم بكل مراحل التعليم ومستوياته وأنواعه، ذلك أن مفهوم التعليم المستدام يرتكز أساسا على ميزات بيداغوجية للتعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة وجملة القيم والمبادئ المرتبطة بها، ويُقصَد بالتعليم المستدام المفاهيم والمضامين التربوية ببرامجها التدريبية والمعرفية التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، فالتعليم الذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة هو ذلك التعليم الذي يساعد الدارسين على اكتساب مختلف المهارات والتقنيات والقيم والكفاءات والمعارف لتكريس تنمية مستدامة على أن يكون هذا التعليم متاحا للجميع وعلى كافة المستويات وباختلاف الوضعية الاجتماعية، فهو تعليم يسعى إلى حث المواطنين وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم، ويوجههم إلى الديمقراطية، بحيث يكون لجميع الأفراد أن يتمتعوا بحقوقهم مقابل الالتزام بواجباتهم، وهو تعليم مستمر يقوم على ضرورة توفير تعليم جيد النوعية ومكفول للجميع بدون أي تمييز أو فوارق، كما يرتكز هذا التعليم على مجموعة من المبادئ التي تساعد على مواجهة التحديات الراهنة وكذا التحديات المقبلة بشكل فعال مثل المشكلات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية وأزمات الماء والغذاء وغيرها من المشكلات. لذلك تضمنت أهداف الألفية للتنمية التعليم المستدام كهدف أساسي وفق برامج واستراتيجيات الأمم المتحدة، حيث تم في سنة 2005 إعلان عن

[276] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 55.

إطلاق ما يسمى بعقد التعليم من أجل تنمية مستدامة وذلك تحت عنوان: التعليم والتعلم من أجل مستقبل مستدام[277].

ثالثا: الإدارة المستدامة للمياه:

يعتبر توفير وضمان الحصول على مياه نظيفة وصحية من أهم الغايات التي يسعى إلى تجسيدها هذا الهدف، وذلك للأهمية الكبيرة للماء بالنسبة للإنسان[278].

إن لمسألة ندرة المياه بعدا أمنيا خطيرا ينعكس بشكل مباشر على الإنسان من عدة جوانب، كون المياه من العوامل التي تتحكم مصير الإنسان ومستقبله، فلقلتها أو انعدامها يرتب عدة نزاعات، مما يستدعي تعاون دولي وجهود موحدة من أجل إيجاد الوسائل والأدوات التي تكفل مواجهة التهديدات المرتبطة بشح المياه أو ندرتها على أمن الإنسان[279].

حيث يعد تقليل استخدام المياه والمحافظة عليها وعدم الإفراط في استعمالها من أكبر التحديات التي يواجهها هذا العصر، حيث يؤدي نقص المياه وندرتها وتناقص نوعية الماء وشحه وعدم كفايته إلى انعكاسات خطيرة تلحق بالدرجة الأولى بالأمن الغذائي وكذا التعليم والاقتصاد والبيئة للفرد والجماعة في كل أجزاء العالم، وذلك للاستعمالات الكثيرة والمتعددة للماء من شرب إلى ري إلى توليد طاقة إلى المساهمة في المشاريع والتنمية الاقتصادية والتي تتطلب كميات كبيرة من الماء، حيث تسعى منظمة الأمم المتحدة إلى ترسيخ سياسة وفكرة الإدارة المستدامة للمياه وذلك بالتشجيع على التقليل من استخدام المياه وضرورة بناء المجتمع وتكيفه مع مشكلات الفيضانات والجفاف والحث على استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل توفير المياه النظيفة وضمان

---

[277] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 56 – 57.
[278] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص ص 56 – 57.
[279] شفيعة حداد، معضلة ندرة المياه وأثرها على الأمن الإنساني، مقال، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 19 جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 599.

استدامتها وذلك برصد معدلات استخدام موارد المياه وتحديد مستويات الإجهاد المائي، حيث أن ندرة المياه وقلتها تؤثر على حوالي 40% من سكان العالم وهو رقم معرض للازدياد مع ما يشهده العالم من تغيرات مناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض وما يتبعه من جفاف وتناقص إمدادات الماء خاصة المياه الصالحة للشرب، ففي سنة 2011 عرف 41 بلدا في العالم إجهادا مائيا كبيرا، حتى أن بعضها اقترب من استنفاذ مخزونه من المياه بشكل كلي، مما كان سيدفعها إلى البحث حتما عن وسائل ومصادر بديلة، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم التي تعاني من مشكلة انعدام الماء حيث تعرف حوالي 14 دولة عربية ندرة حادة في المياه، وهي غالبا تعتمد على مصادر خارجية لسد احتياجاتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى العديد من النزاعات من أجل الحصول على المياه الآمنة والصالحة للشرب بشكل منتظم ومستمر، لذلك لابد من الرفع من الاستثمارات في البنية التحتية، مع وضع خطط لمرافق الصرف الصحي، وترسيخ مبادئ النظافة الصحية، إذ يجب حماية الموارد الإيكولوجية المرتبطة بالماء كالغابات والجبال والأنهار من أجل تفادي مشكلة انعدام المياه، فالمشكل حاليا قد تجاوز مشكل الوقاية من ندرة الماء إلى الوقاية من انعدام الماء، وذلك ما يحتاج إلى تعاون دولي من أجل ضمان الاستخدام العقلاني وغير المفرط للمياه، وكذا دعم مختلف الخطط والبرامج والتكنولوجيات التي تدعم هذا المسعى في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، على أن يكون هذا التعاون على مختلف الأصعدة وكل الدول من أجل تحقيق توازن بين أفراد المجتمع الدولي في الفرص والحقوق[280].

رابعا: ضمان الحصول على الطاقات المتجددة وبأسعار معقولة:

جاء هذا الهدف من أجل تعزيز الاهتمام بالطاقة وتسهيل الحصول عليها بشكل آمن وبأسعار معقولة، وذلك بخفض الاعتماد على الطاقات غير المتجددة والوسائل التقليدية المستخدمة في

[280] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 56 – 59.

استغلالها وتوسيع والتوجه نحو الطاقات المتجددة مع مراعاة الاعتماد عليها حاليا وتمكين الأجيال اللاحقة، وهو ما أكده الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي كلف بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع وذلك بالاعتماد على الدول والحكومات عل تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة من خلال التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة المياه، إضافة إلى تشجيع كل دول العالم على تبني مبادئ التنمية المستدامة في مختلف مخططاتها واستراتيجياتها التنموية[281].

خامسا: توفير وظائف جيدة ونمو اقتصادي شامل ومستدام:

الغاية من هذا الهدف هو تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك بالاعتماد على نظام اقتصادي ومالي، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام الذي يؤدي إلى التطور وتوفير مناصب عمل لائقة للجميع مما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي، خاصة مع العمل على إدراج القطاع الخاص من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وتوفير أكبر قدر من الوظائف الجيدة التي تضمن الحياة الكريمة للفرد[282].

سادسا: تعزيز التقنيات الحديثة لتنمية البنية التحتية:

إن التوجه نحو التصنيع الشامل والمستدام يُمكن القوى الاقتصادية من تحقيق ديناميكية وتنافسية تفتح العديد من فرص العمل وتحسين الدخل مع التشجيع على استخدام التقنيات الحديثة، وتيسير مبادئ التجارة الدولية والتمكين من الاستخدام الأمثل والفعال لمختلف الموارد، والسعي لزيادة وتطوير الاستثمارات في المجال العلمي والبحثي والابتكاري، إذ يعتبر التقدم

[281] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 60.
[282] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 60.

التكنولوجي والابتكارات الحديثة من العوامل الرئيسية لوضع عدة حلول وعلاجات للتحديات والمخاطر الاقتصادية والبيئية[283].

سابعا: خفض أوجه التفاوت وعدم المساواة:

من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة هو منح الاعتبار لكل شخص واعتباره جزءا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالقضاء على كل أشكال التفاوت وعدم المساواة، كالتفاوت في الدخل الذي تعرفه بعض الدول وما يترتب عن ذلك، وكذلك حث الدول وتشجيعها على الاهتمام بذوي الدخل المنخفض، خاصة بعد جائحة كوفيد-19 حيث أن هذا التفاوت قد ارتفع نسبيا بعد الجائحة خاصة بالنسبة للدول الفقيرة وهو ما أثر على الجانب الاجتماعي والسياسي وخاصة الجانب الاقتصادي حيث أن جائحة كوفيد-19 زادت من نسب البطالة على المستوى العالمي ككل[284].

ثامنا: استدامة المدن والمناطق الحضرية:

تعتبر المدن والمناطق الحضرية مراكز النمو الاقتصادي، وذلك لمساهمتها بنسبة كبيرة في الإنتاج المحلي على الصعيد العالمي، غير أنها تعتبر أيضا من أكثر العوامل الملوثة بحيث تنبعث منها حوالي 70% من الانبعاثات العالمية للكربون، وأيضا أكبر مستخدم للموارد، هذا التوسع الحضري المتسارع أدى إلى زيادة في معدل سكان الأحياء الفقيرة وإلى إرهاق البنية التحتية بحيث أصبحت الخدمات غير كافية والأعباء متزايدة (كتوفير المياه، والطرق والنقل، وأنظمة الصرف الصحي وغيرها)، مما يرتب زيادة في تلوث الهواء، خاصة أن أعلى معدلات السكان تكون في المدن والمناطق الحضرية، فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن وهو معدل مرشح للارتفاع بحلول

[283] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 61.
[284] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 62.

عام 2030، مما يستدعي التدخل العاجل من أجل وضع استراتيجيات كفيلة بتنظيم أكثر للمدن والعمل على استدامتها[285].

تاسعا: الاستهلاك والإنتاج المسؤول للموارد الطبيعية:

يعتبر الاستهلاك والإنتاج من أهم الدعائم الدافعة للاقتصاد العالمي، ويكون اعتمادهما بالدرجة الأولى على البيئة وكذا الموارد الطبيعية ولكن بأساليب تؤدي إلى عدة آثار سلبية على الإنسان والبيئة، فقد تزامن هذا التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة مع تدهور شديد للأنظمة البيئية بالخصوص مما يؤثر على التطور المستقبلي، لذلك لابد من التفكير في برامج تنموية تغير التوجهات الحالية وتحول طبيعة الاستهلاك والإنتاج نحو استدامة أكثر، وذلك برفع نسبة وكيفية العمل وباستخدام أقل للموارد والسعي للتقليص من آثار النمو الاقتصادي وانعكاساته على البيئة، وترسيخ أفكار الحياة المستدامة كتعويد الأفراد على بعض التصرفات والاستخدامات التي تضمن الاستدامة في الموارد كاستخدام المصابيح الموفرة للطاقة مثلا واستخدام الطاقات المتجددة، الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في التقليل من معدلات الفقر وكذا تشجيع الانتقال إلى اقتصاد بيئي تنموي تقل فيه نسب انبعاثات الكربون مما يتوافق ومتطلبات البيئة والمحافظة عليها[286].

عاشرا: وضع مخططات راهنة تتماشى وتغير المناخ:

إن تغير المناخ من الظواهر الطبيعية في الأصل، غير أنه توجد عدة عوامل قد تتسبب في هذا الظاهرة لا طبيعيا كتدخلات الإنسان الإرادية فيها وذلك بسلوكات واستخدامات مفرطة للبيئة والموارد حيث دفعت انعكاسات هذه التغيرات المناخية إلى تغير فكرة الهجرة لدى الناس، حيث

[285] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 62.
[286] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 63.

صارت الهجرة التقليدية من أجل البحث عن الطعام والماء مجرد فكرة قديمة، وذلك نظرا لتغير متطلبات حياة الإنسان، إذ لم تعد تقتصر احتياجات الإنسان على الماء والطعام فقط، وإنما أصبح اليوم هناك هاجس حديث هو هاجس الأمن الإنساني، حيث أصبحت الهجرة في الوقت الحالي مقترنة بتغير المناخ. الأمر الذي دفع بأعضاء مجلس حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة بمنح اهتمام خاص بموضوع الهجرة نتيجة لتغير المناخ، خاصة مع ازدياد هذه الظاهرة وبالتالي ازدياد الأشخاص المعرضين لهذه المخاطر عبر مختلف مناطق العالم، كمخاطر التصحر وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة وما يترتب عنه من انخفاض معدلات الإنتاج، وكذا ارتفاع نسب تلوث الهواء والماء وظاهرة الاحتباس الحراري وما تخلفه من انعكاسات، وهو ما أكدته المسودة المتضمنة الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالصحة والبيئة وتغير المناخ التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية سنة 2019، والتي أكدت فيها تأثير المناخ على صحة وعافية الناس، حيث يترتب عن تغير المناخ تغيرات كبيرة على مستوى البيئة العالمية[287] أهمها تقلص التنوع البيولوجي وزيادة موجات الحر والجفاف وكذا الأمطار الغزيرة الشديدة وزيادة الأعاصير في عدة مناطق بالإضافة إلى تغير طرق وأنماط انتقال الأمراض خاصة المعدية منها، حيث تكون الفئات الهشة وكذا سكان الجزر والمناطق المنخفضة والدول النامية من أكثر الفئات تأثرا بتغير المناخ وتبعاته، فتغير المناخ يؤثر على البيئة ويؤثر بالتبعية على الإنسان، وهو تأثير يمس كل الدول المتقدمة منها والنامية، لذلك تم وضع برامج ومخططات حتى عام 2030 وجعلت تغير المناخ في مقدمة التحديات العالمية لهذه المرحلة، وأكدت على ضرورة الحد من انعكاساته في الوقت الحالي وفي المستقبل، وذلك من خلال أربع دعائم[288]:

[287] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص ص 65 – 66.
[288] إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، مرجع سابق، ص 67.

- رفع الأنشطة التي تحد من المخاطر التي ترتبها الكوارث الطبيعية وذلك من خلال الوقاية والتأهب وكذا وضع آليات للتدخل المبكر، وكذا الحث على وضع ركائز لتمكين السكان من استغلال الموارد بكيفيات تتماشى وتغير المناخ.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي لتقليل آثار تغير المناخ على صحة الإنسان، وذلك بزيادة الثقافة الصحية واتخاذ كافة الإجراءات للوقاية من الأمراض المتصلة بتغير المناخ.
- وضع مخططات وبرامج لمواجهة نزوح السكان بسبب تغير المناخ، وتمكينهم من الحصول على مختلف الخدمات ووسائل العيش بما يتماشى وتغير المناخ.

المطلب الثاني: استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في نطاق أهداف الألفية:

رغم كثرة اللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، إلا أن المواقف الدولية متباينة فيما يخص المخاطر التي تهدد الإنسانية والمترتبة عن العوائق التي تعطل المسار التنموي في كثير من الدول خاصة النامية منها، ويظهر ذلك بوضوح نتيجة لاستمرارية مشكلة الفقر والجوع وارتفاع معدلات التهديدات التي تمس البيئة، وارتفاع درجة حرارة الأرض وما انجر عنه من توابع خطيرة كذوبان القطب الشمالي وتلوث الهواء والماء، وتراجع الغطاء النباتي خاصة الغابات التي تعتبر متنفس العالم ككل، لذلك سعت منظمة الأمم المتحدة إلى عقد عدة مؤتمرات تخص التنمية المستدامة، وذلك بوضع عدة مخططات واستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة[289].

الفرع الأول: أسس تحقيق التنمية المستدامة:

تتحقق الحياة الكريمة والصحية للإنسان بتجسيد التوازن في العلاقة بين التنمية والبيئة، مع تكريس استقرار واستمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يحقق الأمن الاقتصادي

[289] صالح فلاحي، المسار التنموي بين الانكسار وأمل الانتصار، الطبعة الأولى، دار نسيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص 259 – 260.

والاجتماعي وكذا الأمن البيئي، خاصة بعد إجماع المجتمع الدولي على اعتبار الإنسان هو محور وجوهر التنمية، مما يتطلب تجسيد أسس التنمية المستدامة.

أولا: تعزيز العمل الجماعي الدولي لتفعيل الالتزامات التنموية:

تضع التنمية المستدامة اليوم على رأس أولوياتها الإنسان باعتباره هدف ووسيلة في نفس الوقت لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما جسدته التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي ورد في مضمونها أن الإنسان (رجال، نساء، أطفال) يجب أن يكونوا مركز الاهتمام في مسألة التنمية، وهو ما يتماشى بما جاء به المبدأ السابع من إعلان ريو لسنة 1992، والذي يمنح لكل شخص الحق في العلم بالوضعيات البيئية وكذا المشاركة في مختلف الإجراءات والمشاركة كذلك في اتخاذ القرارات المرتبطة بالبيئة[290].

فرغم أن الدولة من الفاعلين الرئيسيين في تحقيق التنمية المستدامة فهي ليست الوحيدة، ذلك أن التنمية في إطار الحوكمة تقوم على ضرورة مشاركة كل الأطراف من قطاعات عمومية وخاصة وكذا أفراد وكذا المجتمع المدني.

فالتنمية المستدامة تسعى دائما إلى تحسين الرعاية الصحية والتعليم وكذا الرخاء الاجتماعي، وهو ما يستدعي وجود حوكمة تقوم على الإدارة الرشيدة لمختلف المشاريع الاقتصادية والإنمائية مع مراعاة جملة المبادئ الآتية: الفاعلية في التخطيط والتنفيذ وكذا العمل الجماعي، احترام مبادئ الشفافية والعدالة ووضع خطط لإدارة المخاطر، إضافة إلى تفعيل الحوكمة البيئية والاجتماعية ورفع مستويات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية المستدامة اليوم أصبحت من الأولويات على المستوى الدولي، بحيث أصبح لزاما على الدول التعاون والتنسيق مع بعضها من

[290] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 160 – 161.

أجل تجسيد كل الأبعاد وذلك نظرا لفاعلية العمل الجماعي في تحقيق التزامات تنموية تكرس مبادئ الاستدامة، كما أن التنمية المستدامة لم تعد مجرد مهمة مركزية فقط، بل أصبح تحقيقها يتوقف على دور الأفراد وكذا الجماعات والمجتمع المدني باعتبارها المشارك الرئيسي والطرف الفعال في إنجاح الاستراتيجيات التنموية من ناحية، وكذا حماية البيئة والحفاظ عليها من ناحية أخرى، بالإضافة إلى بناء مشاركة ديمقراطية فعالة لهذه الجماعات مع السلطات المركزية، ذلك أن المجتمع الدولي يسعى إلى تحقيق ما جاءت به الاتفاقيات المرتبطة بالتنمية المستدامة والتي ترمي أساسا إلى توفير مستوى معيشي كريم ولائق للأفراد باختلاف جنسياتهم وعقائدهم وجنسهم وفق مبدأ الأرض للجميع في الانتفاع بموارد الأرض مهما كان جنسه أو عرقه أو ديانته، فمنافع الأرض يتقاسمها الجميع[291] من الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وذلك على سبيل المساواة من خلال مبدأ دولي لحقوق الإنسان.

كما أن ترسيخ التعاون الدولي من أهم استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة، خاصة مع التطورات العلمية والتكنولوجية وبعد تطور وسائل الاتصال التي قربت العالم وأصبح العالم بمثابة قرية واحدة، لذلك أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا تكريس الحوكمة البيئية يرتكز على التعاون بين كل الفاعلين في المجال الدولي، والسعي لتحقيق المصلحة الإنسانية المشتركة بتعاون دولي، فالدول المتقدمة تحتاج إلى الدولة النامية نظرا لما تمتلكه من ثروات طبيعية تعزز نموها وازدهارها، والدول النامية تحتاج إلى الدول المتقدمة بما تملكه من مهارات ومعارف وتكنولوجيات، ولذلك سعت التنظيمات الدولية إلى تفعيل أجهزة من أجل تظافر الجهود وتحديد الأولويات من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيقها، وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الأول للتجارة والتنمية في 23 مارس 1994 من أجل مناقشة المسائل المتعلقة

[291] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 163.

بالاقتصاد وكذا كل ما يرتبط بالمشاكل التنموية، شارك فيه حاولي 120 دولة نامية، وترتب عدة توصيات في مجال العلاقات الدولية، منها[292]:

- التأكيد على إلزامية التعاون الإقليمي من الناحية الاقتصادية لضمان الرفاهية والاستقرار.
- وضع المؤتمر لعدة برامج تنموية.
- الحث على قيام علاقات دولية على أساس الاحترام المتبادل وحق كل شعب في تقرير مصيره.
- تطوير حقوق الإنسان وترقيتها اقتصاديا واجتماعيا خاصة.

ثانيا: تعزيز دور الأطراف الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة:

فتحت الدولة المجال للقطاع الخاص من أجل رفع القدرة الإنتاجية للمواطنين مما يمكنهم من مصدر دخل وبالمقابل دخول رسوم وضرائب للخزينة نتيجة لممارسة مختلف النشاطات المهنية والحرفية، وهو ما يحتاج إلى وضع تنظيمات وكذا جمعيات ونقابات تهتم بحماية حقوق كل فئة والدفاع عنها، لذلك كل المؤتمرات الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة أكدت على الدور الكبير والبارز للعنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لذلك سعت الجهود الدولية إلى تفعيل دور الفرد وكذا الجماعة في مجال التنمية المستدامة، وذلك لوجود ارتباط قوي بين النشاطات المختلفة يمارسها الفرد وبين تحقيق التنمية المستدامة، فالمرأة مثلا تلعب دورا مهما جدا في مجال تحقيق التنمية المستدامة وذلك من اعتبار جوهري أن المرأة هي نصف

[292] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 164 – 165.

المجتمع وترتكز عليها الحياة الأسرية بالدرجة الأولى مما يعطيها قدرة على تحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال وذلك على مستويين:

- **على مستوى التسيير المستدام للموارد:** فالمرأة هي مسيرة ومدبرة المنزل وبذلك تتولى مسؤولية تسيير عملية الاستهلاك المستدام بشكل جيد فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والطاقوية، مثال ذلك الكهرباء، الماء، الغاز، المواد الغذائية، فضلا عن تنظيمها عملية تدوير النفايات ورميها، لذلك ركزت أغلب الجهود على توعية المرأة بشكل كاف من أجل إيصال ثقافة ترشيد الاستهلاك، غير أن الواقع خاصة بالنسبة للدول النامية وكذا الدول العربية يؤكد غير ذلك، لما تعرفه المرأة من تغييب وحرمانها من بعض الحقوق[293].
- **دورها في ضمان تنشئة سليمة لأفراد الأسرة:** للمرأة دور فعال ومباشر في تربية الأولاد وحمايتهم ورعاية صحتهم وتوجيههم وغرس مختلف القيم والمبادئ فيهم مما يسمح في تنمية على مختلف الأصعدة مستقبلا، وتدعيما لهذا الدور المنوط بالمرأة ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أدرجت الأمم المتحدة في عدة نصوص قانونية دولية منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، عدة بنود خاصة بمنح حقوق ورعاية خاصة للمرأة من أجل تجسيد فعال للتنمية المستدامة وذلك بالاهتمام بعدة جوانب تخص المرأة كالجانب الصحي والجانب التعليمي وحتى الجانب الاقتصادي[294].

[293] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 168.
[294] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 170 – 171.

إضافة إلى الأدوار الممنوحة للمجتمع المدني وكذا الإعلام في تكريس تنمية مستدامة بكل أبعادها وذلك من أجل التوعية وترقية أساليب التنمية، فقد أصبحت التنمية المستدامة تفرض كأحد استراتيجياتها مبدأ المشاركة، ووضع الآليات اللازمة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني[295].

ثالثا: وضع أساليب فعالة لمواجهة معوقات تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر مشكلة الانفجار السكاني في السنوات الأخيرة من أهم المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن ازدياد عدد السكان كان نتيجة لتحسن المستوى المعيشي وكذا الصحي للأفراد في عدة مناطق، إضافة إلى تشجيع الإنجاب في عديد الدول، غير أن هذا النمو يعتبر عائق في مسار التنمية المستدامة في العالم، وذلك للانعكاسات الكثيرة لازدياد السكان والتي تتطلب وضع مخططات واستراتيجيات تنموية فعالة وسريعة لمواجهة هذه الانعكاسات خاصة ما تعلق بسوء توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية.

لذلك تم وضع عدة استراتيجيات وطنية ومحلية من أجل تثبيت النمو السكاني وذلك بتنظيم النمو السكاني من أجل التماشي مع التطورات الحاصلة في مختلف المستويات، وكذلك لمسايرة الجهود الدولية والمحلية المبذولة من أجل تكريس مستوى معيشي كريم ولائق، وهو ما أكدته برامج الأمم المتحدة وتقاريرها السنوية المرتبطة بالمعايير التنموية، كما أن لتنظيم النمو السكاني انعكاسا على استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية، كما يسهل ويمكن الحكومات من أداء خدماتها، ويحد من الأضرار التي تمس بالبيئة بكل عناصرها، لذلك لابد من وضع استراتيجيات توازن بين المشاريع التنموية وحجم السكان وكذا كمية الإنتاج، لكي لا يصبح العنصر البشري ذو تأثير سلبي على التنمية المستدامة[296].

[295] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 176.
[296] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 183.

الفرع الثاني: فرض استراتيجيات عملية على الدول لتحقيق التنمية البشرية:

لازالت التنمية المستدامة من المواضيع الدولية الأكثر تعقيدا، فبالرغم من الأهداف السامية التي تسعى إليها التنمية المستدامة وعلاقتها الوثيقة بالمصلحة العامة للأجيال الحالية وحتى الأجيال القادمة، غير أنها مازالت محل نقاشات وخلافات بين الفاعلين في المجتمع الدولي، خاصة في المؤتمرات المرتبطة بذلك، كما أن تضارب المصالح بين مختلف الدول دفع إلى خلافات وعدم اتفاق حول مسائل معينة خاصة ما ارتبط منها بالجوانب البيئية، حيث أن الظواهر البيئية الحالية رتبت عدة مشاكل أثرت سلبا على الدول وعلى الأفراد، لذلك سعت المؤتمرات الدولية المرتبطة بالتنمية والبيئة إلى الوصول إلى نتائج جدية وفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بزيادة الجهود والمساعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وكذلك وضع عدة آليات من أجل تجسيد هذه المساعي والجهود[297].

أولا: ضرورة المشاركة في المؤتمرات الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة والتوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بذلك:

يتوقف تحقيق التنمية المستدامة على مدى الاتفاق على مبادئها وتجسيد آثارها، لذلك يعتبر وجود مؤتمرات واتفاقيات متعلقة بالتنمية المستدامة والاتفاق على تنفيذها من قبل كل الأطراف من الخطوات الجوهرية لتجسيد تنمية مستدامة فعلية، ذلك أن المؤتمرات الدولية ترتبط عادة بعدد المشاركين فيها ومدة تصويتهم عليها من أجل ترتيب آثارها[298].

إلا أن الملاحظ كما سبق وأن ذكرنا، هو أنه قد عرفت هذه المؤتمرات في كثير من الأحيان عدم اتفاق فيما يتعلق بمشاركة الدول من عدمه خاصة امتناع بعض الدول من ناحية، وسيطرة

[297] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 316 – 317.
[298] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 317.

بعض الدول التي تشارك في جدول أعمال المؤتمرات ولكن بعد ذلك تمتنع عن التوقيع إضافة إلى التباين الكبير في مواقف الفاعلين الدوليين خاصة بين المدافعين عن البيئة والمطالبين بزيادة وتيرة التنمية، دون نسيان ما تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات من دور هام وتأثيراتها الكبيرة في حالة وجود ما يعارض مصالحها خاصة الاتفاقيات المرتبطة بمجال البيئة لأنها تصطدم بمصالحها وتعتبر قيدا على نشاطاتها الاستثمارية الاقتصادية ونموها المستمر، لذلك يتوقف نجاح المؤتمرات الدولية على احترام جملة من الأسس، منها[299]:

- احترام سيادة الدول وخصوصياتها وذلك بالامتناع عن فرض أي قرارات أو التزامات على اية دولة.
- على الدول المشاركة في المؤتمرات الدولية التصويت فيها بصوت واحد فقط ولا تلتزم بقرارات أي مؤتمر إلا كانت موافقة عليه.
- أحقية الدول في احتراف الترتيب الأبجدي عند ذكر أسماء الدول المشاركة في المؤتمرات.
- المساواة بين الدول المشاركة في المؤتمرات الدولية وعدم تفضيل أي دولة على الأخرى.

هذا ويعتبر التوقيع على الاتفاقيات من أهم المراحل، وذلك لما لهذا التوقيع من قوى إلزامية في مواجهة المشاركين في المؤتمر والموقعين على الاتفاقية، وهو ما يجعل بنودها ملزمة بعد المصادقة عليها، إضافة إلى أن المشاركة في وضع بنود الاتفاقيات يجنب الأعضاء المشاركين من فرض التزامات لا تتماشى وقدراتها أو لا تخدم مصالحها أو تتعارض مع أبعاد التنمية المستدامة خاصة ما تعلق ببعدها البيئي، فالتوقيع على الاتفاقيات يعتبر من المراحل الحساسة والدقيقة وذلك نتيجة للصراعات القائمة بين بعض الدول بسبب تضارب المصالح مما يرتب رفض التوقيع من

[299] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 317 – 318.

قبل بعض الدول وهو الواقع الدولي حاليا، حيث ترفض بعض الدول وتتعنت فيما يخص التوقيع على بعض الاتفاقيات، مثلا في مجال حماية طبقة الأوزون، تضمن بروتوكول كيوتو جملة من الإجراءات التي يجب على الدول التعاون من خلالها بهدف الحد من الانبعاثات الكيمياوية التي تهدد طبقة الأوزون، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التوقيع على الاتفاقية، ثم بعدها روسيا التي رفضت المشاركة في بروتوكول كيوتو هذا المؤتمر العالمي لشؤون البيئة ثم تلتها الصين والهند لرفض التوقيع عليها. فيما تراجعن بعض الدول عن توقيعها على بعض الاتفاقيات كانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية تغير المناخ لسنة 2015 بسبب معارضته لمضمون الاتفاقية، وهو ما يرتب عدم استقرار الاتفاقيات الدولية ويقلص من فعاليتها ويجعلها مرتبطة بقبول دول وأشخاص فاعلين دوليين[300].

ثانيا: آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة:

انطلاقا من المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 بنصها على منع أي دولة التحجج بنصوصها القانونية الداخلية من أجل التخلي عن واجباتها والتزاماتها على المستوى الدولي أو من أجل تعليل عدم استجابتها لتنفيذ معاهدة ما.

لذلك فإن الأصل أن الدول عند إبرامها لأي اتفاقية فهي تلتزم أساسا بتنفيذ محتواها، وتبعا لذلك إدراج مضمونها في نصوصها التشريعية الداخلية.

فمشاركة الدول باعتبارها طرفا في صياغة النصوص الدولية يجعلها قابلة للتنفيذ من قبل هذه الدولة وذلك بدون ضغط أي طرف طالما هناك توافق بين أهداف الاتفاقية ومصالحها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو البيئية أو غيرها، وذلك وفقا للقاعدة العامة التي تجعل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ملزمة وواجبة النفاذ والتنفيذ في حالة المصادقة عليها

[300] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 325.

داخليا، وتطبيقا لذلك تلجأ الدول إلى وضع عدة آليات داخلية تكفل التزام الأشخاص المخاطبين بها وذلك بإدراجها في نصوصها القانونية الداخلية لضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية، بحيث تصبح هذه البنود من الاتفاقية جزءا من المواد القانونية الوطنية الداخلية[301].

[301] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 326 – 327.

الفصل الثاني: أثر التنمية المستدامة على الأمن الإنساني:

يعتبر الأمن في مختلف المجالات من المؤثرات المباشرة على مستويات التنمية المستدامة وكذا استمرارها، وهذا يعني ضرورة تماشي مخططات الأمن الإنساني الشامل ومواكبتها لخطط التنمية المستدامة وذلك لتجسيد تنمية متوازنة في مختلف القطاعات، فالمعروف أن أول خطوة لأي عملية أو استراتيجية ترتبط أساسا بتحديد الأبعاد وتوضيح المؤشرات، ولذلك وتحقيقا لمتطلبات الأمن الإنساني وتماشيا مع أبعاده وأهدافه، قامت التنمية المستدامة على عدة أبعاد تكفل التماشي والتوافق مع متطلبات الأمن الإنساني[302].

فالتنمية المستدامة تهدف إلى الوصول إلى تنمية حقيقية للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وذلك بضمان استدامة واستمرارية استغلال الموارد الطبيعية خاصة على المدى الطويل[303].

فقد أصبحت المخاطر الأمنية والمخاطر التنموية من العناصر التي تحظى باهتمام دولي كبير، وذلك ما دفع المجتمع الدولي إلى إنشاء عدة منظمات دولية ووضع مجموعة من الاتفاقيات التي تتضمن توجهات السياسة الدولية بما يخدم تحقيق الأمن الإنساني وإرساء قواعد التنمية المستدامة، إذ اتجهت المساعي الدولية على المستوى العالمي والإقليمي إلى احتواء مجمل الأخطار التي تهدد الإنسانية في أمنهم وكذا تهدد التنمية واستدامتها، وهو ما دفع لوضع عدة أبعاد وتحديد عدة مؤشرات للتنمية المستدامة[304].

---

[302] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 302.

[303] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص، 69.

[304] كنزة بلحوسين، البيئة والتنمية المستدامة، الجزء الأول: قراءة في دور الهيكل المؤسساتي للحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، 2026، ص 11.

المبحث الأول: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة لإرساء قواعد الأمن الإنساني:

لا ترتكز التنمية المستدامة في جوهرها على الأبعاد البيئية فقط، وإنما هناك تداخل وتكامل بين مجموعة من الأبعاد من أجل تحقيق أهدافها، وعلى عدة مستويات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية وبيئية، لذلك تقوم التنمية المستدامة على عدة أبعاد ومؤشرات تتميز بالتكامل[305].

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

على الرغم من تداخل وتقاطع الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة، إلا أن هناك إجماع على قيام التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي[306]:

الفرع الأول: الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة:

أولا: البعد الاقتصادي:

يشهد العالم اليوم ومنذ عقود من الزمن تمتع شعوب الشمال بالرفاهية الاجتماعية وكذا الاستقرار والرخاء المادي، وساعد في ذلك فتح الحدود أمام السلع والخدمات مما أدى إلى تنويع وكذا تطور التجارة الخارجية، مما أعطى دفع جديد لكل ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك خاصة في الدول المتقدمة والغنية، بينما كانت الدول الفقيرة والنامية ولازالت تصارع بسبب نموها البطيء واستغلال مواردها الطبيعية من قبل دول أخرى مما انعكس على كل جوانب حياة أفرادها[307].

[305] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 30.
[306] صالح فلاحي، مرجع سباق، ص 250.
[307] صالح فلاحي، مرجع سابق، ص ص 250 – 251.

خاصة أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يراد به حصول الأفراد على رفاهية اقتصادية، ويكون ذلك باتباع عدة أساليب أهمها وفق الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وكذا تقليص مستويات التفاوت بين المداخيل والثروة، مع ضرورة ترشيد إمكانيات الدولة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تطوير أنماط الإنتاج مع مراعاة ما يتماشى مع النظام البيئي، ويكون ذلك باتباع جملة من الإصلاحات خاصة عل مستوى أنظمة الإنتاج ومراعاتها للبيئة، ومثال ذلك التوجه إلى استخدام الطاقات المتجددة بدل الطاقات الباطنية، وكذا العمل على خفض معدلات مخلفات الإنتاج من ملوثات ونفايات مع الحرص على تلبية الحاجات الإنسانية بمنتجات ذات جودة ومنتجات تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي وتقلص من الانعكاسات السلبية على البيئة[308].

هذا ويرتكز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على جملة الانتكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وذلك بضرورة اختيار وتحسين التقنيات فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاستدامة، وذلك بالاعتماد أساسا على الطاقات المتجددة واللجوء إلى تقنية التدوير وذلك باستخدام المواد المستعملة محل المواد الخام بالإضافة إلى السعي لتوفير منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي احتياجات الإنسان بالموازاة مع خفض المخاطر البيئية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة (الصناعية)، فهي أكثر مسؤولية عن التلوث وعن الوقاية منه وذلك بالنظر لما تحوزه هذه الدول من موارد مالية وبشرية تمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف، وكذلك مساعدة الدول النامية في ذلك من أجل تحقيق استدامة اقتصادية وبيئية[309].

إذ يهتم هذا البعد أساسا بتحقيق التطور على المستوى الاقتصادي وكذا زيادة الإنتاج وتجسيد كفاءة الأداء الاقتصادي، ويتحدد ذلك في إعطاء عدة أوجه كما يلي:

---

[308] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 31.

[309] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 73.

1-فيما يخص الأفراد:

يقوم هذا البعد على ضرورة التوزيع العادل للمداخيل وتقليص التفاوت فيها.

2-فيما يخص الموارد الطبيعية:

يرتكز هذا البعد الجوهري للتنمية المستدامة على عدة أسس منها:

- الاختيار الأحسن والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- التوزيع العادل للموارد.
- عدم الإفراط في استغلال الموارد والحفاظ عليها.

3-فيما يخص الدول:

يعني السعي للحد من تبعية البلدان النامية لغيرها من الدول خاصة المتقدمة مع التزام هذه الأخيرة بتحمل مسؤولياتها فيما يخص التلوث المترتب عن صناعاتها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية منه والعمل على خفض النفقات غير الضرورية.

4-فيما يخص استخدام التكنولوجيا:

يقوم هذا الجانب على جملة من الالتزامات تقع على عاتق الدول، منها:

- اختيار التكنولوجيات الأنظف للاستخدام.
- تقليص نسب انبعاثات الغازات.
- الحرص على إيجاد وسائل بديلة أو طاقات بديلة للطاقات الطبيعية.

إن هذا الجانب له دور هام في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة من جهة، ومن جهة ثانية خلف انعكاسات سلبية خاصة على المستوى البيئي، والذي يؤثر على الحياة على سطح الأرض ككل[310].

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يقصد بالبعد تحقيق تنمية مستدامة تتماشى والتزايد المتسارع لعدد السكان، وما يترتب عنه من ضغوطات على استعمال الموارد الطبيعية وكذا على مدى توفير الخدمات ومستويات توزيع السكان، ذلك أن التوزيع السكاني يختلف أساسا بين المناطق الحضرية والريفية، خاصة مع تمركز أعلى معدلات السكان بالمناطق الحضرية وما ترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على عدة مستويات خاصة المستوى البيئي، ذلك أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم على ضرورة تجسيد رفاهية الفرد وكذا الجماعة، وذلك بتطوير وترقية مستويات الخدمات المقدمة للإنسان على كافة المستويات الصحية والتعليمية والأمنية والتمتع بالحقوق والحريات اللصيقة بالإنسان، مما يعني ترقية العنصر البشري[311].

بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يرمي إلى البعد الإنساني بمعناه الضيق، إذ يعتبر النمو من وسائل تحقيق الانسجام الاجتماعي، وذلك بتحقيق عدل بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، أي اتباع أساليب النمو وفقا لرغباتها مع تمكين الأجيال القادمة، لذلك يرتبط هذا البعد بالبعد الاقتصادي والبيئي[312].

بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم أساسا على تجسيد التمكين الاجتماعي وتحقيق الاستقرار للمجتمعات الإنسانية، وذلك بالاستخدام العادل لمختلف الموارد، بالإضافة على الهدف إلى الحد من الفقر وتكريس العدالة الاجتماعية وضمان الاحترام لكرامة الإنسان وهذا ما تم

---

[310] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 95 – 96.
[311] باديس الشريف، مرجع سابق، ص 31.
[312] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 77.

تبنيه في استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالعقد الثالث للتنمية (1980–1990) التي جاءت بالدعوة للقضاء على الفقر وتحقيق العدل في توزيع المنافع، حيث تضمنت هذه الاستراتيجية أن التقدم والإنماء في المجال الاجتماعي يجب أن يراعي كرامة الإنسان وتعزيز حقوقه وتكريس عدالة اجتماعية، وذلك على أساس عدة أسس منها[313]:

- المساواة في الاستغلال والقضاء على كل أشكال التمييز وعدم المساواة.
- المساواة في الحقوق باعتباره من أهم مبادئ التنمية المستدامة خاصة بين أفراد الجيل الحالي والجيل المستقبلي.
- تمكين الأفراد من حقوقهم المدنية والسياسية إضافة إلى حقوقهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- ضمان الصحة العامة، حيث تعد الصحة من أهم العناصر التي تهتم بها الدول وتجعلها من أولويات تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بضرورة ضمان الدول لصحة سكانها باتخاذ كافة الإجراءات وبتكريس كافة الوسائل المادية والبشرية، وذلك فقد تحددت جملة الأهداف المتعلقة أساسا بالصحة منها:
  - تمكين السكان من احتياجاتهم الصحية في كل المناطق وبشكل متساوي.
  - ضمان حماية كافية للأطفال وكبار السن خاصة من الأمراض المعدية.
  - السعي للقضاء على كل المخاطر التي يرتبها التلوث البيئي.

[313] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 96 – 97.

فالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقوم أساسا على الاهتمام بالفرد والجماعة والحفاظ على ثقافتها ومقوماتها، وذلك مفادها أن الاستراتيجيات المنسجمة مع التنمية ترتبط بالقيم الحاضرة، وذلك لصعوبة التنبؤ بالقيم الخاصة بالأجيال القادمة.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة على أساس مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي المرتبط بالبيئة وهو ما يُصطلَح عليه بمبدأ العدالة بين الأجيال، والذي يتضمن أن الأجيال اللاحقة يجب ألا تخضع لأي تهديد فيما يخص مختلف الأنشطة والممارسات التي تقوم بها الدولة وغيرها من الفاعلين، سيما ما تعلق منها بالبيئة وعناصرها، وهو ما تم تأكيده في مؤتمر ستوكهولم للبيئة لسنة 1972، حيث جاء في فحوى المبدأ الأول أن للإنسان حقا جوهريا وأساسيا يتعلق أساسا بالحرية والمساواة وتوفير الظروف الملائمة لتمكينه من العيش برفاه وكرامة مقابل التزام الإنسان بحماية البيئة والحفاظ عليها من أجل الجيل الحالي والجيل القادم، وهو ذات المبدأ الذي تضمنته عدة اتفاقيات لاحقة كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام 1992 في مادتها الثالثة[314].

غير أنه نتيجة للانتشار الواسع للنشاطات الصناعية خاصة ما تعلق منها بقطاع المحروقات والغاز واستخراج المعادن، وانعكاسات ذلك على البيئة وما رتبته هذه النشاطات من تلوث للهواء والمياه والأرض، وكذا تأثير ذلك على الغطاء النباتي وعلى التنوع البيولوجي، فإنها كلها من العوامل التي تعتبر من العوائق التي تواجه التنمية المستدامة[315].

[314] آيات محمد سعود الزبيدي، مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية في إطار القانون الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2017، ص ص 120 – 121.
[315] صالح فلاحي، مرجع سابق، ص 254.

إذ يتعلق هذا البعد أساسا بالحفاظ على البيئة وضمان الاستدامة البيئية، فيشمل ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته وكذا الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من مستويات التلوث ووضع البرامج والخطط من أجل التكيف مع تغيير المناخ وتكريس الاستدامة البيئية التي تشكل محور ارتكاز التنمية المستدامة وذلك بضمان استخدام الموارد بما يتلاءم مع متطلبات الجيل الحالي وحفظها للأجيال القادمة، ومن بين السياسات البيئية لضمان الاستدامة، ما يلي[316]:

- ضرورة حماية التنوع البيولوجي والحفظ عليه لضمان استدامة النظم البيئية.
- السعي للتقليل من انبعاث الغازات والتركيز على استخدام الطاقات البديلة خاصة المتجددة منها للحفاظ على الأرض والمناخ وضرورة التكيف مع تغيرات المناخ.

بالبعد البيئي يهدف بالخصوص إلى حماية الموارد الطبيعية من الاستغلال غير المعقول والاستنزاف الذي يؤثر على احتياجات الأجيال الحالية، ويعرض حتى مصالح الأجيال القادمة للخطر، ويكون تحقيق هذا البعد بحماية الموارد الطبيعية من الاستغلال المفرط لعناصر البيئة، كما يهدف إلى اتخاذ كافة الإجراءات للحد من تغير المناخ على المستوى العالمي، وهو البعد الذي يؤثر بشكل مباشر على غيره من الأبعاد، ذلك أن المساس بالبيئة يؤدي إلى التعثر الاقتصادي الذي يرتب عدة آثار اجتماعية تمس الفرد والجماعة[317].

لذلك يقوم البعد البيئي للتنمية المستدامة أساسا على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على المحيط البري والمائي والجوي، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناخ من التغيرات الراهنة خاصة الاحتباس الحراري[318].

---

316 حسينة قانة، مرجع سابق، ص 82.
317 باديس الشريف، مرجع سابق، ص 32.
318 عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 100.

فالبيئيون يركزون فيما يخص التنمية المستدامة على مدلول "الحلول البيئية"، التي تقوم على ضرورة توفر نظام بيئي طبيعي له حدود لا يمكن أن يتم تجاوزها، ذلك أ كل تجاوز للنظام الطبيعي يعني بالضرورة تدهور المستوى البيئي، فالاستدامة من المنظور البيئي يقصد به رسم حدود أمام الاستهلاك وكذا النمو السكاني، والتلوث والإفراط في استغلال الثروات بكل مصادرها[319].

الفرع الثاني: الأبعاد الحديثة للتنمية المستدامة:

مر مفهوم التنمية المستدامة وفق مراحل وتدرجات مستمرة لأبعاده وذلك تماشيا مع التغيرات الدولية، لذلك ظهرت أبعاد حديثة للتنمية المستدامة، منها:

أولا: التكنولوجيا المستدامة:

يهدف هذا البعد أساسا إلى التحول نحو استخدام تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة وذاك بالانتقال محو استخدام أقل قدر من الطاقة وكذا تقليل استخدام الموارد، وذلك للسعي نحو خفض معدلات انبعاثات الغازات والملوثات والاعتماد على مجموعة من المعايير من أجل خفض مستويات تدفق النفايات من خلال الاعتماد على عمليات إعادة التدوير، لذلك يعتبر البعد التكنولوجي في الوقت الراهن من الأبعاد الأساسية والمهمة جدا لتحقيق التنمية المستدامة، وهو بعد مرتبط بعمليات تطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة، وذلك ليتسنى للدولة مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وكذا تعزيز الإنتاجية، لذلك يقوم البعد التكنولوجي على ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف تعد بحد ذاتها معيارا يساعد على تقييم مجهودات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وكذا يمكن من مقارنتها بغيرها من الدول، ومن بين هذه الأهداف نجد

[319] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 69.

مثلا: رفع عدد المنازل المرتبطة بالهاتف الثابت، وكذا رفع مستويات المشتركين في خدمات الأنترنت وكذا زيادة عدد المستخدمين للحواسيب المحمولة، وذلك يرمي أساسا إلى نقل المجتمع إلى عصر تكنولوجي يعتمد بالدرجة الأولى على التكنولوجيا النظيفة للمحافظة على البيئة وحمايتها، وبالتالي إنتاج أقل للغازات الملوثة والمتسببة في الاحتباس الحراري وتغير المناخ، ولذلك يجب أن يتم تعزيز التكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية وفق ما يلي[320]:

- تعزيز أنشطة البحث بتكنولوجيات جديدة وحديثة، والتركيز على استعمال مختلف الآليات التي تؤمن الاستدامة.
- إدخال وسائل وأجهزة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين أداء المؤسسات.
- الاعتماد على حاضنات التكنولوجيا في إطار تجديد الأنماط المؤسسية.
- تشجيع الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد المعتمد أساسا على المعرفة، وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتبعا لذلك توفير فرص عمل جديدة تساعد على تحسين المستوى المعيشي وتحد من الفقر.
- تحديد استراتيجيات ووضع برامج من أجل ضمان تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي وذلك بإدراج كل ما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة في برامج وخطط التنمية على كافية المستويات، لذلك يجب تحقيق الانسجام بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة من أجل

[320] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص ص 244 – 245.

إحقاق توازن والمحافظة عل احتياجات الأجيال الحالية وتمكين الأجيال اللاحقة من تلبية احتياجاتها، بالموازاة مع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وبشكل يحافظ على البيئة.

إذ يساهم هذا البعد في تحقيق التنمية المستدامة نتيجة ما يوفره من تقنيات حديثة ونظيفة تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بالموازاة مع المحافظة على البيئة في الحاصر واستدامتها للمستقبل، بما يضمن كذلك رفاهية الأجيال المستقبلية، ومن أجل ذلك يسعى حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق مركزه الدولي للتكنولوجيا البيئية بنشر المعلومات المتعلقة بتعريف التكنولوجيا، وكذا الحث على التوجه نحو استخدام التكنولوجيا صديقة ومحافظة على البيئة، وذلك باستعمال آليات من أجل تبادل المعلومات المرتبطة بنقل التكنولوجيا والصناعات، ومن بين ذلك الآلية الخاصة بتبادل معلومات الإنتاج الدولي للإنتاج الأنظف، وذلك حسب ما تضمنته الاتفاقيات البيئية خاصة في الدول النامية والأقل نموا[321].

إذ تلعب التكنولوجيا المستدامة دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإيجادها حلولا لموجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وذلك بالعمل على تطوير تقنيات جديدة وحديثة مرتبطة بالطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتقنيات المرتبطة بالتخلص من النفايات وتدويرها للمحافظة على البيئة، وكذا استخدام التقنيات الحديثة لتحلية المياه من بين أهم الآليات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك فإن استخدام التكنولوجيا من أجل تطوير استخدامات الطاقة بطرق نظيفة ومستدامة يعد من متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة مع التغيرات المناخية الحاصلة في العالم في الوقت الراهن[322].

ثانيا: الحوكمة كبعد حديث للتنمية المستدامة:

[321] عبد الله بوشيرب، مرجع سابق، ص 80.
[322] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 86.

شكل البعد السياسي للتنمية المستدامة اهتماما كبيرا وأُعتبر كبعد حديث للتنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز ينصب على مشاركة الفرد في اختيار ممثليه وكذا إعطاء رأيه في مختلف القضايا المتعلقة بشؤون دولته، وهو ما أُصطلح عليه بمصطلح جديد هو: "الحوكمة".

نشأة مصطلح الحوكمة وتعريفه كبعد سياسي حديث للتنمية المستدامة:

تم اعتماد مصطلح الحوكمة عقب دعوة من الكونغرس الأمريكي سنة 1985 من أجل إنشاء هيئة دولية للتنمية، تعمل على تقديم قروض طويلة المدى وبمستويات فائدة منخفضة للدول النامية والدول الشديدة الفقر التي تسجل مستويات منخفضة من الدخل الفردي، على أن يتم تسديد تلك الديون بين 35 و40 سنة مقابل رسم خدمة مقدر سنويا بـ 0.5 من المبلغ المسحوب، حيث جاء في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 1999، سعي العديد من الدول الحصول على امتيازات في الدول التي تمارس نشاطها فيها، لذلك جاء التأكيد على دور المجتمع المدني وكذا الأحزاب السياسية في المساهمة لتكريس المسار الديمقراطي في الدول النامية، وهو الهدف المُراد تحقيقه عن طريق بعث التنافس السياسي وترسيخ العدالة وحقوق الإنسان وكذا حكم القانون. لأجل ذلك، أخذت الدول العربية بهذه المبادئ في مؤتمر الحكم الصالح والتنمية المنعقد سنة 2005 بالأردن، بدعوة من جون تايلور، وكيل وزارة المالية الأمريكية، من أجل منح دعم للاستثمارات الداخلية وكذا الخارجية، الأمر الذي سيرتب ارتفاعا في معدل فرص العمل[323].

ولذلك جاءت عدة تعاريف للحوكمة، منها[324]:

تعريف الدكتور حازم عبد العزيز الببلاوي بقوله أن الحوكمة في إطار التنمية المستدامة ترمي إلى ذلك الحكم الذي يدعم ويعزز رفاهية الإنسان ويسمح بتوسيع قدرات الإنسان وكذا تعدد

[323] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 101.
[324] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 102 – 103.

الخيارات المتاحة له والتمكين من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة بالنسبة للأفراد الأكثر فقرا.

ففكرة الحوكمة تقوم على ضرورة ترقية الأداء والشفافية والمساءلة والموازنة في مراعاة مصالح الأطراف. ففي البداية كانت الحوكمة ذات معنى اقتصادي، غير أن ارتباطها الكبير بالمجال السياسي والاجتماعي نتج عنه توسيع مضمونها ليشمل الأبعاد الثلاثة كلها. أما فيما يخص مصطلح الحوكمة في مدلوله السياسي، فقد ظهر أولا في الأدب الفرنسي في القرن الثالث عشر كتعبير عن مصطلح الحكومة، أما في معناه القانوني فقد تطور في ثمانينات القرن العشرين، خاصة مع تأثير العولمة، والذي يعني القضاء على كل أشكال الفساد الإداري والسياسي المنتشر في العالم، ولذلك أُعطي تعريف للحوكمة باعتبارها الإدارة الشفافة والتي يمكن محاسبتها من أجل تكريس التنمية العادلة والمستمرة، وذلك في إطار بيئة سليمة مؤسساتية وسياسية تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون وأسس الديمقراطية. كما عرفها البنك العالمي للإنشاء والتعمير بأنها كيفية ممارسة السلطات لإدارة مختلف موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول لتنمية مستدامة وشاملة[325].

فالحوكمة كمفهوم يُراد به مشاركة المواطنين الفعالة بشكل مباشر أو غير مباشر لشؤونه بواسطة هيئات مُنتخَبة يختارها، ويتابع نشاطاتها، وهو بعد سياسي مكفول بموجب دستور الدولة، فالحوكمة باعتبارها بعد سياسي للتنمية المستدامة تشمل عدة مجالات تستدعي احترامها للمبادئ التي تقوم عليها الحوكمة وذلك بالاعتماد على عدة عناصر منها[326]:

- شكل نظام الحكم السياسي.

[325] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 102 – 103.
[326] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 103.

- إمكانيات الحكومة من أجل تحقيق التسيير الفعال وممارسة المهام.
- تعزيز التعاون بين السلطات في الدولة وأعمال الرقابة بينها في مسار ديمقراطي وتحديد طرق وآليات تسيير الموارد.

ويظهر تجسيد مفهوم الحوكمة في إطار البعد السياسي للتنمية المستدامة في عدة عناصر منها[327]:

1- تحقيق السلم والأمن:

هناك علاقة وثيقة بين تحقيق السلم والأمن على المستوى المحلي والتنمية المستدامة، إذ تعتبر النزاعات وكذا الاضطرابات من معوقات تحقيق التنمية المستدامة، فهي تمس بحقوق الأفراد وحرياته وتضر بالموارد الطبيعية مما يرتب ضعف النشاطات الاقتصادية، في مقابل ذلك فإن تجسيد تنمية فعالة يساعد على تحقيق رفاهية الأفراد والمجتمعات وبالتالي يقلل من مسببات النزاعات وما تعكسه من اضطرابات.

2- سيادة القانون:

إذ تهدف التنمية المستدامة إلى ترسيخ حرية التعبير لدى الأفراد وتشجيعهم على المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع هذا المجال، والمرتبطة بمختلف إدارات الدولة التي تلتزم بالشفافية واحترام مبدأ سيادة القانون وتكريس مبدأ حرية التعبير للجميع، وتعزيز المساءلة الديمقراطية مما يؤدي إلى إرساء مبدأ التنافس الوظيفي.

3- الشفافية:

[327] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 104 – 105.

تعتمد الحوكمة بالدرجة الأولى على نشر البيانات والمعلومات من أجل الاطلاع عليها والإلمام بما نُفذ من قرارات واستراتيجيات تنموية خدمة للصالح العام، إضافة إلى تبيان حالة الخزينة العمومية، وكذا مستويات المديونية من أجل إضفاء الشفافية على كل الأعمال الإدارية والسياسية للتمكن من رقابتها عن طريف آليات قانونية تم إعدادها سابقا، وبالتالي تمكين الأفراد والمؤسسات من المساءلة في حالات الفساد المالي والإداري.

4-تكريس تنظيم قضائي عادل ومستقل:

يعتبر وضع تنظيم قضائي يتسم بالعدل والاستقلال من أهم الضمانات الممنوحة للأفراد تكريسا لمبادئ الحوكمة، فاستقلال الجهاز القضائي عن الحوكمة يفعل من إجراءات المتابعة والمساءلة.

5-احترام حقوق الإنسان:

يعتبر تكريس حقوق الإنسان من أهم الضمانات المرتبطة بمفهوم الحوكمة في الوقت الراهن، حيث يرتب تطبيقها تحقيق تنمية مستدامة فعالة.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة:

تهدف مؤشرات التنمية المستدامة إلى الإلمام بالأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة أساسا في الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتقدير مدى توفيق الدول في السير وفق استراتيجيات محددة من أجل تحقيق الأهداف وتجسيدها، إذ ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة نتيجة ضغوطات المنظمات الدولية، وأولها منظمة الأمم المتحدة التي وضعت عدة برامج لأجل ذلك، أهمها البرنامج المتعلق بلجنة التنمية المستدامة التي رتبتها قمة الأرض بتحديد حوالي 130 مؤتمر ينقسمون إلى ثلاث مجالات رئيسية[328].

[328] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 39.

إذ تم الاعتماد على المؤشرات أو الأدلة من أجل قياس مدى التقدم والإنجاز الذي تم تحقيقه في مجال التنمية المستدامة، لذلك عرف المؤشر على أنه عبارة عن أداة أو وسيلة تصف بصورة كمية حالة معينة أو وضع معين، وغالبا ما يتم قياس التنمية المستدامة من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها[329]:

- تحديد الجهد المبذول من أجل تحقيق جملة الأهداف المسطرة.
- تبيان المعوقات التي تصعب الوصول إلى الأهداف المسطرة وما يترتب عن ذلك من آثار.
- تقييم مدى احترام الإطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف وهل تسيير التنمية هو بشكل ملاءم.
- تقييم الأوضاع التنموية غب عدة مناطق ومقارنتها.
- استخلاص مؤشرات التنمية المستدامة من أهدافها مما يعني قابلية هذه المؤشرات للتغير حسب تغير الأهداف في الفترات الزمنية وكذا في المناطق.

الأمر الذي أدى إلى بروز وتطور أنواع من المؤشرات بحسب تطور المفاهيم التنموية بشكل مستمر.

فبعد اقتراح الأمم المتحدة لعدة مؤشرات، فإنه تم تصنيفهم في إطار ثلاثة مجالات أو جوانب رئيسية، هي:

- المجال الاقتصادي.
- المجال الاجتماعي.

[329] أنطوان زحلان، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، لبنان، 2013، ص ص 254.

- المجال البيئي.

فيما أخذت المبادرة العربية للتنمية المستدامة بـ 12 مؤشر للتنمية المستدامة تمثلت فيما يلي:

- السلام – الأمن – الإطار المؤسسي – محاربة الفقر – الصحة – السكان – التعليم – التوعية – البحث العلمي – إدارة الموارد – الإنتاج – الاستهلاك.

إذ تزامن إقرار مبدأ التنمية المستدامة بمختلف أهدافها مع وضع المؤشرات التي تساهم في تقييم مدى تقدم الدولة في تحقيق الأهداف الموضوعة وذلك تكريسا لمبدأ الاستدامة عن طريق وضع برامج ومخططات تُطبق من قبل متخذي القرار لتقليص حدة التغيرات المجتمعية والمناخية وكذا الحد من الصراعات والمنازعات حول الموارد الطبيعية للحفاظ على أهم ركائز التنمية المستدامة وهو العنصر البشري[330].

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر هذا المؤشر بمثابة القوة الدافعة لتكريس النمو الاقتصادي، وذلك لقيامه بقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، وربطه بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعني إمكانية حصول الفرد على نصيب من الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقتسام الناتج بأسعار السوق على عدد السكان، لذلك قد تطرأ تغيرات على حصة الفرد في حالة تغير النسبة المئوية للناتج المحلي الفعلي الذي يتم اقتسامه على عدد السكان، وهو مؤشر يرتبط بشكل مباشر بالمظاهر الإنمائية للتنمية المستدامة[331].

---

[330] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 129.

[331] برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتعاونة (UNEP، ESCWA، LAS، AGEDI)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، المبادئ التوجيهية والمنهجيات – الجزء الثالث: المؤشرات الاقتصادية، د م ن، سبتمبر 2012، ص 4.

إضافة إلى مؤشر حساب معدل إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ويُراد بهذا المؤشر الاتفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ويكون ذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للتمكن من قياس نسبة الاستثمار مقارنة بالإنتاج، للوصول لمدى تحقق التنمية المستدامة.

أما مؤشر صافي المساعدة الإنمائية، يقيس هذا المؤشر معدلات ومستويات المساعدة الهادفة للنهوض بالتنمية ويكون ذلك بنسب مئوية من الناتج المحلي الوطني الإجمالي[332].

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

تقوم المؤشرات الاجتماعية على مجموعة من العوامل، منها:

أ- الفقر والحاجة:

يرتكز هذا العامل في الدول النامية بالخصوص على ثلاث مقومات أساسية، وهي معدل حياة الأفراد، نسب الرعاية الصحية، وكذا مدى نجاعة الآليات الاقتصادية اليت تكفل حياة كريمة للبشر وتقيهم من العوز والحاجة[333].

ب- مستويات البطالة:

ويتعلق أساسا بالأفراد العاملين غير الموظفين الذي يتحصلون على مداخيل أو العاملين المستقلين وذلك في إطار تقدير معدلات اليد العاملة، ومدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من مياه صالحة للشرب وغذاء ورعاية صحية وتعليم ومتطلبات الصرف الصحي التي تعتبر من أهم متطلبات تحقيق تنمية مستدامة للفرد[334].

---

[332] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص ص 39 – 44.
[333] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 40.
[334] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 41.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية:

ابتداءا من سنة 1970 عرفت علاقة الإنسان بالطبيعة تحولا ملحوظا، إلى صراع لتحقيق بقاء الفرد، وإلى غاية التصديق على مبدأ التنمية المستدامة سنة 1992، كان الصندوق العالمي لحماية الطبيعة يصدر كتابا كل عامين تحت عنوان الكوكب الحي، يتناول فيه مدى تأثير النشاط البشري على المحيط الحيوي بمكوناته المختلفة، حيث تم التأكيد على وجود امتداد للتأثير السلبي للبشر على محيطهم وكوكبهم الحيوي، الأمر الذي فرض إيجاد مؤشر يمكن من إعطاء دلالات على تأثير النشاط البشري على مختلف الموارد التي يحتاجها الإنسان، حيث خلص تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة لعام 2006 إلى إحصاء مفاده أن استهلاك سكان الكوكب للموارد يتعدى بكثير قدرة الأرض وقابليتها على تجديد نفسها بنسبة 30%، الأمر الذي يستدعي خفض مستويات الاستهلاك خاصة ما تعلق باستهلاك الوقود والطاقة وكذا السعي لمضاعفة إنتاج الطاقة من الشمس ومن الهواء[335].

كما قام معهد فورتال الألماني للبيئة والمناخ بدراسات من أجل تخضير الشمال، وذلك بتوضيح آليات انتقال المجتمعات الأوربية نحو الاستدامة باتباع عدة أساليب أهمها التقليل من مصادر التلوث ومسبباته خاصة تلك المترتبة عن النشاطات الاقتصادية، وذلك بدراسة كاملة لدورة الإنتاج من المادة الخام إلى عمليات الإنتاج والاستهلاك وصولا إلى المخلفات وطرق التخلص منها، حيث يُلاحظ تحقيق أوروبا الغربية لقفزة نوعية في هذا المجال، الأمر الذي دفع إلى ظهور مؤشر يتعلق بالبيئة ويرتبط بها ويهدف إلى قياس المساحة من الأرض وكذا الماء المستخدمة من قبل الفرد أو الجماعة أو حتى الدولة من أجل إنتاج مواردهم، وذلك باستخدام تقنيات جديدة

[335] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص 61.

ومقارنة ذلك بحجم النفايات وكيفية التخلص منها مع السعي لخفض الملوثات، الأمر الذي أظهر مفهوم جديد يتعلق بالعجز البيئي أو الإيكولوجي[336].

فالمؤشر البيئي يرتبط أساسا بمعدلات ومستويات نمو السكان ومستويات نصيب كل فرد من الموارد المائية وكذا من الأرض[337].

ونشير في هذا الإطار إلى اختلاف المؤشرات المعتمدة من أجل تحديد مدى تحقق التنمية المستدامة، إذ توجد مؤشرات قديمة تقليدية تدل على معدلات ومستويات التنمية المستدامة المحققة وذلك بقياسها في مجال معين من المجالات المرتبطة بالتنمية بشكل مستقل عن باقي المجالات، كالمجال الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، غير أن الواقع يؤكد تداخل وترابط وتكامل المجالات فيما بينها من أجل تحقيق تنمية مستدامة فعلية وناجعة[338].

الأمر الذي دفع إلى السعي لترقية وتطوير هذه المؤشرات من أجل إيجاد مؤشرات جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى العالمي، خاصة في مجال التكنولوجيا والاستراتيجيات التنموية المعتمدة على تقنيات حديثة فيما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية واستغلالها وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتجسيد الأهداف المرادة منها في إطار احترام الأولويات المحلية والسعي لتكريس انسجامها مع المؤشرات المُعَدة من قبل الأمم المتحدة والموجهة للدلالة على مستويات التنمية المستدامة[339].

لذلك عند التطرق لمؤشرات التنمية المستدامة فيراد بها أساسا تلك العوامل والمعايير المعتمدة من أجل قياس مستويات التنمية المستدامة والتي تقوم على شروط منها[340]:

---

[336] وليد الأشوح، مرجع سابق، ص ص 62 – 63.

[337] أنور عبد الله ليمان، مرجع سابق، ص 42.

[338] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 254.

[339] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 255.

[340] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص 262 – 263.

- قابلية المؤشرات المعتمدة على إقرار مستويات التنمية المستدامة.
- إلزامية أن تكون هذه المؤشرات مفهومة وغير غامضة.
- أن ترتبط هذه المؤشرات بمجالات حيوية أساسية اقتصادية، اجتماعية وبيئية.
- أن تتماشى هذه المؤشرات مع المتغيرات العالمية الزمنية وحتى المكانية.
- دور هذه المؤشرات في إرساء الاختلافات بين مستويات التنمية المستدامة في عدة أقاليم.
- قابلية هذه المؤشرات لتحديد التطورات الحاصلة في مختلف المجالات.

المبحث الثاني: تأثير التنمية المستدامة على تكريس متطلبات الأمن الإنساني:

تتطلب حياة الإنسان في الوقت الراهن، توفر مقتضيات تضمن كرامة الإنسان ورفاهية عيشه، وذلك لتمتع الإنسان بحياة آمنة على مستوى كل الجوانب المرتبطة بها سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ذلك أن انتهاء الصراع بين المُعسكريْن فرض على الدول اتخاذ عدة إجراءات وتدابير على المستوى الداخلي وكذا الدولي، لترسيخ متطلبات السلم والأمن، تحقيقا لتنمية مستدامة فعلية، وذلك لارتباط الاستقرار في أي دولة بالاستقرار العالمي ككل، من أجل ذلك صار مفروضا على الدول في ظل تجسيد المبادئ الأساسية لضمان حقوق الإنسان وترقيتها، وتكريسا لأبعاد التنمية المستدامة في إطار متطلبات الأمن الإنسان التوفيق والسعي لإرساء تكامل بين المفاهيم المتعلقة أساسا بالتنمية المستدامة والأمن الإنساني وكذا حقوق الإنسان[341].

المطلب الأول: العلاقة الترابطية التداخلية بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة:

جاء كل من مصطلحيْ الأمن الإنساني والتنمية المستدامة كمدلوليْن هاميْن لضمان وترقية وتطوير متطلبات الإنسان الأساسية وتحقيقها، وهما مصطلحان ظهرا في نفس الفترة تقريبا نتيجة التغيرات الكبيرة والجديدة التي شهدها العالم وإلزامية التماشي معها[342].

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية:

سنتطرق في هذا الفرع إلى البحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين مقاربة الأمن ومقاربة التنمية والتي توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى وجود تلازم وتكامل بين المفهومين بحيث كل واحد منها يُؤثر في الآخر ويتأثر به، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: متلازمة العلاقة بين الأمن والتنمية:

---

[341] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 132.
[342] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 153.

يعتبر الأمن في الوقت الراهن من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي لدى الدول باعتبار وعيها أنه لا تتحقق التنمية في حالة غياب الاستقرار الأمني على كافة المستويات مما ينعكس مباشرة على الإنسان وحياته، حيث لا يمكن لأي فرد أن يعيش أو يعمل إذا لم يكن في بيئة تتميز بالأمن والاستقرار وتوفر له سُبل الراحة والطمأنينة في كل جوانب حياته تساعده على تحقيق تنمية والانتفاع بها، فلقد أصبح الأمن اليوم هدفا ومطلبا جوهريا تتوقف عليه تلبية مختلف متطلبات الإنسان وحاجياته الأساسية من مأكل وملبس ومشرب وغيرها، وعليه متى اختل الأمن كنسق اضطرب معه النظام ككل وجميع الأنساق الأخرى في كل المجالات المرتبطة بحياة الإنسان وستترتب عنه الفوضى واللاأمن واللااستقرار ويسود الخوف بدل الطمأنينة والقلق بدل الراحة وتشتد الصراعات والنزاعات مما ينعكس سلبا على الإنتاج ويرتب نزوحا وهجرة للأفراد والجماعات نحو مجتمعات تتسم بالأمن والاستقرار والازدهار. لذلك يعتبر الأمن والتنمية متلازمان إذ لا تتحقق التنمية ولا تزدهر إلا في ظل وسط آمن ومستقر، إذ كلما تحقق شعور الإنسان بالأمن والاستقرار في مختلف جوانب حياته جعله يسعى لتحقيق مقومات تنموية ولتأمين مختلف الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تساعد على تحقيق تنمية فعالة وشاملة[343].

كما أن الصدمات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي قد أثرت تأثيرا عميقا على حياة الإنسان وأمنه مما انعكس سلبا على استدامة التنمية، فتغير ظروف الأسواق والبيئة (تقلبات الأسعار خاصة سريعة الاستهلاك أو الأولية منها، عدم استقرار النشاط الاقتصادي وأمنه القانوني والتدفقات المالية) بطريق غير متوقعة تقوم بزعزعة الأمن الإنساني واستقراره. فتقلبات أسعار السلع ذات الطابع الغذائي وعدم الاستقرار المالي والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية

[343] لزهر وناسي، مسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، مقال، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية، المجلد 19، العدد 4، الجزائر، 2020، ص 118.

هي أربعة عوامل تؤثر كلها سلبا على أمن الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة[344]. فنلاحظ بأن العلاقة بين الأمن والتنمية مرتبط بنفس المصير الذي يصيب الإنسان.

ثانيا: التكامل في العلاقة بين الأمن والتنمية:

للعلاقة بين التنمية والأمن مرجعية تاريخية، إذ يعود تأصيلها إلى عمليات ضمان أمن تنقلات وتحركات القوافل التجارية سواء عن طريق البر أو البحر، وذلك باتخاذ كافة التدابير الأمنية اللازمة لصد هجمات قطاع الطرق والقراصنة، وفي نفس السياق، سارت مختلف الدول من أجل ضمان أمن وسلامة نشاطاتها التجارية سواء المحلية أو الدولية وتمكنت بذلك من تجسيد نمو اقتصادي كبير، غير أن نقطة التحول الفعلية فيما يخص العلاقة بين التنمية والأمن تعود للثورة الصناعية وتبلور النظام الرأسمالي وبروز دور الدولة المتمتعة بالسيادة والسلطة والتي يقع على عاتقها حفظ الأمن داخلها وكذا حماية إقليمها من مختلف الأخطار الخارجية من اعتداءات وانتهاكات. ومن هنا تأكدت علاقة الأمن بالتنمية، حيث أن العلاقة بينهما هي تكاملية ترابطية، إذ يرتبط تجسيد الأمن بتحقيق كل مخططات التنمية واستراتيجياتها الرامية أساسا إلى تلبية متطلبات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها، فإرساء الأمن يساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي وغيره، وهو ما يوضح وجود علاقة تكاملية تبادلية ترابطية بين الأمن والتنمية، حيث أن تحقيق الأول يؤسس لوجود الثاني والثاني يوفر الأول، وذلك لارتكازهما مع على الإنسان كمحور مركزي واعتباره الهدف وفي نفس الوقت الوسيلة لكل من الأمن والتنمية[345].

[344] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص 44.
[345] لزهر وناسي، مسعود البلي، مرجع سابق، ص ص 120 – 121.

وعليه نستنتج بأنه لا يوجد فصل جامد بين مفهومي الأمن والتنمية وبالنتيجة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة فتدهور وتقهقر الأوضاع الإنمائية في دولة ما يؤدي بالضرورة إلى تدهور استقرارها وأمنها وبالارتداد par ricochet فقدان الإنسان المتواجد داخل هذه الدولة لشعوره بالطمأنينة والأمن وهذا ما سيعود بدوره على القيام بإعاقة إرساء أهداف التنمية. فالعامل المشترك الرئيسي بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة هو الإنسان، فكلا المفهومين هدفهما وأبعادهما هو البحث عن تحرر الإنسان من الحاجة Besoin والخوف Peur، كما أن المفهومين يشتركان في مفاهيم نفسها كعولمة حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الأمن والتنمية السياسية والبيئية[346].

الفرع الثاني: التنمية المستدامة في مقاربة للأمن الإنساني:

إن تباين المفاهيم المُعطاة للتنمية وكذا تطورها دفع إلى إرساء بُعد إنساني من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لارتباط مفهوم التنمية المستدامة وتمحورها بشكل جوهري بالإنسان باعتباره نقطة الارتكاز في العملية التنموية وهو ما يقربها من مفهوم الأمن الإنساني[347].

فقد ارتبط مفهوم الأمن الإنساني في مدلوله بكل ما يتعلق بالإنسان ويمكنه من الحفاظ على كرامته وتلبية متطلباته الأساسية، وذلك لا يتحقق إلا باتباع استراتيجية تنموية فعالة وكذا كفالة استدامة الاقتصاد في إطار سياسات ديمقراطية تقوم على تكريس حقوق الإنسان واحترام حرياته وضمان ذلك للجيل الحاضر مع تمكين الأجيال اللاحقة، ولقد جاء التقرير الخاص بالتنمية البشرية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 متضمنا في فصله الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني، حيث أن عدم استقرار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وكذا

---

[346] عمر خلف الله: الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، دراسة في الواقع والتحديات، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 3، الجزائر، 2021، ص ص 164 – 165.

[347] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 115.

انتشار الظلم وعدم المساواة والتفرقة بين أفراد المجتمع في مختلف المجالات خلق عدة مشاكل وأزمات محلية وحتى دولية تؤثر على عدة أقاليم ومناطق إضافة إلى انعكاساتها الخطيرة على الجانب البيئي ومُجمل الثروات الطبيعية، الأمر الذي يرتب آثارا شديدة الخطورة على الأوضاع الراهنة وحتى الأوضاع مستقبلا[348].

كما صاحب هذا التطور المفاهيمي بروز تحول كبير فيما يخص حقوق الإنسان، فبالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي كانت تشكل ركائز حقوق الإنسان، أُضيفت إليها الحق في التنمية والحق في الأمن على مختلف الأصعدة فيما يُسمى بالأمن الإنساني، واعتبار جملة هذه الحقوق حقوقا مترابطة تكمل بعضها البعض، وبذلك أصبحت تُصنَف في خانات الحقوق وليس المتطلبات، وعليه تجسدت العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان وكانت أساس التقرير المرتبط بالتنمية البشرية الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي لسنة 2000 وتم التأكيد على أن حقوق الإنسان كل متكامل لا يمكن تجزئته ولا يمكن تفضيل حقوق عل أخرى، ولا وضع أي أولويات في مجال الحقوق، وذلك لتكاملها فيها بينها، وتأكد ذلك عقب إعلان فيينا المُقر من طرف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي يجعل التنمية وحقوق الإنسان مفاهيم مترابطة لاشتراكها في عدة نقاط من أهمها الحفاظ على كرامة الإنسان واحترام حرياته وكفالتها[349].

فيظهر ذلك جليا من خلال عدة علامات أهمها: تعزيز التنمية السياسية لكفاءات الإنسان وقدراته على ممارسة حرياته. تكريس حقوق الإنسان للفرص المناسبة لتجسيد هذه القدرات والكفاءات الإنساني بما يضمن دائما كفالة كرامة الإنسان، حيث دعا في هذا الإطار تقرير

[348] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 136.
[349] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

للتنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 إلى ربط التنمية المستدامة بالحرية من خلال اتخاذ عدة تدابير وإجراءات منها:

- فتح المجال للإنسان لاختيار ما يلائمه بدون أي إكراه أو تقييد أو تعسف.
- تمكين الإنسان من ممارسة حرياته ومدى انعكاس ذلك على تحقيق التنمية.

وهو ما أُشير إليه صراحة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإقراره المساواة بين البشر فيما يخص كرامتهم وحقوقهم، وإرساء قواعد السلم والعدل في العالم. أما المادة الأولى من هذا الإعلان فقد أقرتها صراحة بتضمنها أن كل إنسان وكل الناس يولدون أحراراً ولهم نفس الحقوق والحريات، لذلك نجد أن فكرة حقوق الإنسان تتمحور حول ضرورة تمتع كل إنسان وعلى سبيل المساواة بالحقوق والحريات وكفالة الكراكة الإنسانية، في مقابل التنمية الإنسانية والمستدامة وهي تلك الآلية التي تضمن وتكفل تحقيق هذه الحقوق وتجسيدها وتكريسها، وبذلك يكون الإنسان وكرامته وحقوقه وحرياته وكل ما يتعلق به هو الغاية والهدف الذي تشترك فيه جميع المفاهيم من تنمية وحقوق الإنسان وأمن إنساني[350].

ذلك أن انتفاء عناصر التنمية كان الدافع لنشوب عدة صراعات دولية ومحلية إما بسبب ندرة الثروات الطبيعية أو تناقصها، أو بسبب اللاعدل وانتشار سياسة التمييز بين مختلف أفراد المجتمع، فندرة الثروات الطبيعية وانعدامها أحيانا يؤدي إلى نزاعات سياسية في مناطق مختلفة ومتعددة خاصة ما تعلق منها بالمجال الطاقوي، كما أن ارتفاع التعداد السكاني وزيادته بشكل غير مدروس ومؤطر في العالم ككل سيرتب حتما تبعات سلبية أهمها تراجع مستويات الأمن الغذائي نتيجة المطالبة الكبيرة بالأكل والغذاء، إضافة إلى ارتفاع مستويات التلوث البيئي بسبب زيادة عدد السكان وتمركزهم في مناطق دون أخرى، كالتمركز في المدن وانعكاس ذلك على تقلص

[350] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وكذا تراجع المساحات الغابية والمساحات الخضراء في مقابل الاكتظاظ السكاني وما يخلفه من تبعات على الاقتصاد والبيئة والجوانب الاجتماعية وحتى السياسية، لذلك لا بد من قواعد وآليات فعالة في مجال التنمية لإرساء الأمن الإنساني وتطويره وترقيته[351].

فالتنمية المستدامة في بعدها الإنساني عُرفت على أنها العملية التي تمكن من منح الناس خيارات متعددة ومتلائمة مع الزمن المتغير وبذلك يمكن وضع ثلاث مقومات جوهرية للتنمية[352]:

- أولها: التمتع بحياة صحية وسليمة.
- ثانيها: إمكانية اكتساب المعارف والكفاءات للاستفادة من مختلف الموارد الأساسية.
- ثالثها: توفير متطلبات الحياة الكريمة.

فمتى انعدمت هذه الخيارات، ضاعت القدرات.

مع الإشارة إلى أن السعي للمقاربة بين التنمية المستدامة والأمن الإنساني أو فيما يُصطلح عليه بأنسنة التنمية طرأت عليه عدة مستجدات ومتغيرات تركز بالدرجة الأولى على جودة الحياة للإنسان ونوعيتها، حيث تزايد الاهتمام بهذه المواضيع خاصة ما تعلق منها بالجانب التعليمي، والعمل من أجل زيادة فرص إشراك الفرد في المجتمع مع مراعاة متطلبات النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقومات التنمية المستدامة سيما بالنسبة للمجتمعات النامية أو في طريق النمو مع تجسيد باقي الأبعاد السياسية والبيئية والاجتماعية والثقافية لما لها من دور في ترسيخ مبادئ وأهداف الأمن الإنساني في مفهومه الحديث القائم على شمولية الأمن الإنساني[353].

---

[351] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 136.
[352] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 117.
[353] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 117.

الفرع الثالث: استراتيجية السلم والأمن لتحقيق التنمية المستدامة:

إن تهديد السلم على المستوى العالمي يرتب انعكاسات خطيرة على مستوى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك يعتبر تحقيق السلم والأمن الدوليين من أهم الآليات الفعالة لتجسيد حقوق الإنسان وبالتالي تكريس تنمية حقيقية في ظل احترام متطلبات الأمن الإنساني[354].

أولا: مستجدات الاستراتيجيات الأمنية على المستوى الدولي:

إن تكريس مقومات الأمن الإنساني في مفهومه الشامل، يقوم على ضمان الأمن للأفراد وضمان استقرارهم محليا ودوليا، لذلك فإن تراجع مستويات ومعدلات التنمية يؤدي بالضرورة إلى تراجع وحتى انعدام مستويات الأمن مثال ذلك: انتشار الفقر في المجتمع يؤدي إلى تفشي البطالة والحاجة مما يرتب نزاعات وصراعات داخلية قد يصل تأثيرها إلى خارج حدود الدولة. وبذلك يتضح الدور المهم للتنمية الشاملة في مختلف المجالات من أجل التقليل من مخاطر عدم استقرار الأمن سواء في جانبه الاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، وبالتالي ارتقاء وتطوير التنمية المستدامة في بعدها الإنساني يضمن تكريس حقوق الإنسان وبالتالي يجسد الأمن الإنساني، فكلما زادت مستويات التنمية ارتفعت مستويات الأمن الاجتماعي بتناقص ظاهرة الفقر والبطالة. وما يترتب عنها، وازداد تبعا لذلك الاستقرار على المستوى السياسي، فالتنمية المستدامة أصبحت الآن حقا خالصا للفرد لا يقبل أي تجزئة أو مقايضة، وذلك بإقرار هيئة الأمم المتحدة للحق في التنمية كحق مكفول ومضمون للفرد وبدون تقييدات أو تجزيئات، وهو تجسيدا لمبدأ التكافؤ في الحقوق والفرص في مجال التنمية للأفراد وكذا للدول، ذلك أن التنمية تسمح

[354] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 137.

للإنسان بالتمتع بحقوقه وممارسة حرياته، ويكون على الدولة توفير برامج ومخططات تسمح بذلك[355].

فمثلا في مجال الأمن البيئي ونظرا لأهمية هذا المجال وتأثيره على الإنسان بشكل مباشر وبالتالي تأثيره على باقي المجالات، أصبح اليوم في الوقت الراهن بمثابة نقطة ارتكاز الأمن العام ككل لكل مجالاته، فالأمن البيئي يحافظ بالدرجة الأولى على الثروات والموارد الطبيعية التي يحتاجها الفرد وتحتاجها الدولة، ذلك أن حسن تسيير وحماية الموارد الطبيعية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ الأمن الاقتصادي بالاستغلال الأمثل للثروات والموارد الطبيعية، لذلك فإن المساس بالأمن على الصعيد الدولي يكون بمجرد إحداث عدم استقرار في إدارة وتسيير الموارد الطبيعية وما يترتب عن ذلك من آثار تؤثر على كل المجالات بمختلف الأبعاد التي يهدف الأمن الإنساني إلى تحقيقها، إذ تم الاتفاق على المستوى الدولي على أن تحقق الأمن الدولي لا يكون إلا بتظافر وتعاون الجميع، وذلك لاتساع مفهوم الأمن وخروجه من مفهومه التقليدي وظهور معايير جديدة سواء على المستوى البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو القانوني أو المعلوماتي[356].

وقد خلص التقرير الأممي للتنمية الإنسانية لسنة 2021-2022، إلى أنه يجب تحديث الاستراتيجيات الحديثة للأمن الإنساني على المستوى الدولي من خلال تبني مفهوم موسع للأمن الإنساني يجمع بين استراتيجيات حماية الإنسان Protection والتمكين Empowerment والتضامن Solidarity (التضامن يعني الترابط بين الناس وبينهم وبين كوكب الأرض)[357].

[355] بن علال بن رحو سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 118.
[356] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 138.
[357] UNDP, Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping ou Futur in a Transforming World, NY, USA, 2021-2022, P 152.

ثانيا: الاستراتيجيات الأمنية على المستوى المحلي:

تهدف الدول في مساعيها إلى تحقيق تنمية فعالة لمؤسساتها خاصة بعد الأزمات الداخلية التي تحدث في الدولة، وذلك من خلال تكريس السلم الذي يرتكز أساسا على وضع الأجهزة والهياكل التي تجسد السلام وتمنع نشوب أي نزاعات أو صدامات، وهو من الأمور الجوهرية التي تركز عليها الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة لكل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وغيرها، كما ترمي الدولي إلى تعزيز التنمية من خلال خفض بعض النفقات في بعض القطاعات مقابل رفعها في قطاعات أخرى لتحقيق احتياجات الفرد الأساسية وتكريس رفاهيته وحفظ كرامته، لذا يتوجب على الدول الحد من النزاعات الداخلية لما لها من خطر التأثير خارج حدود الدولة التي تعرف صراعات ونزاعات، مما يوسع من مفهوم السلم والأمن وتجاوزه للمفهوم المحلي إلى مفهوم السلم والأمن الدوليين، إذ يُعتبر قوة دافعة لمتطلبات التنمية التي تنعكس فعاليتها ونجاعتها عل السلم والأمن، فالأمن بصفة عامة لا يتحقق إلا بتحقق الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى الذي يعتمد أساسا على الثروات والموارد الطبيعية والتي يتوجب الحفاظ عليها وحمايتها لتحقيق الأمن البيئي، وذلك لتأثيره على كل متطلبات الفرد وأنشطته المختلفة التي تحقق رفاهه الاجتماعي وبالتالي أمنه الاجتماعي في ظل تكريس متطلبات الأمن الإنساني[358].

المطلب الثاني: التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة:

تعترض الدول النامية في الوقت الراهن عدة تحديات وعلى عدة مستويات وكلها تشكل خطر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها لما ترتبه من آثار خطيرة على مخططات التنمية واستراتيجياتها، مع الإشارة إلى أن التحديات الراهنة لم تعد تقتصر على

[358] عيشة بوزيدي، مرجع سابق، ص 140.

المستوى المحلي فقط، بل صارت تحديات تتعدى حدود الدولة الواحدة مما يفرض إلزامية التعاون الإقليمي والدولي من أجل مواجهتها والتقليل من انعكاساتها وأهم هذه التحديات هي[359]:

الفرع الأول: تأثير ظاهرة العولمة على التنمية المستدامة:

أثارت ظاهرة العولمة عدة إشكالات حولها، خاصة مع ارتباط هذا المصطلح بنظام عالمي جديد يقوم أساسا على جعل العالم كقرية واحدة وذلك بالسعي لإلغاء كل الحدود سواء كانت زمنية أو جغرافية بين المجتمعات، وهو ما رتب انتهاج أغلبية دول العالم لسياسة اقتصاد السوق وما نجم عن ذلك من فتح التجارة الدولية وتحرير حركة رؤوس الأموال، خاصة وأن هذا المصطلح لم يُعرَف بدقة وإنما تم وضع عدة أبعاد له نظرا للتغيرات المستمرة التي يعرفها المصطلح والتي ارتبطت بجملة التغيرات والتحولات في المجال التكنولوجي والفكري والاقتصادي، والتي عملت على تقريب العالم أكثر وتبني فكرة عالم اللاحدود[360].

أولا: أبعاد العولمة وانعكاساتها على التنمية المستدامة:

إن ارتباط العولمة بمختلف جوانب الحياة تجسد من خلال عدة أبعاد لهذه الظاهرة منها:

أ- البعد الاقتصادي للعولمة وأثره على التنمية:

يعتبر هذا البعد من أهم أبعاد العولمة وأكثرها تأثيرا على التنمية، ذلك أن المفهوم الأساسي للعولمة تضمنته الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات GATT، إذ ظهرت بوادر تحرير التجارة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وتزامن ذلك مع استحداث منظمة الأمم المتحدة وذلك بإجراء عدة مفاوضات كان الهدف منها إنهاء التقييدات المرتبطة بالرسوم الجمركية بالدرجة

[359] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 417.
[360] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 418.

الأولى من أجل فتح الأسواق العالمية وتطوير نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وبذلك يمكن ممارسة النشاط التجاري في مختلف مناطق العالم[361].

ب- البعد السياسي للعولمة وتأثيره على التنمية:

إن تبني مختلف التسهيلات الاقتصادية لممارسة النشاطات الاقتصادية داخل أي دولة في العالم يرتب آثارا على نظام الدولة السياسي بحيث تتراجع الدولة عن احتكارها للمجال الاقتصادي وتفتح المجال للخواص، وبالتالي تنسحب الدولة وتتخلى عن دورها التقليدي في المجال الاقتصادي وتدخل في دورها الجديد الذي تعطي فيه مفهوم حديث لأهدافها ومختلف أولوياتها وكذا علاقاتها مع مختلف الدول مع ضمان بقاء الدولة وقدرتها على فرض سيطرتها على مختلف عناصرها الداخلية وكذا ضمان مصادرها وتجسيد سيادتها على إقليمها وأراضيها[362].

الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على التنمية المستدامة:

أثرت ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة على التنمية المستدامة وذلك لما رتبته هذه الظاهرة من غزو معلوماتي وكذا إعلامي عابر للحدود، إذ أصبحت المعلومات تنتقل في كل دول العالم دون أن تعرف أي حدود وعلى مستوى كافة المجالات الأمر الذي أنشأ تحديات ومعوقات جديدة تنعكس على التنمية المستدامة وتحقيقها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

أولا: التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير وتأثيرها على تطور الفكر الإجرامي على المستوى العالمي:

إن التطور الكبير الذي حصل في المجال التكنولوجي والعلمي أدى إلى ظهور جرائم جديدة مرتبطة بهذه التطورات، حيث أصبح التفكير الإجرامي يُبنى على أساس الفكر المتطور واستخدام

[361] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 422.
[362] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 423.

التكنولوجيا الحديثة وبذلك ظهرت أنواع جديدة من الجرائم أهمها تلك المتعلقة بالمعلوماتية والأمن السيبراني والتي تكون بالاعتماد على الحواسيب الآلية ومختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة للاتصال مثل الجرائم المتعلقة بقرصنة البرامج وكذا التصرف في حسابات الأفراد عن طريق شبكات الاتصال وهي جرائم جديدة تؤثر على التنمية في مختلف مجالاتها وتنعكس على استدامتها[363].

ثانيا: انعكاسات العولمة على الدول النامية:

ترتب ظاهرة العولمة وما خلفته من تحرير للأسواق وازدهار عمل الشركات المتعددة الجنسيات واندماجها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تحولات كبيرة فيما يخص سياسة الأسواق وحركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، الأمر الذي جسد تحديات حديثة أثرت على التنمية ومستقبلها في عدة دول خاصة النامية منها، من هذه الآثار ما يلي[364]:

- إن التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق أو ما يُعرف بالاقتصاد العالمي الجديد رتب تباين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بين الدول خاصة بين الدول المتقدمة والنامية.
- ارتفاع معدلات التضخم لدى الدول النامية والفقيرة وما قابلها من ارتفاع للأسعار نتيجة فتح الأسواق الأمر الذي ينعكس على استقرار اقتصاد هذه الدول وانعكاسه بالتالي على مداخيل الأفراد.
- اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وتأثيرها على مختلف قرارات هذه الدول خاصة السياسية والاقتصادية منها.

الفرع الثالث: التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي كتحديات راهنة للتنمية المستدامة:

---

[363] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 430.
[364] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص 433.

يتميز العصر الحالي بالسرعة وكثرة الابتكارات وظهور تكنولوجيات متطورة باستمرار، أدت إلى بروز عدة وسائل ارتبطت بالحياة اليومية للفرد وأثرت عليها بشكل كبير، خاصة ما تعلق منها بوسائل وأدوات التواصل الرقمية وكذا كل التطبيقات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي حيث سهلت هذه الأخيرة للأفراد طرق التواصل ووسعتها على مستوى عالمي كبير وغير مسبوق، بالموازاة مع ذلك نجد التركيز العالمي على تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها حلا لعدة مشكلات عويصة على الصعيد الدولي ولسعيها دائما لتكريس النمو الاقتصادي من خلال بعدها الاقتصادي وكذا تجسيد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي في بعدها الاجتماعي، إضافة إلى أهدافها البيئية للحفاظ على البيئة وحمايتها، الأمر الذي دفع إلى إيجاد وسائل وآليات حديثة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تكنولوجيات الرقمية الحديثة والذكاء الاصطناعي[365].

أولا: الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

انعكست التكنولوجيا المتطورة في الوقت الراهن على الإعلام بصفة مباشرة، حيث برزت عدة وسائل حديثة للاتصال لم تكن معروفة قبلا، ويرجع ذلك إلى مختلف الدعائم الخاصة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة، التي دفعت بدورها لظهور العديد من المنصات الرقمية، حيث ساعدت هذه التقنيات الحديثة على إعطاء تحليل سريع ودقيق لمختلف البيانات، إذ يُعتبر الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في التكنولوجيا الرقمية والذي يُمكن من أن يُستعمل كوسيلة من أجل تحقيق أهداف التنمية وذلك بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي للقيام بعمليات تحليلية لمختلف البيانات والمعطيات والوصول بدقة للفئات المستهدفة إضافة إلى العمل على وضع خطط توعوية تتماشى وميولات المستخدمين واهتماماتهم[366].

[365] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 7.
[366] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 104.

ثانيا: التكنولوجيا الحديثة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أدى التطور التكنولوجي الحالي إلى تطور مختلف الآليات والأجهزة التي تساعد على تحسين أداء عدة قطاعات، خاصة ما ارتبط بمختلف الابتكارات الحديثة والتي أثرت على حياة الفرد وطريقة عيشه، وانعكست على بروز تحول رقمي في شتى المجالات وذلك بالانتقال من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية الحديثة التي تتسم بالسرعة والابتكار، منها الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات الذكية والتي سمحت للمستخدمين بمعرفة كل المعلومات والحقائق في أي زمان وفي كل مكان، وبالتالي أصبح هذا التطور التكنولوجي والتوجه نحو العالم الرقمي واقعا حتميا واتجاها عالميا، الأمر الذي يجسد الدور الجديد لهذه التقنيات في إرساء أهداف ومبادئ التنمية المستدامة[367].

فالتطورات التكنولوجية الحديثة تمكن من الوصول بشكل أسرع وعلى نطاق واسع للجمهور، وذلك بالاعتماد على وسائل وأدوات تقنية متطورة، كالأنترنت والتطبيقات الالكترونية المُحملة على الهواتف الذكية، وهو ما يساعد على نشر مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها، حيث خُصص يوم 24 أكتوبر من كل سنة كيوم عالمي متعلق بالإعلام الإنمائي بغرض نشر الوعي والمعلومات حول مختلف التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المرادة لمختلف المجتمعات، بالإضافة إلى إيصال المعلومات إلى أكبر عدد من الأفراد باستعمال دعائم تكنولوجية حديثة تستهدف خاصة فئات الشباب، فالتطورات التكنولوجية الحديثة أحدث إذن نقلة نوعية وتحول جوهري في كيفيات وطرق نشر أهداف ومبادئ التنمية المستدامة باستخدام أدوات رقمية من أجب تعزيز عدة قضايا هامة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة خاصة القضايا المتعلقة بالبيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي، وذلك لمسايرة هذا العصر الذي تزايد فيه ارتباط الأفراد

[367] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 25.

بصفة كبيرة بالأنترنت وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي من أجل الإلمام بمختلف القضايا والمعلومات[368].

لذلك أصبحت هذه الوسائل الحديثة من أكثر الآليات اعتمادا لإرساء أهداف التنمية المستدامة وترسيخ مبادئها بشكل تفاعلي أكثر مما كان عليها سابقا، حيث تساعد هذه التكنولوجية الحديثة خاصة ما ارتبط منها بمجال الاتصال في زيادة نسبة الوعي المجتمعي بمختلف التحديات والتهديدات التي تواجه التنمية المستدامة سواء المحلية منها أو الدولية كالقضايا المتعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة والتغيرات المناخية وغيرها، فهذا التحول العالمي في تكنولوجيات الإعلام والاتصال بصفة خاصة ساعد على الوصول بشكل أكبر وفي زمن قياسي إلى جمهور عل المستوى العالمي، فالمواقع والمنصات الالكترونية الرقمية أصبحت تمكن الجمهور أو المستخدمين من معرفة عدة قضايا منها تلك المتعلقة بالطاقات المتجددة وكيفيات الحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية وكذا حماية البيئة والحفا على الطبيعة وتبيان طرق مواجهة التغيرات المناخية الراهنة، مما يدفع المستخدمين إلى محاولة اتخاذ عدة إجراءات وتدابير ووضع خطط لمواجهة هذه القضايا خاصة وأن هذا الجمهور العالمي يمكن من إعطاء استراتيجيات عالمية بناءا على اقتراحات محلية، وبذلك يمكن إيجاد حلول لمختلف التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مختلف دول العالم بشكل يتماشى وخصوصية كل دولة[369].

وبذلك أصبحت التكنولوجية الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات المعتمدة لنشر الوعي التنموي وذلك لقدرتها على الوصول إلى أعداد كبيرة من الأفراد وفي مناطق متباينة من العالم مما يساعد على تحقيق أهداف تنموية تتسم بالشمولية، كما يمكن ذلك من معرفة

[368] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 97.
[369] حسينة قانة، مرجع سابق، ص 99.

القضايا التي لها أهمية وأولوية في مجال التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى قرارات أكثر فاعلية إرساءا لأهداف التنمية المستدامة ومبادئها.

الخاتمة

من خلال دراستنا لبحثنا هذا توصلنا إلى أن الإنسان في الوقت الراهن سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى الداخلي المحلي، أصبح محور اهتمام هذه الكيانات من خلال برامجها واستراتيجياتها من أجل تحقيق أمنه وهذا على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية وحتى المعلوماتية وهذا عن طريق بتني مقاربة تذلل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة التي هي في آن واحد وسيلة وهدف لتحقيق الأمن الإنساني.

فالوعي والسعي إلى تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة يؤدي حتما إلى تحقيق أمن الإنسان، فعدم تحرر الإنسان من الخوف والحاجة وعدم استقراره على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي فهذا يؤدي إلى اضطرابات ونزاعات تؤثر سلبا على تحقيق تنمية مستدامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.

حيث أن الإنسان في حياته يبحث دائما على الأمان، غير أنه في ذات الوقت يسعى للتغيير وحب الاكتشاف ولذلك يعمل على الموازنة الحقيقية بين تحقيق الاستمرارية من ناحية ومواكبة التطورات من ناحية ثانية، ونظرا لتباين جوانب الحياة، فقد مس التطور مختلف هذه الجوانب وأحدث تغييرات بها سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي أو الثقافي أو السياسي، ولكن نتيجة لاختلاف المجتمعات وتعددها وتباينها، فإن تكريس أمن إنساني بها وإرساء قواعد تنمية مستدامة كلن بشكل متباين وغير متكافئ مما رتب اختلاف فيما يخص مختلف الحقوق والمتطلبات، الأمر الذي يتعارض مع أهم المبادئ الإنسانية المتفق عليها عالميا والتي تقوم أساسا على مبدأي العدل والمساواة بدون تمييز، لذلك صار لزاما على المنظمات الدولية ومختلف الفاعلين في هذا المجال، إيجاد مسببات هذا التباين والبحث عن استراتيجيات وحلول تكرس توازنا على المستوى الأمني وكذا التنموي المستدامين بين كل الأفراد بصفة مستمرة وغير مؤقتة

وتخص كل الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك ليتسع مفهوم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة ويكون شاملا ومستمرا من الناحية الزمنية.

لذلك نخلص أن الأمن الإنساني من دعائم تحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يمكن تجسيد تنمية مستدامة حقيقية إلا باستقرار قواعد ومقومات أمن إنساني فعال، لذا من غير الممكن الحديث عن تنمية مستدامة دون مراعاة تحقيق الأمن الإنساني في مختلف أبعاده، الأمر الذي أثار عدة إشكالات حول إمكانية التوفيق بين كل من الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

حيث يُعتبر موضوع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة من المواضيع المهمة لارتباطها بالجانب الأمني للإنسان في مختلف جوانب حياته من جهة، وتعلقها بالمساعي التنموية والحرص على استمرارها واستدامتها من جهة ثانية، مع مراعاة السياسات الدولية وكذا المحلية لتحقيق هذه الجهود من خلال تبني خطط على المدى الطويل وتقييمها بالتركيز على ثنائية الأمن الإنساني والتنمية المستدامة التي لا يمكن تجزئتهما ولا الفصل بينهما في عالم مُعولَم يُغلب فيه من حيث المكان والزمان منطق الإنسان على منطق الدولة.

فالتوجهات العالمية المعاصرة تحرص على تحرير الإنسان أساسا من الظلم والحاجة والخوف وتهدف أساسا إلى ترسيخ مبادئ المساواة والعدل والحرية وذلك من خلال تجسيد دولة الحق والقانون.

لذلك ترتبط استدامة التنمية وشموليتها بالمفاهيم المعاصرة للأمن الإنساني ومبادئه وأبعاده وشروطه، خاصة ما تعلق منها بتعزيز وعي المواطن في الدولة وتمكينه من المشاركة في الحياة السياسية خاصة ما تعلق منها باتخاذ القرار، إضافة إلى اعتماد مدى تحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي وكذا الأمن البيئي كمعايير جوهرية لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

وعليه، صار الأمن الإنساني يعبر عن مقاربة جديدة لكيفيات تكريس تحرر الإنسان استنادا لعدة تقارير متعلقة بالتنمية، كالتقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 الذي يعتمد عدة مقومات من أجل تكريس تنمية مستدامة فعالة وبذلك توصلت دراستنا لبحثنا هذا إلى وجود عدة تداخلات بين الأمن الإنساني وبين التنمية المستدامة بحيث يتبين بشكل جلي وجود عدة ارتباطات بين المفهومين، أهمها وجود عدة منظمات وهيئات دولية ومحلية تهدف إلى ضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكريس مبادئ الأمن الإنساني، غير أن الواقع يؤكد وجود عدة معوقات وتحديات تواجه المفهومين على عدة مستويات، لذلك ارتأينا عرض جملة من النتائج وتقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز فعالية التنمية المستدامة وتكريس الأمن الإنساني.

النتائج:

- الملاحظ هو مساهمة منظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها في وضع عدة برامج واستراتيجيات دولية تهدف أساسا إلى تحقيق الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.
- سعي اللجان المتخصصة كلجنة التنمية المستدامة لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات التي تعيق التنمية المستدامة.
- الدور الجوهري للهيئات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة والأمن الإنساني وذلك لمعرفتها الكبيرة بالدولة وبخصوصيتها، وبالتالي وضع برامج تنموية وأمنية تتماشى والواقع المحلي لكل دولة.

توصيات:

من أجل تحقيق تنمية مستدامة نقدم التوصيات التالية:

- لا ينبغي أن تكون التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الإنساني محددة حصريا لأن الأمن الإنساني ليس مجرد عمل إنساني بل يجب معالجة الأسباب التي تؤدي إلى اللاأمن في الحاضر والمستقبل.
- يجب ضمان عدة مصادر للتمويل والتي تتسم بالثبات وتعمل على رفع ميزانية الدولة وعدم الاعتماد الحصري على المصادر الطبيعية وهذا مثلا بالتوجه أكثر نحو استغلال الطاقات المتجددة.
- ضرورة التركيز على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الحديثة، خاصة في مجال الاتصال والإعلام لتطوير مختلف القطاعات والتركيز على التوجه أكثر نحو التعاملات الالكترونية بشرط ضمان الشروط التقنية التي تحقق أمن الإنسان في العالم السيبراني وتعزيز ثقته في هذا الفضاء.
- تشجيع الاستثمار خاصة في بعض القطاعات سيما بالنسبة إلى الدول النامية للتمكن من مواجهة مختلف التهديدات والأخطار التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.
- السعي لإنشاء أجهزة عصرية تعمل على تمويل المشاريع ومختلف البرامج التنموية لضمان تحقيقها واستدامتها.
- ضرورة تناسق الجهود الدولية وجعل محور تركيزها الإنسان وحياته قبل أي محور آخر متعلق بنشاطات الدول المتقدمة خاصة عل الصعيد التصنيعي والاقتصادي مع تفادي المصادقة بتحفظ عن مخرجات مؤتمراتها خاصة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأمن الإنسان سيما لضمان ولتجسيد حقه في الحياة باعتباره الحق المُؤسس للحقوق الأخرى. فعلى سبيل المثال المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة العالمية (محاربة الاحتباس الحراري،

التلوث المائي والهوائي والترابي، انبعاثات الغازات السامة والملوثة، مراقبة عمل المخابر الصيدلانية والبيولوجية لتفادي ما وقع مع تفشي فيروس كوفيد-19)، فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة للأجيال القادمة إذا كان أمن الإنسان في الجيل مهدد وهذا على جميع الأصعدة والأبعاد التي رأيناها.

- ينبغي النظر إلى أمن الدول لا كهدف في حد ذاته بل كوسيلة لضمان أمن البشر، فأمن الدولة والأمن الإنساني هو متكاملين، فأمن واستقرار وشرعية الدولة من تحسين وتعزيز الأمن الإنساني داخلها.
- وفقا لميثاق الأمم المتحدة واعتبارا أن أي دولة لا يمكنها تحقيق أمنها بمفردها حيث أن أمنها يعتمد على أمن الدول الأخرى انطلاقا من مصطلح "الأمن والسلام الدوليين"، فإن نفس المبدأ والمنطق يجب أن يطبق على أمن الإنسان بحيث أن أمن الأفراد في دولة ما يعتمد على أمن الأفراد في دول أخرى ومناطق أخرى من العالم.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1- أحمد عبد الآخر، التنمية والتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث، (د د ن)، مصر، 2023

2- أسامة السيد عبد السميع، الأمن الاجتماعي في الإسلام، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2009

3- إلهام شهرزاد روابح، سعاد زبوش، الهجرة غير الشرعية في إطار أهداف التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيت الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2023

4- أنطوان زحلان، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الأبعاد الاقتصادية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، لبنان، 2013

5- أنور عبد الله ليمان، التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، السودان، سنة 2022

6- آيات محمد سعود الزبيدي، مدى مشروعية استخدام الأسلحة النووية في إطار القانون الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2017

7- باديس الشريف، المختصر في قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية في ضوء التشريع والتنظيم الجزائري – الطبعة الأولى، بيت الأفكار، الجزائر 2025

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتعاونة (UNEP، ESCWA، LAS، AGEDI)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، المبادئ التوجيهية والمنهجيات – الجزء الثالث: المؤشرات الاقتصادية، د م ن، سبتمبر 2012

9- بن علال بن رحو سهام وآخرون، تداعيات ثورات الربيع العربي على الأمن الإنساني في المنطقة العربية نماذج مختارة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2020

10- بيته ساندر، بيتر فاث، أنكالينر، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح، المياه، حرارة باطن الأرض)، ترجمة حسام الشيمي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2014

11- جمال فلاح معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016

12- حبيب عبد الله محمد الرميمة، دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، سنة 2017

13- حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251، معهد التخطيط القومي، مصر، 2014

14- حسين نغم هادي، علم النفس البيئي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2019

15- حسينة قانة، دور الإعلام الرقمي في دعم قضايا التنمية المستدامة، بيت الأفكار للنشر، الجزائر، 2024

16- خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد للنشر، مصر، 2021

17- رضا عبد السلام، الطاقة النووية وأهداف التنمية المستدامة لمجلس التعاون، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2009

18- رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010

19- زوليخة عطاء الله، قانون البيئة والتنمية المستدامة في ظل التحديات المدمرة للبيئة – جريمة التلوث النووي نموذجا –، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023

20- سعيد أوكيل، الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية، 2011

21- سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2017

22- سميرة سلام، تحديات الأمن الإنسان في عصر العولمة، طبعة أولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018

23- سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة) فيتنام، رواندا، تشيلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، 2021

24- شيماء سعيد دخيل العربي، اقتصاديات الطاقة النووية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للنشر، ألمانيا، 2024

25- صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، جامعة فيلادلفيا، 2009

26- صالح فلاحي، المسار التنموي بين الانكسار وأمل الانتصار، الطبعة الأولى، دار نسيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019

27- طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015

28- طارق إبراهيم الدسوقي عطيه، الموسوعة الأمنية – الأمن المعلوماتي – النظام القانوني لحماية المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015

29- طلال بدر عبد الله الحمداني، الأمن البيئي الدولي، طبعة أولى دار وليد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022

30- عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، السعودية، سنة 2015

31- عبد الله بوشيرب، تسيير النفايات الخطرة في إطار التنمية المستدامة على ضوء التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، بيت الأفكار للنشر، الجزائر، أفريل سنة 2024

32- عبد الله حسين أبو القمصان، الأمن الاقتصادي والتنمية، الطبعة الأولى، مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، سنة 2023

33- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، 2009

34- عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011

35- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2014

36- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014

37- عزيز ماهر، القوى النووية والتنمية المستدامة: تعزيز أمن الطاقة المستدامة لمصر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، 2009

38- عمار بالة، المقاربات الأمنية النقدية من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2025

39- عيشة بوزيدي، الجوانب القانونية للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2023

40- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2016

41- كنزة بلحوسين، البيئة والتنمية المستدامة، الجزء الأول: قراءة في دور الهيكل المؤسساتي للحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، 2026

42- مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016

43- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017

44- نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2015

45- هاشمي بريقل، الجامعة والتنمية الاجتماعية – دراسة نظرية – الطبعة الأولى، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن، 2020

46- وليد الأشوح، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017

المقالات باللغة العربية:

1- إبراهيم محمد عبد الباقي الخطيب، دور الأمن في تحقيق الغايات الإنمائية في الجمهورية اليمنية، مقال، مجلس الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، المجلد 14، العدد 10، اليمن، 2016

2- إسماعيل محمد قرني، صديق سليمان نوزاد، مقاصد الإسلام في توفير الأمن للمجتمع، مقال، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 5، العراق، 2015

3- آمنة شمامي: مسؤولية الحماية، واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني؟، مقال، مجلة الاتصال والثقافة، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، مجلد 2014، العدد 1، الجزائر، 2014

4- حليمة حقاني، مكافحة الإرهاب ومنطق الأمن الإنساني، مقال، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 2015، العدد 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2015

5- ريم بن زايد، واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، مقال، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2020

6- سفيان بلمادي، مسؤولية كفالة الأمن البيئي للأشخاص الدول والمنظمات الدولية، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، المجلد 8، العدد 15، الجزائر، 2019

7- سلوى ابن جديد، من "التدخل الإنساني" إلى "مسؤولية الحماية"، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والبيئة، مجلد 2013، العدد 5، الجزائر، 2013

8- سليم حميداني، مريم فلكاوي، معطيات الفقر واحتياجات الأمن في تجمعات الهجرة واللجوء، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 30، الجزائر، 2021

9- سهام زروال، دور الديمقراطية في تعزيز الأمن الإنساني، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 2، باتنة، 2020

10- شفيعة حداد، معضلة ندرة المياه وأثرها على الأمن الإنساني، مقال، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 19 جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018

11- الطاهر يعقر، علاوة بوزهار، تحديات الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد (دراسة مقارنة)، مقال، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2020

12- عباس أحمد الباز، وسائل تحقيق الأمن الغذائي والمائي من منظور إسلامي، مقال، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 28، العدد 6، الأردن، 2013

13- عباس النذير صالح خليفة، مجلس الأمن المؤسسية والتدخلات لظروف إنسانية، مقال، مجلة العدل، وزارة العدل إدارة التأصيل والبحوث والتدريب، المجلد 15، العدد 40، السودان، 2013

14- عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 3، الجزائر، 2021

15- فريدة طاجين، نحو أساليب جديدة لقياس الأمن الإنساني: تحليل مقارن لنماذج القياس، مقال، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 2018، العدد 13، الجزائر 2018

16- لخضر رابحي، إبراهيم سويسي، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من منظور مقاربة الأمن الإنساني، مقال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2020.

17- لزهر وناسي، مسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، مقال، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية، المجلد 19، العدد 4، الجزائر، 2020

18- محمد الشريف أقضي، لزهر وناسي، واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية، مقال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2020

19- محمد رشيد، واقع الأمن الإنساني في ظل ظروف كوفيد-19، مقال، مجلة ريحان للنشر العلمي، مركز فكر للدراسات والتطوير، العدد 11، سوريا، 2021

20- مريم حسام، رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة، مقال، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 7، العدد 21، الجزائر، 2015

21- مصنوعة أحمد، الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، د م ن، جوان 2016

22- هادي طلال هادي، مدى مشروعية التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطان الداخلي للدول، مقال، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 35، العدد 1، العراق، 2020

الكتب والمقالات باللغة الأجنبية:

1- Aneta Kuźniarska, Karolina Mania, Monika Jedynak, Organizing Sustainable Development, Routledge Open Business and Economics, New York, 2024
2- Bruno Lartigue, DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE ET SÉCURITÉ HUMAINE, article, Éditions Choiseul, « Géoéconomie », N° 56, DOI 10.3917/geoec.056.0097, 2011
3- Frédéric Gros, Désastre humanitaire et sécurité humaine. Le troisième âge de la sécurité, article, Editions Esprit, No. 343 (3/4), Mars-Avril 2008, France, 2008
4- Lloyd Axworthy, La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation, Politique étrangère, Institut français des Relations Internationales, JSTOR, Vol. 64, No. 2, été 1999

5- United Nations, The security sector and human security. An Overview of the Arab Security Sector Amidst Political Transition, article, Economic and Social Commission for Western Asia, Chapter IV, Vol. 2013, Lebanon, 2013

التقارير الدولية:

باللغة العربية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2014
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2016
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب، تقرير التنمية البشرية 2024/2023، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2024

باللغة الأجنبية:

1- UNDP, Regional Bureau for Arab States: Challenges to Human Security in the Arab Countries, Arab Human Development Report 2009, NY, USA, 2009
2- UNDP, Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping ou Futur in a Transforming World, Human Development Report 2021/2022, NY, USA, 2021-2022

3- UNDP, New threats to human security in the anthropocene, Demanding greater solidarity, Special Report 2022, 2022
4- UNDP, Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-Covid Era, Arab Human Development 2022, 2022

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة.....أ

الباب الأول: مقاربة نظرية للأمن الإنساني 20

الفصل الأول: التأصيل النظري لمسألة الأمن الإنساني:.....23

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني:.....25

المطلب الأول: مقاربة نظرية لتعريف الأمن الإنساني:.....28

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني: 28

الفرع الثاني: تمييز مصطلح الأمن الإنساني عن غيره من المصطلحات: 39

الفرع الثالث: مفاهيم مقترنة بالأمن الإنساني: 43

المطلب الثاني: مميزات الأمن الإنساني وأبعاده: 52

الفرع الأول: خصوصية الأمن الإنساني: 52

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني: 53

المبحث الثاني: إرساء الأمن الإنساني في إطار العلاقات الدولية: 65

المطلب الأول: التدخل الإنساني الدولي كضمان لاحترام الحقوق: 65

الفرع الأول: مفهوم التدخل الإنساني لتحقيق الأمن الإنساني: 65

الفرع الثاني: نطاق التدخل الإنساني: 73

المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية وترسيخ مبادئ الأمن الإنساني:.....74

الفصل الثاني: رهانات إرساء قواعد الأمن الإنساني في القانون الدولي:.....78

المبحث الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الإنساني:.....79

المطلب الأول: التهديدات والتحديات العنيفة للأمن الإنساني:.....79

الفرع الأول: تأثيرات النزاعات المسلحة على الأمن الإنساني: 80

الفرع الثاني: الإرهاب كتهديد للأمن الإنساني: 81

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة كظاهرة تهديدية للأمن الإنساني: 83

المطلب الثاني: التحديات الحديثة للأمن الإنساني: 87

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية:.....87

الفرع الثاني: التحديات الصحية والثقافية: 89

الفرع الثالث: التحديات السيبرانية والبيئية الحديثة للأمن الإنساني: 90
المبحث الثاني: الجهود الدولية لمواجهة تحديات الأمن الإنساني: 96
المطلب الأول: السعي لتحقيق الاستقرار السياسي: 96
الفرع الأول: الاستقرار السياسي كأرضية لتجسيد الأمن الإنساني: 97
الفرع الثاني: دور الاستقرار السياسي في حماية حقوق الإنسان وبناء الأمن الإنساني: 100
الفرع الثالث: دور الأمن الإنسان في تحقيق التنمية الإنسانية: 101
المطلب الثاني: خطة العمل الجماعي لمجابهة تحديات الأمن الإنساني: 104
الفرع الأول: خطط التصدي لتحديات الأمن الإنساني: 104
الفرع الثاني: الأمن الإنساني كإطار تحفيزي للتعاون الدولي: 108
الفرع الثالث: ضمان السلام الدولي: 112
الباب الثاني: واقع وآفاق التنمية المستدامة في ظل مبادئ الأمن الإنساني 116
الفصل الأول: مقاربة نظرية لمفهوم التنمية المستدامة: 117
المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للتنمية المستدامة: 118
المطلب الأول: الجوانب التاريخية والتنظيمية للتنمية المستدامة: 119
الفرع الأول: المسار التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: 119
الفرع الثاني: التنمية المستدامة مفهوم للعلاقة بين التنمية وحماية البيئة: 126
المطلب الثاني: مبادئ وآليات التنمية المستدامة: 139
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة: 140
الفرع الثاني: آليات التنمية المستدامة: 142
المبحث الثاني: الرهانات العالمية للتنمية المستدامة: 145
المطلب الأول: إنجاز أهداف التنمية المستدامة للألفية: 146
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة للألفية في مرحلة أولى من سنة **2000** إلى **2015**: 148
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة للألفية في مرحلة ثانية من سنة **2016** إلى سنة **2030**: 156
المطلب الثاني: استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في نطاق أهداف الألفية: 165
الفرع الأول: أسس تحقيق التنمية المستدامة: 165
الفرع الثاني: فرض استراتيجيات عملية على الدول لتحقيق التنمية البشرية: 171
الفصل الثاني: أثر التنمية المستدامة على الأمن الإنساني: 175
المبحث الأول: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة لإرساء قواعد الأمن الإنساني: 176

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة: 176
الفرع الأول: الأبعاد التقليدية للتنمية المستدامة: 176
الفرع الثاني: الأبعاد الحديثة للتنمية المستدامة: 183
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة: 189
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية: 191
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية: 192
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية: 193
المبحث الثاني: تأثير التنمية المستدامة على تكريس متطلبات الأمن الإنساني: 196
المطلب الأول: العلاقة الترابطية التداخلية بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: 196
الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية: 196
الفرع الثاني: التنمية المستدامة في مقاربة للأمن الإنساني: 199
الفرع الثالث: استراتيجية السلم والأمن لتحقيق التنمية المستدامة: 203
المطلب الثاني: التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة: 205
الفرع الأول: تأثير ظاهرة العولمة على التنمية المستدامة: 206
الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على التنمية المستدامة: 207
الفرع الثالث: التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي كتحديات راهنة للتنمية المستدامة: 208
الخاتمة 213
المصادر والمراجع 218
فهرس المحتويات 229

ملخص

يهدف هدا البحث العلمي أساسا إلى معالجة نظرية للتنمية المستدامة من خلال تحديات الأمن الإنساني وذلك من خلال دراسة مدى وجود علاقة الترابط والتكامل بين منظور الأمن الإنساني ومنظور التنمية المستدامة لتجسيد وتحقيق الأهداف التي يسعى كلا المنظورين إلى تجسيدهما.

للوصول إلى النتائج البحثية ارتأينا أن نبرز التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الانساني والتنمية المستدامة من خلال طرح الفرضية المركزية مفادها أنه كلما تحقق الأمن الإنساني تحققت التنمية المستدامة.

في الأخير، قمنا بطرح مجموعة من التوصيات والتي من خلالها يمكن جعل الإنسان محورا حقيقيا للاهتمام الدولي والقومي تلبية لحاجاته ومتطلباته التي تحقق أمنه وتنميته المستدامة.

Abstract

This scientific research, primarily aims to examine the theory of sustainable development through the challenges of human security by examining the interrelationship and integration between the human security and sustainable development perspectives in realizing the goals that both seek to achieve.

To attend the research results, we highlight the threats and challenges facing human security and sustainable development by proposing the main hypothesis that sustainable development is achieved when human security is attained.

Finally, we present a set of recommendations that can make human beings a true focus of international and national attention, addressing their needs and requirements to achieve their security and sustainable development.

Résumé

Cette recherche scientifique vise principalement à aborder la théorie du développement durable à travers les enjeux de la sécurité humaine. Elle examine l'interrelation et la complémentarité entre les perspectives de sécurité humaine et de développement durable afin d'atteindre les objectifs qu'elles poursuivent.

Pour atteindre les conclusions de cette recherche, nous avons choisi de mettre en lumière les menaces et les défis qui pèsent sur la sécurité humaine et le développement durable, en formulant l'hypothèse centrale que le développement durable est indissociable de la sécurité humaine.

Enfin, nous avons présenté un ensemble de recommandations visant à placer l'être humain au cœur des préoccupations internationales et nationales, en répondant à ses besoins et exigences pour garantir sa sécurité et son développement durable.